

على من اوضح سبيل التهذيب بتدريب هدايته ونضر معادن
القلوب بتذهيب اقتفائه ومتابته وعلى آله سلم الوصول الى موافق
التهذيب واصحابه طوابع انوار الحق ومقاصد الفلاح (اما بعد) فان علم
المنطق هو الغذاء المقوى عناصر الازهان والذكاء المنيرة في آفاق
المقول وقد ثبت ذلك بالادلة والعيان بمراعاته يحفظ عن الزلل مركز
دائرة الادراك وتنقاد للمرء بوازي الصواب بلا مراصد الشباك وقد
تشرفت الآن عيوني بجواهر من هذا البحر الذاخر وسرحت افكاري
في حدائق من ذلك البستان الفاخر شرحا يصدر على متن التهذيب
للعميد والقريب (لايعز منال التهذيب وانا التدريب) ولعمري قد
طابق الاسم مسماه واصاب القوس مرماه

ان متن التهذيب كثر عزيز فهو للعقل بالمراعات تذهيب
قل لمن رام نبيله ذا محال لاينال التهذيب الا بتدريب
والحق اقول انه من القرائد في هذه العقود ولاقتنائه يبذل
غاية المجهود كيف لاومؤلفه مالك ارواح الفصاحة وملك البلاغة في
من ساحة العالم الفاضل والاديب الاريب الكامل ملك زاده السيد
الحاج محمد شفيق افندي لازالت الوية التوفيق تحفق بين يديه وجنود
الفضائل هارعة بكليتها اليه وجزاه الله احسن الجزاء بحجاء سيدنا محمد
الشفيع يوم الجزاء صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم

الفقير اليه سبحانه

محمد امين

عزالدين

فرائد الفوائد واقتنص او ابدھا والشوارد رصين المباني واضح المعاني
قد كشف عن وجه التهذيب الثقاب ورفع عن غوامضه الحجاب
بالفاظ شائقة وعبارات رائعة عذب المناهل لكل ناهل سهل مثاله
كثير نواله كيف لا ومؤلفه العلامة الفاضل والجهيد الكامل الذي
ربي في مهد العلوم المنطوق منها والمفهوم ذو الاخلاق الجميلة والاصناف
الجميلة سيادة السيد الشيخ محمد شفيق افندي الملك فله دره ما اعظم
فطنته وابعد فكرته قد ابدع في ترصيف هذا التصنيف واوجز فيه
ايجازاً غير مغل واستقصى في مطالبه استقصاء غير ممل ملخصاً ما حلا
وصفاً وموضحاً ما كان مستوراً تحت اذيال الحفا فاني بما تتم فائدته
وتسظم عائدته

حلت كفتاته لفظاً ومعنى فهن المسكرات بلا كؤوس
فجزاه الله خير الجزاء واجزل له العطاء بحجاء اشرف المرسلين
وخاتم النبيين صلى الله تعالى عليه وسلم واعظم قدره وكرم وعلى
آله الذين وقفوا مواقف الهداية فنالوا من مقاصدهم كل غاية في
البداية والنهاية
الفقير اليه سبحانه
محمد الشهاب

وقار حضرة العالم الفاضل الاديب والجهيد الكامل الارب
سليل الافاضل وفرع الامائل من زفت الفصاحة عروس بكرها
اليه والقت زمامها لديه عز الدين زاده السيد محمد امين افندي لابر
بحراً يتقاذف بالدرر وعقداً في جيد الدهر يتلأأ بالغرر
بسم الله الرحمن الرحيم حمداً لك يا من قضيا وحدانيته موجبة
الأذعان ونتائج علمه بالكليات والجزئيات يقينية البرهان وشكراً
لك ميزت النوع الانساني بوسائم النطق بين المخلوقات ورسمت في
صحائف افكاره نقطة ادراك التصورات والتصديقات واصلى واسلم

وقال حضرة العالم الكامل والفهامة الفاضل سليل الكرام ونخبة
 الفخام صاحب البراعة ورب اليراعة شهال زاده الشيخ محمد اقندى لازال
 ينظم عقود الجواهر بنظام نظمه ويحلى سطور الطروس بونى
 بلاغته ورقه

بسم الله الرحمن الرحيم نحمدك يا من هذبت منطق عبادك المخلصين
 اكمل تهذيب وزهبت وجوه صحائفهم بانواع محامدك اجمل تهذيب
 وجملت قلوبهم موجهة لبذل هياتها للتدريب لما في التهذيب من كليات
 الفضائل وجزئياتها والسنتهم مطلقة بارشاد عامة الخلق مقيدة بما تزل
 من عند الحق ونشكرك يا من فصلت نوع الانسان عن جنس الحيوان
 بالنطق الصحيح والمنطق القصيح واهلته لادراك النظريات واكتسابها
 من الضروريات وجملت قبول ذلك لازماله لزوما بينا ذهنا وخارجا
 لتتضح له سبل الحق فيتخذها منهجا والصلاة والسلام على حجة
 الله البالغة والنعمة الشاملة السابغة موضح نتائج قضايا الايمان باعظم
 الادلة والبرهان سيدنا ومولانا محمد الذي اعجزت تصورات خصائصه
 العقول فلا يسعها الا التسليم والاذعان لتصديقات النقول المبعوث من
 اشرف القبائل والمنعوت باكرم الشمايل المرسل رحمة للعالمين ونذيراً
 وهادياً لا قوم دين وعلى آله واصحابه وعترته واحزابه الذين قاموا
 بنصرته ووضحوا رسم حدود شريعته بالقول الشارح والعمل الناجح
 فما كان منهم الاكل مقدم وتالي لاحراز قصب السبق في مضمار رضاء
 المتعالي (وبعد) فان المنطق معيار العلوم وميزان المنطوق والمفهوم
 ومراعاة قوانينه تصم الاذهان عن الخطأ في الفكر وتغذي القوة
 الناطقة فيقوى بالفعل الحजर وقد سرحت طرف الطرف بكثير
 من رياض حدائقه المنصرة واجملت الفكر في رسائله المبكرة فاوجدت
 اقرب مأخذاً من هذا الكتاب الفائق معنى الطلاب فانه شرح حوى

مترقباً في معارج النجاح والمحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين
اصطفى وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
الفقير اليه سبحانه

محمد ابراهيم

حسيني

وقال حضرة العالم العلامة العامل والحبر البحر الكامل سعد
التحقيق وسيد التدقيق ذو التصانيف المفيدة والتأليف العديدة بدر
الكمال وشمس الافضال الذي اقام فصيح كلامه على اساس محكم
وميز الصحاح من غيرها بقاموس فهمه واحكم شينى وعمدني
وسندي وقدوتي فضيلة السيد الشيخ خليل افندي صادق لازالت
صحاح الجواهر تستخرج من بحره الزاخر آمين

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي منح التدريب على سلوك
منهج التهذيب والصلاة والسلام على ذي المنطق الفصيح والقول الشارح
والبرهان الصحيح وعلى آله المزانه منهم الاشكال وصحبه المزالة بهم
غياهب الاشكال اما بعد فقد اعجبني شكل هذا المؤلف الجميل لمؤلفه
فنن دوحتي وريحانة حديقتي نتيجة الامائل الجليل العالم الفاضل
البيل الشيخ محمد شفيق افندي الملك الطرابلسي اقبسه الله تعالى من
نور الفتح القدسي ونفعه ونفع به النفع الاجمل ورقاه الى ما هو
الاكمل ولما اراد طبعه لنشره قلت في التقريظ بعد تمام نثره

شرح التدريب حلا طبعاً من المولى عز وجل
واطبعه قلت له ارخ طبى الشرح التدريب اجل

سنة ١٣١١

الفقير اليه سبحانه

محمد خليل صادق

همع الهوامع الحبيب النسيب فرع الشجرة الزكية الحسينية شيخني
 واستاذني وعمدتي وملاذني فضيلة السيد الشيخ محمد افندي الحسيني
 اوضح الله بصفاء خواطره غوامض الحقائق وملأ بموارفه ومعارفه
 المغارب والمشارك آمين

بسم الله الرحمن الرحيم سبحانه من نطقت السنة الموجودات
 بوحيده وغردت بلابل الكائنات بتمجيده رسم دلائل قدرته على
 صفحات الاكوان فصدق بها من عداه عكس الخذلان والصلاة
 والسلام على من برهنت معجزاته على انه افضل الخلائق ودلت
 آياته على انه مجمع الحقائق سيدنا ومولانا محمد المتزل عليه في
 الكتاب الابن ادع الى سييل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم
 بالتي هي احسن وبعد فان المنطق معيار العلوم وميزانها حتى قال
 الامام حجة الاسلام الغزالي من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلمه
 وجعله بضمهم من فروض الكفاية واما منع البعض فذاك محمول
 على المزوج بالقواعد الفلسفية والترهات الوهمية واما غيره كالشمسية
 وغيرها مما عرى عن هذه الاباطيل فما لاختلاف في جوازه ولحقق
 اليمين الاستاذ الشوكاني مقالة في هذا المقام كشف بها عن محياه اللثام نقلها
 تلميذه حسن صديق يهوبال في كتابه اجمد العلوم وما الف في هذه
 الشأن مختصر التهذيب للعلامة الثاني سعد التفازاني نور الله ضريحه
 ومن شرح عليه حضرة العالم العلامة والعمدة الفهامة صاحب الفضل
 والفضيلة ملك زاده الحاج شفيق افندي ابقاه الله المعيد المبدي فانه
 شرح بديع في الباب يروق نظر اولى الالباب جمع فيه من نفائس المسائل
 ما هو معزز بالدلائل حتى اصبح فريدة في عقد هذا الفن نفع الله
 به من طلبه واثاب مؤلفه الحسنى وزياده ولازال راقياً مرافق الفلاح

وعلى آله واصحابه من غدت اشكال اخلاقهم قياسات نتيجه الفوز
لدى الديان (اما بعد). فان كتاب التهذيب للعلامة الثاني التحرير والتفتازاني
الفني بشهرته عن الاطناب والعزير اثوال على الطلاب لما حواه من
كثرة المعنى مع قلة المبني قد عكف على رفع الثقاب عن مخدراته
الافاضل وبروزهن من وراء الحجب بتذهيب الحلس روافد فمن
شارح سارح ومن محشى موسى ومن مقرر محرر قد سهروا على القوص
في بحاره الليالي لاستخراج درره اللآلي فجزاهم الله خير الجزاء
واكرمهم بنيل امانهم والمناء واني قد اطلمت في هذا الاثناء على
شرح له مسمى بالتدريب لما في التهذيب لشارحه شمس سماء المعارف
واكليل بدر اللطائف العالم الامجد والشهم الاوحد سيادة الاخ في الله
السيد الشيخ محمد شفيق اقندي الملك حفظه الله فوجده شرحا
حافلا وبجل مشكلاته كافلا قد قرب لمعانيه غوامض معانيه فله دره
من شارح ابداع فيه كل الابداع واتى فيه بأسلوب تلتذ به الاسماع
فجزاه الله الجزاء الحسن ونفعه ونفع به وحفظه من الفتن وجعل
التوفيق له لازماً والتأييد من الزلل عاصماً بحاج روحانية خاتم الانبياء
والمرسلين صلى الله عليه وعليهم وعلى آلهم وصحبهم اجمعين
الفقير اليه سبحانه

قاممقام تقيب الاشراف في يروت

السيد عبد الرحمن

البحاس الحسيني

وقال حضرة العالم العلامة العامل والبحر الفهامة الكامل شمس
سماء التحقيق وبدر فلك التدقيق صاحب التصانيف العديدة والتأليف
المفيدة الذي اظهر بمنهاج تحقيقه اسرار جمع الجوامع واختجل بتدقيقه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين وبعد فيقول الفقير الى الغنى المتعال محمد شفيق بن عبد القادر الملك المعتمد بحبل الله والرسول والآل ستر الله ذنوبه وملاً من سجال عفوه ذنوبه قد وردت هذه التقارير على هذه اللوكة التي لا يحق لها ان تذكر فضلاً عن ان تشكر تنازلاً من هؤلاء الفضلاء الكرام والعلماء الاعلام فادرجتها على حسب ورودها مذهباً بها صحائف هذه الرسالة شاكراً حسن مساعيهم لازلتنا نبحث ثمر العرفان من رياض علومهم الناضرة ولا زالت قلوبهم يجبر الحواطر اليها ناظره آمين

قال من ارتقى على منابر الشريعة ففاض منها بالحظ الاوفى حضرة العالم العلامة الفاضل والبحر الفهامة الكامل صاحب الفضيلة والافضال ومعدن المعارف والكمال سليل السادة الاكابر ووارث المجد كبراً عن كابر ذوالحسب الظاهر والنسب الفاخر الذي رفع الله به اقدار المنابر والخطب واجرى به ينابيع البلاغة والادب سيدنا وملاذنا وعمدتنا واستاذنا قائم مقام نقيب السادة الاشراف في بيروت فضيلتو السيد الشيخ عبد الرحمن اقسدي النحاس ابقاه الله ملجأً للانام بجاء من هو للرسول ختام صلى الله تعالى عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي زين الانسان بالمنطق والبيان واكرمه بالمرقى الى مقام العرفان بتصديقه الجازم بقضايا الايمان والصلاة والسلام على حجة الله البالغة سيدنا محمد الذي اعجز بلقاء قطان وعدنان والجوهر الفرد الذي اقام هذا الدين بالسيف والبرهان

المشقة) في تحصيله ولا يعرض له فتور في طلبه (الثالث السمة وهى عنوان العلم) اى تسميته ووجه التسمية بذلك (ليكون عنده) اى عند الطالب (اجمال ما يفصله) العلم من المقاصد والمسائل (الرابع المؤلف) اى المصنف (ليسكن قلب المتعلم) فى قبول كلامه والاعتماد عليه لاختلاف ذلك باختلاف المصنفين فقد جرت العادة ان النفس فى مطالعة كتاب معلوم اسم مؤلفه اشوق منها فى مطالعة كتاب مجهول اسم مؤلفه (الخامس انه من اى علم هو) من اليقينيات او الظنيات او النظريات او العمليات من الشرعيات او غيرها (ليطلب فيه ما يليق به السادس فى اى مرتبة هو) بين العلوم (ليقدم على ما يجب ويؤخر عما يجب) كما يقال ان مرتبة المنطق ان يشتغل به بعد تهذيب الاخلاق وتقويم الفكر ببعض الهندسيات (السابع القسمة والتبويب) اى قسمة العلم والكتاب (ليطلب فى كل باب ما يليق به الثامن الانحاء التعليمية) اى الطرق المذكورة فى التعاليم لعموم نفعها فى العلوم (وهى) اى الانحاء (التقسيم اى التكثير من فوق) الى اسفل اى من اعم الى ما هو اخص كتقسيم الجنس الى الانواع والنوع الى الاصناف وهكذا (والتحليل عكسه) اى التكثير من تحت اى من اخص الى ما هو اعم كتحليل زيد الى الانسان والحيوان والانسان الى الحيوان والجسم (والتحديد اى فعل الحد) يعنى ان المراد بالتحديد بيان اخذ الحدود (والبرهان اى الطريق الى الوقوف على الحق والعمل به وهذا) اى هذا الامر الثامن «بالمقاصد اشبه» منه بالمقدمات هذا آخر ما اردنا ايراده فى هذا الشرح الراجى جامعه من كل من يطلع عليه الصفح والله سبحانه وتعالى اعلم ورزقنا واياكم علم ما لم نعلم والحمد لله اولاً وآخراً وباطناً وظاهراً وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله وصحبه وكل ولى وسلم تسليماً

(او) موضوعاتها (نوع منه) اى من موضوع العلم كقولنا كل حرف مبنى فالخرف نوع من الكلمة التى هى موضوع الفن (او) موضوعاتها (عرض ذاتي) اى لموضوع العلم كقولنا البناء اما السبب المشابهة لمبنى الاصل او لسبب عدم التركيب فان البناء عرض ذاتي للكلمة (او) موضوعاتها (متركب) من موضوع العلم وعرضه الذاتى او من نوع موضوع العلم وعرضه الذاتى كقول المهندس كل مقدار له وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان ونحو كل خط قام على خط فان الزاويتين حادتان على جنبه اما قائمتان او متساويتان (ومحمولاتها) اى محمولات المسائل (امور خارجة عنها) اى عن موضوعات المسائل (لاحقة لها) اى عارضة لها يعنى محمولة عليها (لذواتها) اى اللاحق لها اولاً وبالذات اى بدون واسطة في العروض والعارض للشيء ما يكون محمولا عليه خارجاً عنه وهو ما يلحق الشيء لذاته كالتعجب اللاحق للانسان بواسطة انه انسان او لجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة له بواسطة انه حيوان او لامر مساو له خارج عنه كالضحك بواسطة التعجب ثم اشار الى اصطلاح آخر في المبادئ سوى ما تقدم فقال (وقد يقال) اى تطلق (المبادئ لما يبداء به قبل) اى على ما يبدأ به قبل الشروع في (المقصود و) يقال (المقدمات ايضاً لما يتوقف عليه الشروع) في العلم (بوجه الخبرة) اى البصيرة (وفرط الرغبة كتعريف العلم وبيان غايته) اى بيان منفعة والغرض منه (و) بيان (موضوعه) وقد عرفت كل ذلك في صدر الكتاب ثم اخذ في بيان الرؤس الثمانية فقال (وكان القدماء) من الحكماء (يذكرون) في صدر كتبهم (ما يسمونه الرؤس الثمانية الاول الغرض) من تدوين العلم (لثلاث يكون طلبه عبثاً) كما تقدم (الثاني المنفعة اى ما يتشوقه الكل طبعاً) وهى الفائدة المعتبر بها (لينشط في الطلب ويحمل

هذا ولما تم الكلام على هذا الفن عقد خاتمة تعمه وبقية العلوم المدونة فقال (خاتمة) نسأل الله حسنا (اجزاء العلوم) ثلاثة الاول (الموضوعات) و (هى التى يبحث فى العلم عن اعراضها الذاتية) كالتصور والتصديق لهذا العلم والكلمة والكلام لالم التحو وافعال المكلفين لعلم الفقه والادلة السمعية لعلم الاصول فانه يبحث فى هذه العلوم عن اعراض هذه الموضوعات الذاتية على ما عرقلته فى صدر الكتاب (و) الثانى (المبادئ) وهى اما تصورات (وهى حدود الموضوعات) اى تعاريفها كتعريف القرآن بانه الكلام المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته المتحدي باقصر صورة منه (و) حدود (اجزائها) اى اجزاء الموضوعات اذا كانت مركبة كتعريف اجزاء الكلمة من اللفظ والموضوع والمعنى المفرد مثلا (و) حدود (اعراضها) اى اعراض الموضوعات كتعريف ما يعرض للكلمة من الاعراب والبناء وغيرها (و) اما تصديقات وهى اما (مقدمات بينة) اى واضحة شديدة الوضوح بنفسها وتسمى علوماً متعارفة وقضايا متعارفة ايضا وهى اما عامة تستعمل فى جميع العلوم كقولنا الكل اعظم من الجزء واما خاصة ببعضها كقول اهل الهندسة الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية (او) مقدمات (مأخوذة) من الدلائل اى نظرية وتسمى اصولا موضوعة ان اذعن بها المتعلم بحسن ظنه بالمعلم ومصادرة ان اخذها مع استتكار (يبنتى عليها) اى على المقدمات البينة والمأخوذة (قياسات العلم) نائب فاعل يبتنى (و) الجزء الثالث (المسائل وهى قضايا تطلب فى العلم) اى القضايا المطلوبة المبرهن عليها فى العلم كالمسائل الواقعة فى المنطق والتحو والبيان وغير ذلك من العلوم (و) لهذه المسائل موضوعات ومحمولات ف (موضوعاتها اما موضوع العلم) كقولنا فى التحو مثلا كل كلام اما ان يذكر فيه المسند او لا فالكلام موضوع علم التحو

تنسبط عند ذلك ويزيد في تأثيره اقترانه بسجع او وزن كما هو المتعارف
الآن فما على الوزن قول الشاعر

عذ بالبحول ولد بالذل متصما بالله تسلم كما اهل التهي سلموا
فالريح تحطم ان هبت عواصفها دوح الثمار ويخج الشيع والرتم
وما على السجع العلم يأتي بالشرف والجهل يأتي بالتلف (واما

سفسطى) وهو ما (يتألف من الوهميات) وهى القضايا الكاذبة التى يحكم
فيها الوهم فى غير المحسوسات نحو هذا ميت وكل ميت جاد فهذا
جاد (و) من (المشبهات) وهى القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولى
وتسمى مغالطة كقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار هذه
فرس وكل فرس صهالة يتج ان تلك الصورة صهالة والشبيهة بالصادقة
المشهورة وتسمى المشاغبة كقولنا فى شخص يخطط فى البحث هذا
يكلم العلماء بالفاظ العلم وكل من كان كذلك فهو عالم فهذا عالم ومن
قيل المشاغبة ما يسمى المغالطة الخارجية وهو ان يقيظ احدا لخصمين
الاخر بكلام يشغل فكره وهو حرام لغير ضرورة كدفع كافر لم
يقدر عليه ونحوه كالرفض والمعتزلي والمتنعت من ذلك ما وقع للقاضى
الباقلاني حين اقبل لمجلس المناظرة وفيه ابن المعلم احد رؤساء الروافض
فالتفت الى اصحابه وقال قد جائكم الشيطان فسمع القاضى ذلك من
بعد فلما جلس اقبل على ابن المعلم واصحابه وقال لهم قال الله تعالى
الم تر انا ارسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم ازا وامثال ذلك
كثير فالذي تلخص ان القياس انقسم باعتبار مادته الى خمسة اقسام
وهى الصناعات الخمس البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطة وقد
نظم الشيخ الملوى ما تتألف منه هذه الاقيسة ما عدا البرهان فقال

من المسلم ومشهور جدل خطابة من ظن او ما يقتبل

شمر من الخيالات سفسطه من وهم او شيه اعلم ضابطه

هو متعفن الاخلاط كما انه علة للتصديق بشبوت المحمول للموضوع في الذهن كذلك علة لثبوته في الخارج ايضاً (و) اي وان لم يكن علة للنسبة في الواقع ونفس الامر بل في الذهن فقط (فاني) اي بالبرهان حينئذ يسمى البرهان الا في حيث انه لم يدل الاعلى اتية الحكم وتحققه في الذهن فقط دون علية في الواقع كقولنا كلما كانت النار موجودة كان الدخان موجودا لكن الدخان موجود فالنار موجودة وكقولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فالخاصل ان لاستدلال بالعلة الخارجية على المعلول يقال له البرهان المسمى والاستدلال بالمعلول على العلة يقال له الانفي (واما) القياس (جدلي) وهو الذي يتألف من المشهورات) اي القضايا التي تشتهر بين الناس وهي اما مسلمة عند كافة الانام كحسن الاحسان وقبح العدوان وتسمى مشهورات مطلقة او مسلمة عند طائفة مخصوصة كقبح ذبح الحيوانات عند اهل الهند وتسمى مشهورات محدودة (و) من (المسلمات) وهي القضايا التي يقبلها الخصم لقصد الاقحام كمسائل الهندسة ومسائل اصول الفقه يأخذها الفقهاء على سبيل التسليم (واما خطابي) وهو ما يتألف من المقبولات) وهي القضايا المأخوذة ممن يعتقد فيه كالاولياء والحكماء (و) من (المفثونات) وهي القضايا التي يحكم بها العقل حكماً راجحاً غير جازم كقولنا كل حائط ينتثر منه التراب فهو منهدم ونحو فلان يطوف بالليل فهو متلصص والغرض من هذا القياس تحصيل احكام ما ينفع الناس او يضرهم ليرغبوا بالاتباع او لينفروا عنه فيتم لهم امر المعاش والمعاد كما يفعله الوعاظ والخطباء (واما شعري) وهو الذي يتألف من الخيالات) وهي القضايا التي لاتدعن بها النفس وايكن تنبسط منها او تنقيض فالغرض من هذا القسم الترغيب والترهيب كما اذا قيل الفصل مرة مبهوغة فان النفس تنقبض عند ذلك واذا قيل عينه ترجس وخده ورد فالنفس

ما يشعر بها بالحواس الخمس الظاهرة كالاشعار بان الشمس حارة
 والتار حارقة وغير ذلك ومحسوسات بالحس الباطن وتسمى بالوجدانيات
 كالاشعار بان لنا سرور وحظ وعطش وجوع وغير ذلك (و)
 الثالث (التجربيات) وهي القضايا التي يحتاج العقل في الجزم بها الى
 تكرار مشاهدة الاثر في جميع الاحوال والافات كقولنا السقمونيا
 مسهلة للصغراء والسليمانى سم قاتل والحمر مسكر (و) الرابع (الحدسيات)
 وهي القضايا التي يحتاج العقل فيها الى تصور الطرفين بدون حاجة الى
 ترتيب المقدمات واستخلاص النتائج كقولنا نور القمر مكتسب
 من نور الشمس فهذا الحكم منشاء مشاهدة اختلاف احوال القمر
 في الاضاءة على حسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا وبعداً فالخمس
 سرعة انتقال الذهن من المبادي الى المطلب (و) الخامس (التواترات)
 وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة النقل عن جماعة تبلغ
 حدا لا يجوز العقل تواطؤهم على الكذب كقولنا مكة موجودة
 وبيد كذا وكقولنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة
 وظهرت المعجزة على يديه (و) السادس (النظريات) وهي القضايا المجعولة
 المكتسبة من القضايا المعروفة بطريق الكسب والنظر كحكمنا بان
 الممكن لا بد له من محدث نقول كل ممكن حادث وكل حادث لا بد له
 من محدث قائم لا بد له من محدث (ثم) القياس البرهاني ينقسم
 الى قسمين لمي واني وذلك لانه (ان كان) الحد (الاطوسط مع عليته)
 اي مع كونه علة (للتسبة) الايجابية او السلبية المطلوبة في النتيجة (في
 الذهن علة لها) اي للتسبة (في الواقع) ونفس الامر ايضاً (فلمي) اي
 فالبرهان حينئذ يسمى برهان اللم لانه يجاب به السؤال بلم كان قائلاً
 ولد لاته على ما هو لم الحكم وعلة في الواقع كقولنا هذا منقش
 الاخلاط وكل متعفن الاخلاط مخموم فهذا محمول فان بالاطوسط الثاني

موجود في الفرع اعنى المشبه فانه اذا تحقق العلم بهذه المقدمات الثلاث
يستقل الذهن الى كون الحكم ثابتاً في الفرع ايضاً وهو المطلوب
من التمثيل ثم ان المقدمة الاولى والثالثة ظاهرتان في كل تمثيل وانما
الاشكال في الثانية والمصنف رحمه الى تعالى بينها بطريقتين حيث
قال (والعمدة في طريقته) اي والمعتمد عليه في باب التمثيل هو (الدوران)
وقد يمر عنه بالطرد والعكس وهو تبعية الحكم للعلة وجوداً وعدمًا
بمعنى ان الحكم يثبت عند ثبوت تلك العلة ويستثنى عند انتقائها
وبهذا المعنى يسمى الحكم دائراً وذلك الشيء مداراً فالاسكار مثلاً
علة للحرمة فتى وجد وجديت ومتى فقد فقدت (والترديد) ويقال
له السبر والتقسيم وهو اراد اوصاف الاصل وابطال عليه بعضها
لتحصير العلة في الباقي مثل ان يقال علة الحرمة في الخمر اما سيلانه
واما كونه مستخرجاً من العنب او الخمر مثلاً واما اسكاره والاوّل
باطل لوجود السيلان في الماء مع عدم حرمة والثاني كذلك للاجماع
على حل المصير قبل تغيره فتعين الثالث وهو الاسكار ولما فرغ من
بيان صور الاقيسة شرع في بيان موادها التي تتركب منها فقال (فصل)
في مواد الاقيسة (القياس) كما انقسم باعتبار صورته الى الاقسام السابقة
ينقسم ايضاً باعتبار مادته الى خمسة اقسام وهي الصناعات الخمس لانه (اما
برهاني وهو ما اي قياس (يتألف من اليقينيّات) واليقين هو التصديق
الجازم المطابق للواقع الثابت بمعنى اعتقاد الشيء بانه كذا مع اعتقاد
انه لا يمكن الا ان يكون كذا اعتقاداً مطابقاً لنفس الامر غير ممكن
الزوال (واصولها) اي اليقينيّات ستة الاول (الاوليات) الضرورية وهي
القضايا التي يحكم فيها العقل بتصور الطرفين من دون واسطة مثل الواحد
نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء والقيضان لا يجتمعان (و) الثاني
(المشاهدات) اي المحسوسات وهي قسمان محسوسات بالحس الظاهر وهي

تحت كل على حال الجزئي الآخر فالاول هو القياس وقد سبق مفصلا
وهو يفيد اليقين والثاني والثالث الاستقراء والتمثيل وما يفيدان الظن
ولذلك جمعا من لواحق القياس وقد اخذ في بيانها فقال (فصل)
في الاستقراء والتمثيل اما (الاستقراء) فهو (تصفح) اي تتبع اكثر
(الجزئيات لاثبات حكم كلي) يعني هو تتبع اكثر امور جزئية ليحكم
بحكمها على امر كلي يشملها مثلا الحيوان كلي وجزئياته كالانسان
والفزال والفرس والشاة وغير ذلك من افراد الحيوان وحال تلك
الجزئيات تحرك الفك الاسفل عند المضغ فيستدل من تتبع حال
هذه الجزئيات على حال كليها فيقال كل حيوان يحرك فكه الاسفل
عند المضغ والاستقراء قسمان تام وهو ما كانت الجزئيات فيه منحصرة
وتتبعنا احوالها باسمها ثم حكمنا بحكمها على كليها كتتبع جزئيات
العنصر من الماء والتراب والهواء والنار توصلا الى الحكم على العنصر
بانه متحيز وهو يرجع الى القياس المقسم وليس مراداً هنا لانه يفيد
اليقين وناقص وهو ما يكون من تتبع اكثر الجزئيات ليحكم بحكمها
على كلي يشملها كما تقدم في المثال الاول وهذا هو المراد هنا لانه
يفيد الظن ولذلك قيدنا تصفح الجزئيات بالاكثر (و) اما (التمثيل)
فهو (بيان مشتركة جزئي لآخر في علة الحكم لثبت الحكم فيه)
اي في الجزئي الاول بمعنى انه تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما
ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلن بذلك المعنى كقولنا
التيذ حرام لانه مسكر كالخمر وبيان ذلك ان حكم الخمر الحرة
وعلة حرمة الاسكار واليذ مشترك للخمر في علة حكمه وهي
الاسكار فثبت الحكم فيه وهو الحرمة ثم اعلم انه لابد في التمثيل
من مقدمات الاولى ان الحكم ثابت في الاصل اعني المشبه به الثانية
ان علة الحكم في الاصل الوصف الكذائي الثالثة ان ذلك الوصف

القياس ليس قياساً واحداً بل ينحل الى قياسين احدهما اقتراني شرطي
 والاخر استثنائي اتصالي يستثنى فيه نقيض التالي ولذا قال (ومرجعه)
 اي يحصل هذا القياس يرجع (الى) قياسين (استثنائي) اتصالي (واقتراني)
 شرطي كقولنا مثلاً اذا صدق كل انسان حيوان بالفصل وجب ان
 يصدق في عكسه بعض الحيوان انسان بالفعل هذا مطلوبنا ومدعانا
 فاذا اردنا ان نستدل على اثباته بقياس الحلف نقول هكذا لو لم يصدق
 مع الاصل هذا المطلوب الذي هو بعض الحيوان انسان بالفعل لصدق
 معه نقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان دائماً وكلما صدق هذا
 النقيض مع الاصل صدق لاشيء من الانسان بانسان دائماً ينتج لو لم
 يصدق مع الاصل مطلوبنا لصدق لاشيء من الانسان بانسان دائماً
 لكن التالي باطل فالقدم الذي هو نقيض المطلوب مثله واذا بطل
 صدق هذا النقيض مع الاصل ثبت صدق المطلوب معه هذا ويوجد
 برهان يسمى برهان التقسيم وهو مركب من حلية ومنفصلة وضابطه
 ان يقسم موضوع المطلوب الى اقسام في قضية مائة الخلو ليكون
 منحصراً في هذه الاقسام ثم يحكم على كل قسم بمحمول المطلوب
 لينتج ثبوت هذا المحمول لذلك الموضوع مثلاً اذا اردنا ان نثبت
 ان العدل محمود نقول هكذا العدل اما آت من متابعة الشرع الشريف
 واما آت من موافقة قواعد العقل وكل آت من متابعة الشرع محمود
 وكل آت من موافقة قواعد العقل محمود فالعدل محمود ومثلاً الشرير
 اما مغضب لله تعالى بعصيانه واما مختل في عقله وكل مغضب لله تعالى
 يجب اجتنابه وكل مختل في عقله يجب اجتنابه فالشرير يجب اجتنابه
 ثم اعلم ان الحجة على ثلاثة اقسام لان الاستدلال بثبوت شيء لشيء
 على نبوته لاخر اما من حال الكلي على حال الجزئيات واما من
 حال الجزئيات على حال كليها واما من حال احد الجزئين المتدرجين

ورفع التالي يتج رفع المقدم كما اذا قلنا في المثال لكنه ليس بانسان
يتج فهو ليس بمحيوان هذا هو الاتصالي (و) اما الانفصالي فينتج
من القضية المنفصلة (الحقيقية) الموضوعية فيه (وضع كل) من الجزئين
رفع الآخر (ك) ما في (مانعة الجمع) فانه يتج وضع كل واحد
من جزأها رفع الآخر (و) كذلك (رفعه) اي رفع كل من جزأي
الحقيقية يتج وضع الآخر (ك) ما في (مانعة الحلو) فانه يتج
رفع كل واحد من جزأها وضع الآخر فالذي تحصل ان الاستثنائي
الانفصالي ثمان نتائج اربعة للمنفصلة الحقيقية اثنان باعتبار الوضع كقولنا
اما ان يكون هذا العدد زوجا او فرداً لكنه زوج فليس بفرد
او لكنه فرد فليس بزواج واثنتان باعتبار الرفع كقولنا في المثال
لكنه ليس بزواج فهو فرد او لكنه ليس بفرد فهو زوج وللمنفصلة
المانعة الجمع نتيجتان باعتبار الوضع كقولنا هذا الشيء اما شجر
او حجر لكنه شجر فهو ليس بحجر او لكنه حجر فهو ليس
بشجر وللمانعة الحلو نتيجتان باعتبار الرفع كقولنا هذا الشيء اما
لاشجر او لاحجر لكنه ليس بلا شجر فهو لاحجر او لكنه ليس
بلا حجر فهو لاشجر وبيان شروط انتاج كل شكل من هذا القياس
مع تفصيل ادلتها موكول الى المطولات ثم ان هناك قسم آخر من
اقسام الاستثنائي يقال له قياس الخلف اشار اليه المصنف بقوله (وقد
يخص باسم قياس الخلف ما يقصد به اثبات المطلوب بابطال نقيضه)
يعني انه يستدل على اثبات المدعى بانه لو لم يصدق هذا المدعى لصدق
نقيضه لاستحالة ارتفاع التقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون
هو واقعا كما مر ذلك غير مرة في مباحث العكوس والاقيسة وسمى
بالخلف لانه يجر الى الخلف اي المحال على تقدير صدق المطلوب او
لانه ينتقل منه الى المطلوب من خلفه اي ورأه الذي هو نقيضه وهذا

حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم وهو
القسم الثالث (او) يتركب من (حلية ومنفصلة) كقولنا كل عدد اما
زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد اما فرد
او منقسم الى متساويين وهو القسم الرابع (او) يتركب من (متصلة
ومنفصلة) كقولنا كلما كان هذا ثلاثة فهو عدد ودائماً اما ان
يكون العدد زوجا او فرداً ينتج كلما كان هذا ثلاثة فاما ان يكون
زوجا او فرداً وهو القسم الخامس (وتنقسم فيه) اي في الشرطى
(الاشكال الاربعة) كما انعقدت في الحلى فالقدم والتالى في الشرطى
كل موضوع والمحمول في الحلى فالمكرر بين مقدمتى القياس من الشرطى
وهو الحد الاوسط اذا كان تالياً في الصغرى ومقدماً في الكبرى
فهو الشكل الاول (و) قس البقية ف (في تفصيلها طول) لا يلىق بهذا
المختصر فاطلبه من المطولات ولما فرغ من بيان القياس الاقتراعى
بقسميه اراد ان يبين الاستثنائى فقال (فصل) في القياس الاستثنائى
وهو ما ذكر فيه النتيجة او نقيضها بان يكون طرفاها او طرفا نقيضها
مذكورين فيه بالفعل على ما تقدم وهو قسمان اتصالي وانفصالي الاول
ما تتركب من شرطية متصلة وحلية تكون رفعاً لاحد جزئى الشرطية
او لاثباته والثانى اما ان يتركب من منفصلة حقيقية وحلية تكون
رفعاً لاحد جزئى الشرطية او لاثباته ايضاً واما من منفصلة مائة
الجمع وحلية تكون لاثبات احد الجزأين واما من منفصلة مائة
الحلو وحلية تكون لرفع احد الجزئين وقد اخذ في تفصيلها فقال
(الاستثنائى ينتج من) القضية (المتصلة) الموضوعية فيه (وضع المقدم)
وضع التالى (و) ينتج (رفع التالى) رفع المقدم يعنى ان الذى ينتج
من القياس الاستثنائى الاتصالي وضع المقدم ورفع التالى فوضع المقدم
ينتج وضع التالى نحو ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان فهو حيوان

فاذا عكس المقدمتان فقيـل بمض الحيوان انسان ولا شئ من الانسان بمحجر
 ينتج من الشكل الاول بمض الحيوان ليس بمحجر وهو عين النتيجة
 المطلوبة الرابع عكس الصغرى فقط ليرتد الى الشكل الثاني وينتج
 المطلوب مثلاً كل انسان حيوان وبعض الجماد ليس بانسان ينتج
 بعض الحيوان ليس بجماد فاذا عكست الصغرى ينتظم شكل ثان
 هكذا بعض الحيوان انسان وبعض الجماد ليس بانسان وينتج عين
 النتيجة المطلوبة وهو بمض الحيوان ليس بجماد الخامس عكس
 الكبرى فقط ليرتد الى الشكل الثالث وينتج المطلوبة مثلاً كل
 انسان حيوان ولا شئ من الفرس بانسان ينتج بعض
 الحيوان ليس بفرس فاذا عكست الكبرى ينتظم شكل ثالث هكذا
 كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان بفرس وينتج عين النتيجة
 المطلوبة وهو بمض الحيوان ليس بفرس ثم ان المصنف رحمه الله
 تعالى لم يتعرض لبيان شرائط انتاج الشكل الرابع بحسب الجهة
 لقلة الاعتداد بهذا الشكل لشدة بعده عن الطبع ولم يتعرض لنتائج
 الاختلاطات الحاصلة من الموجهات في شئ من الاشكال الاربعة
 اطول الكلام فيها وهذا المختصر لا يسع تفصيلها ايضاً ثم اخذ في
 بيان الشرطى من الاقتراى فقال (فصل) في بيان الشرطى (الشرطى)
 خمسة اقسام لانه (اما ان يتركب من متصلين) كقولنا كلما
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالارض
 مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وهو اقسام
 الاول (او) يتركب من (منفصلتين) كقولنا كل عدد اما زوج واما
 فرد وكل زوج زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد
 او زوج الزوج او زوج الفرد وهو القسم الثانى (او) يتركب من
 مختلفتين حلية ومتصلة (كقولنا كلما كان هذا شئ انساناً فهو

(بالخلف) وهو يجري فيما عدا الرابع والثامن (او بعكس الترتيب
ثم النتيجة) وهو يجري في الاول والثاني والثالث والثامن (او بعكس
المقدمتين) وهو يجري في الرابع والخامس (او بالرد الى الثاني بعكس
الصغرى) وهو يجري في الثالث والرابع والخامس والسادس (او
بالرد الى (الثالث بعكس الكبرى) وحاصله ان دليل انتاج هذه الضروب
لتلك النتائج امور الاول الخلف وهو في هذا الشكل ان يؤخذ نقيض
النتيجة ويضم الى احدى المقدمتين لينتج ما ينكس الى ما ينافي
المقدمة الاخرى مثلاً كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض
الحيوان ناطق فلو لم يصدق هذا لصدق نقيضه وهو لا شيء من
الحيوان بناطق ويضم هذا النقيض الى احدى المقدمتين من الشكل
الرابع فيقال كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بناطق ينتج
لا شيء من الانسان بناطق وهذا ينكس الى لا شيء من الناطق بانسان
وهو مناف للكبرى المفروض صدقها وهي كل ناطق انسان فالعكس
باطل وبطلانه يستلزم بطلان النتيجة لانه لازمها وبطلان اللازم
يستلزم بطلان الملزوم فيكون نقيضها صادقا اعني بعض الناطق انسان
وهو عين النتيجة المطلوبة من الشكل الرابع وقس عليه باقى المضروب
الجاري فيها الخلف الثاني عكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول ثم
عكس النتيجة وذلك حيث تكون الكبرى موجبة والصغرى كلية والنتيجة
مع ذلك قابلة للانعكاس مثلاً كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
ينتج بعض الحيوان ناطق لانه اذا عكس الترتيب فتبدل كل ناطق
انسان وكل انسان حيوان ينتج كل ناطق حيوان واذا عكسنا هذه
النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق يحصل المطلوب الثالث عكس
المقدمتين ليرتد الى الشكل الاول وينتج المطلوب: مثلاً كل انسان
حيوان ولا شيء من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر

هنا وكليتها كما رأينا. كذلك في بعض النسخ الصحيحة بافراد الضمير
الراجع الى السالبة فقط اي كلية الصغرى السالبة مع الكبرى الموجبة
الجزئية قاله رجب افندي اها قول يرشدك الى ما قاله الشيخ العطار قول
الشارح في اثناء الكلام مفسرا لقوله وكليتهما اي كلية السالبتين مع
الموجبة. الجزئية بقوله اي السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية فاذا
امل ما في الشرح ايضا نصحيف نشأ من التماسخ والا فالشارح ايضا
رحمه الله تعالى اكبر شأننا من ان يجعل في كلامه تفسيراً للكلام لا يطابقه
تأمل فالذي تحصل ان ضروب هذا الشكل المنتجة ثمانية اضرب
الاول كليتان موجبتان ينتج موجبة جزئية نحو كل انسان حيوان
وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق الثاني موجبة كلية صغرى
وموجبة جزئية كبرى ينتج موجبة جزئية نحو كل انسان حيوان
وبعض الناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق الثالث كليتان والصغرى
سالبة كلية نحو لا شيء من العبادة بمستغن عن النية وكل وضوء عبادة
فلا شيء من المستغنى عن النية بوضوء الرابع كليتان والكبرى سالبة
عكس ما قبله نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس با انسان
ينتج بعض الانسان ليس بفرس الخامس موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى نحو بعض الانسان حيوان ولا شيء من الفرس
بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بفرس السادس جزئية سالبة صغرى
وموجبة كلية كبرى نحو بعض المستيقظ ليس بنائم وكل كاتب مستيقظ
ينتج بعض النائم ليس بكاتب السابع كلية موجبة صغرى وسالبة
جزئية كبرى نحو كل كاتب متحرك الاصابع وبعض ساكن الاصابع ليس بكاتب
ينتج بعض متحرك الاصابع ليس بساكن الاصابع الثامن سالبة كلية صغرى
وموجبة جزئية كبرى نحو لا شيء من المتحرك ليس ساكن وبعض المتنقل متحرك
ينتج بعض الساكن ليس بمنقل وانتاج هذه الضروب الثمانية انما هو

بعض الحيوان ناطق لانه اذا عكست الصغرى وقيل بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج من الشكل الاول عين تلك النتيجة وهو المطلوب الثالث عكس الكبرى ليصير شكلا رابعا ثم عكس الترتيب ليرتد شكلا اولاً وينتج نتيجة ثم تعكس هذه النتيجة فانه المطلوب مثلاً كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق لانه لو عكس الكبرى فقول بعض الناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض الناطق حيوان وينعكس الى بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب (و) يشترط (في) انتاج الشكل (الرابع) بحسب الكمية والكيفية احد امرين اما (ايحاجهما) اي المقدمتين الصغرى والكبرى (مع كلية الصغرى او اختلافيهما) اي المقدمتين في الكيف (مع كلية احدهما) وانما اشترط في الرابع ذلك (لينتج) الصغرى (الموجبة الكلية مع) الكبرى (الاربع) والجزئية بالرفع عطف على الموجبة (مع) الكبرى (السالبة الكلية والسالتان) اي السالبة الكلية والسالبة الجزئية (مع) الكبرى (الموجبة الكلية وكلتاها) اي الصغريان السالبة الكلية والسالبة الجزئية (مع) الكبرى (الموجبة الجزئية موجبة جزئية ان لم يكن) في الصغرى والكبرى (سلب والا) بان كان فيهما سلب (ف) ينتج (سالبة) كلية او جزئية هذا وقد اعترض شارحه الحبيصى على قوله وكلتاها حيث قال ما ملخصه ان قوله كلتاها غلط فاحش لان الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية غير معتبر وبرهن على ذلك الى ان اعتذر عن المصنف حيث قال واظن انه تصحيف والعبارة الصحيحة ان يقال وكلتيهما اي كلية السالبتين مع الموجبة الجزئية اي السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية ولعل هذا الغلط نشأ من التاسخ والا فالمصنف رحمه الله تعالى اعظم شأناً من ان يذهب عليه مثل هذا اه قال الشيخ العطار في حاشيته عليه ولا يخفى عليك ان هذا التصحيح ايضا تصحيف بل العبارة الصحيحة

ضاحك ينتج بعض اناطق ضاحك الثالث موجبة كلية صفري
وموجبة جزئية كبرى نحو كل انسان ناطق وبعض الانسان ضاحك ينتج
بعض الناطق ضاحك (او) لينتج الصفريان الموجبتان (مع) الكبرى (السالبة
الكلية او) الصفري الموجبة (الكلية مع) السالبة (الجزئية سالبة جزئية)
والمتحصل من ذلك ثلاثة اضرب ايضاً منتجة للسالبة الجزئية الضرب
الاول موجبة كلية صفري وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان ناطق ولا شئ من
الانسان بفرس ينتج بعض الناطق ليس بفرس الضرب الثاني موجبة جزئية
صفري وسالبة كلية كبرى نحو بعض الانسان ناطق ولا شئ من الانسان بفرس
ينتج بعض الناطق ليس بفرس الضرب الثالث موجبة كلية صفري
وسالبة جزئية كبرى نحو كل انسان ناطق وبعض الانسان ليس بفرس
ينتج بعض الناطق ليس بفرس وعليك باستخراج بقية الامثلة وانتاج
هذا الشكل لهذه الضروب الستة اثنا هو (بالخلف) وهو يجرى في
الضروب كلها (او) : (عكس الصفري) وهو يجرى في الاول والثاني
والرابع والخامس (او) : (عكس الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة) وهو
يجرى في الاول والثالث وحاصله ان دليل انتاج هذه الضروب
لهذه النتائج امور الخلف وهو في هذا الشكل ان يؤخذ نقض
النتيجة ويجعل كبرى و صفري القياس لا يجابها صفري لينتج من
الشكل الاول ما ينافي اكبرى مثلاً كل انسان حيوان وكل انسان
ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق والا لصدق نقضه وهو لا شئ
من الحيوان بناطق ويجعل هذا النقيض كبرى فيقال كل انسان حيوان
ولا شئ من الحيوان بناطق ينتج لا شئ من الانسان
بناطق وهو منافي لكبرى الشكل الثالث وهي كل انسان ناطق هذا
خلف الثاني عكس الصفري ليرجع الى الشكل الاول وذلك حيث
تكون الكبرى كلية مثلاً كل انسان حيوان وكل انسان ناطق ينتج

حيوان ولا شيء من الحيوان بمحجر ينتج لا شيء من الحيوان
 بمحجر فاذا عكست الكبرى ترد الى الشكل الاول هكذا
 كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بمحجر فينتج تلك النتيجة
 وهي لا شيء من الانسان بمحجر وهو المطلوب الثالث ان يعكس
 الصغرى فيصير شكلا رابعا ثم يعكس الترتيب اي يجعل عكس الصغرى
 كبرى والكبرى صغرى فيصير شكلا او لا فينتج نتيجة تنعكس الى
 النتيجة المطلوبة وذلك انما يتصور فيما يكون عكس الصغرى كلية
 ليصلح لكبروية الشكل الاول مثلا لا شيء من الانسان بمحمار وكل
 ناهق حمار ينتج لا شيء من الانسان بناهق لانه لو عكس الصغرى
 الى لا شيء من الحمار بانسان يصير شكلا رابعا ثم اذا عكس الترتيب
 وقيل هكذا كل ناهق حمار ولا شيء من الحمار بانسان يصير شكلا او لا
 ينتج لا شيء من الناهق بانسان ثم اذا عكس ثاني النتيجة وقيل
 لا شيء من الانسان بناهق يحصل عين تلك النتيجة الحاصلة
 من الشكل اثنائي وهو المطلوب (و) يشترط (في) انتاج الشكل (الثالث)
 ثلاثة شروط بحسب الكيف وبحسب الجهة وبحسب الكم فبحسب
 الكيف (ايجاب الصغرى و) بحسب الجهة (فعليتها) اي بان يكون المحول
 ثابتا للموضوع فيها بالفعل وبحسب الكم ان يكون (مع كلية احدهما)
 اي الصغرى او الكبرى وذلك (لينتج) الصغريان (الموجبتان) اي
 الموجبة الكلية والجزئية (مع) الكبرى (الموجبة الكلية او بالعكس) اي
 الموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية (موجة جزئية) فالمتحصل من
 ذلك ثلاثة اضرب منتجة للموجة الجزئية الضرب الاول موجبة
 كلية صغرى وموجة كلية كبرى نحو كل انسان ناطق وكل
 انسان ضاحك ينتج بعض الناطق ضاحك الضرب الثاني موجبة
 جزئية صغرى وموجة كلية كبرى نحو بعض الانسان ناطق وكل انسان

موجبة كلية لاشيء من الانسان بصاهل وكل فرس صاهل ينتج
 لاشيء من الانسان بفرس ومثال الثالث وهو ما اذا كانت الصغرى
 موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية بعض الحيوان ناطق ولا شيء
 من الحجر بناطق ينتج بعض الحيوان ليس بحجر ومثال الرابع وهو
 ما اذا كانت الصغرى سالبة جزئية والكبرى موجبة كلية بعض
 الحيوان ليس بصاهل وكل فرس صاهل ينتج بعض الحيوان
 ليس بصاهل وبقيّة الامثلة من الموجهات موكول للطالب
 اللبيب روما للاختصار وانتاج هذا الشكل لهذه الضروب
 الاربعة (بالخلف) وهو يجري في ضروبه الاربعة (او) :
 (عكس الكبرى) وهو يجري في الضرب الاول والثالث (و) بعكس
 (الترتيب ثم عكس النتيجة) وها مجريان في الضرب الثاني لا غير
 وحاصله ان دليل انتاج هذه الضروب لهاتين النتيجةين امور الاول
 الخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة لايحابه صغرى ويجعل كبرى
 القياس لكليتها كبرى ينتج من الشكل الاول ما ينافي الصغرى مثلا
 كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لاشيء من
 الانسان بحجر فلو لم تصدق هذه لصدق نقيضا وهو بعض الانسان
 حجر فاذا ضم هذه النقيض الى كبرى القياس فقبل بعض الانسان
 حجر ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج من الشكل الاول بعض
 الانسان ليس بحيوان وقد كانت صغرى الشكل الثاني كل انسان
 حيوان هذا خلف فتكون النتيجة الحاصلة من الشكل الاول كاذبة
 ومنشأه ليس الا الصغرى فيكون نقيضا حقا وهو لاشيء من
 الانسان بحجر وهذا عين نتيجة الشكل الثاني وقس على هذا
 العمل في سائر الضروب الثاني عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول
 فينتج عين النتيجة المطلوبة من الشكل الثاني مثلا كل انسان

(بالضرورة) والبداية لا يحتاج الى دليل فلذا كان اكمل الاشكال
 كما مر بخلاف غيره منها فان الانتاج فيها اما بواسطة الخلف او غيره
 كما سيبيء (و) يشترط (في) الشكل (الثاني) اربعة شروط شرطان
 بحسب الكيف والكم وشرطان بحسب الجهة كل واحد منهما اجد
 امرين الشرط الاول (اختلافهما) اي الصغرى والكبرى (في الكيف)
 بان تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة (و) الشرط الثاني وهو
 بحسب الكم (كلية الكبرى) بان يكون موضعها كلياً واما الشرطان
 اللذان هما بحسب الجهة فقد ذكرهما بقوله (اما مع دوام الصغرى) اي
 اما ان تكون صغرى دائمة مع ضرورة او مجردة عن الضرورة (او)
 مع (انعكاس السالبة الكبرى) اي اذا لم تكن الصغرى دائمة فلتكن
 الكبرى من القضايا الست المنعكس سواها وهي الدائمتان والعامتان
 والخاصتان هذا هو الشرط الاول (و) اما الشرط الثاني فهو (كون
 الممكنة) مستعملة (مع ضرورة او) مستعملة (مع كبرى مشروطة)
 يعنى ان الممكنة ان كانت صغرى لاتستجيب الا مع كبرى ضرورية او
 مشروطة عامة او خاصة اما اذا كانت كبرى فلا تستجيب الا مع ضرورة
 فقط وانما اشترط ذلك (لينتج) الصغرى والكبرى (كليتان) الموجبة
 والسالبة (سالبة كلية و) لينتج المختلفتان في الكم ايضاً اي كما انهما
 مختلفتان في الكيف كما سبق (سالبة جزئية) وحاصله ان الصغرى
 والكبرى اما ان يكونا متفتقتين في الكم بان يكونا كليتين او مختلفتين
 فيه بان تكون احدهما كلية والاخرى جزئية فان كانتا متفتقتين
 فالنتيجة سالبة كلية وان كانتا مختلفتين فالنتيجة سالبة جزئية مثال
 الاول وهو ما اذا كان الصغرى موجبة كلية والكبرى سالبة كلية
 كل انسان ناطق ولاشيء من الفرس ناطق ينتج لاشيء من الانسان
 بفرس ومثال الثاني وهو ما اذا كانت الصغرى سالبة كلية والكبرى

لخالفته اياه في كل من المقدمتين وابعده عن الطبع جداً ثم اراد ان يبين شروط انتاج كل شكل منها فقال (ويشترط في) انتاج الشكل (الاول) ثلاثة شروط بحسب الكيف والكم والجهة فالاول (انحباب الصغرى) وهو بحسب الكيف وبمسقط ثمانية ضروب وهى السالبتان الصغريتان مضروبتين فى الاربعة الكبريات (و) الشرط الثانى (فعاليتهما) وهو بحسب الجهة اى بان يكون المحمول ثابتاً للموضوع بالفعل سواء كان بالضرورة او دائماً مطلقاً او بقيد وبه سقطت الممكنتان (و) الشرط الثالث (كلية الكبرى) وهو بحسب الكم اى بان يكون موضوعها كلياً وبه سقط اربعة ضروب وانما اشترط فى الشكل الاول هذه الشروط (لنتج) المطالب الاربعة اذ الصغريان (الموجبتان) الكلية والجزئية اما ان يكونا (مع) الكبرى (الموجبة) الكلية فينتجان (الموجبتين) الكلية والجزئية (و) اما ان يكونا (مع) الكبرى (السالبة) الكلية فينتجان (السالبتين) الكلية والجزئية فضروره المنتجة اذا اربعة كما علمت الاول ان يكون مركباً من موجبتين كليتين نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ونتيجته موجبة كلية وهى فى المثال كل انسان جسم الثانى ان يكون مركباً من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ونتيجته موجبة جزئية وهى فى المثال بعض الحيوان ناطق الثالث ان يكون مركباً من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بحمد ونتيجته سالبة كلية وهى فى المثال لا شئ من الانسان بحمد الرابع ان يكون مركباً من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شئ من الانسان بحجر ونتيجته سالبة جزئية وهى فى المثال بعض الحيوان ليس بحجر وعليك ببقية الامثلة ثم ان انتاج هذا الشكل لهذه الضروب الاربعة

(فيها) الحد (الاصغر) تسمى (الصغرى) لاشتغالها على الاصغر (و) اتق
 فيها الحد (الأكبر) تسمى (الكبرى) لاشتغالها على الأكبر والهيئة الحاصلة
 من اجتماع الصغرى والكبرى مع الحد الاوسط تسمى شكلا (و) هو
 اربعة اذ (الايوسط) اما محمول في (الصغرى موضوع) في (الكبرى)
 نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم (وهو
 الشكل الاول او محمولهما) اي او الحد الاوسط محمول في الصغرى
 والكبرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء
 من الانسان بحجر (ف) هو الشكل (الثاني او موضوعهما) اي او الاوسط
 موضوع في الصغرى والكبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان
 ضاحك فبعض الحيوان ضاحك (ف) هو الشكل (الثالث او) الاوسط في
 الصغرى والكبرى (عكس الاول) بان يكون موضوعا في الصغرى
 محمولا في الكبرى نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان
 ناطق (ف) هو الشكل (الرابع) وكالمحمول والموضوع فيما تقدم من
 التحليلات المقدم والتالي في الشرطيات فالشكل الاول فيها بان يكون
 الحد الاوسط تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى نحو كلما كان هذا
 الشيء انسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسما فكلما كان هذا
 الشيء انسانا كان جسما وقس البقية والاشكال على هذا الترتيب في
 الكمال والقوة فالاول اكملها و يسمى عندهم بالشكل الكامل لانه
 المنتج للمطالب الاربعة ولانه اقرب الى الطبع من سائر الاشكال لان
 الانتقال في الموضوع الى الحد الاوسط ثم منه الى المحمول وبعده
 في الكمال الثاني لانه اقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته اياه في
 صفراء التي هي اشرف المقدمتين لاشتغالها على موضوع المطلوب ثم
 الثالث لان له قربا ما اليه لمشاركته اياه في اخس المقدمتين وتعينت
 المرتبة الاخيرة للشكل الرابع اذ لا قرب فيه الى الشكل الاول اصلا

لا يلزم منه ان الاثنين نصف للثانية لان نصف النصف لشيء لا يلزم
 ان يكون نصفاً لذلك الشيء ثم القياس ينقسم الى قسمين اقتراني واستثنائي
 لان النتيجة او نقيضها اما ان تذكر فيه بالفعل بان يكون طرفاها
 او طرفا نقيضها مذكورين فيه اولا (فان كان) القول الاخر وهو
 النتيجة او نقيضها (مذكوراً فيه) اي في القياس (بمادته) اي طرفيه
 وهما المحكوم عليه والمحكوم به في الحلية والمقدم والتالي في الشرطية
 (وهيئة) اي صورته (ف) القياس (استثنائي) كقولنا ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود فالقول
 الآخر وهو النهار موجود مذكور في القياس بمادته وهيئته وكذلك
 اذا كان موجوداً فيه نقيضها بمادته وهيئته كما لو قلنا في المثال لكن
 الشمس ليست بطالعة يستج النهار ليس بموجود وسمى استثنائياً لاشتماله
 على اداة الاستثناء وهي لكن (والا) يكن القول الاخر او نقيضه
 مذكوراً فيه بمادته وهيئته (ف) القياس (اقتراني) كقولنا كل جسم مؤلف
 وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث ففي هذا القياس ذكرت مادة
 النتيجة دون الهيئة وسمى اقترانياً لاقتران الحدود فيه التي هي الاصغر
 والاكبر والاوسط كما ستعرف ذلك بعد او لاشتماله على اداة الجمع
 والاقتران وهي الواو الواصلة ثم الاقتراني اما (حلي) وهو ما تركب
 من الحليات الصرفة (او شرطية) وهو ما لم يتركب مما ذكر فهو اما
 ان يكون من شرطيات صرفة او من شرطيات وحمليات (وموضوع
 المطلوب من الحلي يسمى) حدا (اصغر) لانه اخص في الاغلب من
 المحمول والاخص اقل افراداً من الاعم (ومحموله) يسمى حدا (أكبر)
 لانه اعم في الاغلب من الموضوع والاعم اكثر افراداً من الاخص
 (والمكرر) بين مقدمي القياس يسمى حدا (اوسط) لتوسطه بين
 طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المتقدم (وما) اي والمقدمة التي

وان كانت مؤلفة من قضيتين في المعنى نحو زيد قائم لا دائماً فانها مركبة في المعنى من مطلقين عامتين اولاهما موجبة هي الجزء الاول وثانيتها سالبة هي مفهوم اللادوام لكن لا يطلق عليها انها قضيتان في العرف (يلزمه لذاته) اى يلزم ذلك القول لذاته (قول آخر) اى غير احدى المقدمتين وهي النتيجة ولزوم الشئ للشئ كون الشئ بحيث لو وجد وجد لازمه وان لم يوجد في الواقع فيدخل فيه ما مقدما صادقة كما في المثل الاتية وما مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جمد وكل جمد حمار فهذا وان تالف من كاذبتين الا انه بحيث لو سلم استلزم كل انسان حمار وخرج بذلك ما لا يلزمه شئ كالاستقراء الناقص وهو تتبع اكثر الجزئيات توصلنا الى الحكم على كليها بحكمها وكالتشيل وهو تشبيه جزئى بآخر في جامع بينهما توصلنا الى الحكم على المشبه بحكم المشبه به كقولنا التيز مسكر كالحمر فيكون حراً ما لانها لا يفيدان اليقين بل الظن واما الاستقراء التام وهو تتبع جميع الجزئيات توصلنا الى الحكم على كليها بحكمها كمتتبع جزئيات الغنصر من اثار والهواء والماء والتراب توصلنا الى الحكم على الغنصر بانه متحيز فهو من القياس المقسم كما سيأتى بيان ذلك عند الكلام على لو احق القياس وخرج ايضاً ما يلزمه قول آخر لالذاته بل لخصوص مادة اخرى اجنبية كما في قياس المساواة وهو ما يتركب من قولين يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر كقولنا الانسان مساو للناطق ومساو للضاحك لكن لالذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان مساوى المساوى لشئ مساو لذلك الشئ ولذلك لا يتحقق الاستلزام فيه الا حيث تصدق هذه المقدمة كما في المثال المتقدم فان لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شئ كما اذا قلنا الاثنان نصف الاربعة والاربعة نصف الثمانية

التقيض وبالعكس فليك ايها الفطن بتطبيق الامثلة ثم قال
(واليان) هنا هو (البيان) في العكس المستوى يعنى ان الاستدلال على
انعكاس الموجبات والسوابب الكلية والجزئية اى عكوسها بكمس
التقيض الموافق هو مثل الاستدلال على انعكاسها على عكوسها
بالعكس المستوى (والتقضى) اى التخلف هنا هو (التقضى) ثمة
يعنى ان التقضى الموجب لعدم انعكاس بعضها الى بعض بعكس
التقيض مثل التقضى الموجب لذلك بعكس المستوى (و) لكن (قد بين
انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية هاهنا) في عكس التقيض
(و) انعكاس الخاصتين من (السالبة الجزئية ثمة) في عكس المستوى
(الى العرفية الخاصة) ببيان آخر غير البيان المذكور في العكس
المستوى وهو الخلف فالبيان هنا هو (!) طريق (الافتراض)
وهو فرض ذات الموضوع شيئاً معيناً وحمل وصف الموضوع والمحول
عليه ليحصل مفهوم العكس وليس هذا المختصر محلاً لبسط الكلام
على هذا الطريق وبيان الادلة ولما فرغ رحمه الله تعالى مما يتوقف
عليه القياس من القضايا واحكامها التى هى مبادي التصديقات اخذ
فى بيان مقاصدها وهى القياس الذي هو المطلب الاسنى والمقصد
الاعلى لانه العمدة فى تحصيل المطالب التصديقية فقال (فصل) فى
الاقيسة ويقال لها الحجاج (القياس) لغة تقدير شئ على مثال
شئ اخر كتقدير القماش على الذراع واصطلاحاً (قول) اى مركب
ملفوظ او معقول وهو جنس يشمل جميع المركبات التامة وغيرها
وقوله (مؤلف من قضايا) اى قضيتين فاكثر اخرج ما ليس كذلك
كالمركبات الغير التامة والقضية الواحدة بسيطة او مركبة المستلزمة
لعكسها او عكس تقيضها اما البسيطة فلانها غير مؤلفة واما المركبة
فلان المتبادر من قوله قضايا ما يعد فى عرفهم قضايا متعددة وهذه

فيه كالاول وانما سمى مخالفاً لمخالف طرفيه اجاباً وسلباً او لمخالفته لاصله في الكيف مثلاً قولنا كل انسان حيوان عكس نقيضه لاشيء مما ليس بحيوان انسان ثم ان المصنف رحمه الله تعالى بين احكام عكس النقيض الموافق الذي هو طريقة القدماء لان فيه غنية لطالب الكمال فقال (وحكم الموجبات) كلية او جزئية حملية او شرطية (هنا) اي في عكس النقيض الموافق (حكم السوابب في العكس المستوي) يعنى كما ان السالبة الكلية تنعكس في العكس المستوي كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلاً كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلاً لصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض الانسان لا حيوان وكذلك اتسع من الموجهات اعني الوقتيتين المطلقتين والوقتيتين والوجوديتين والممكنتين والمطابقة العامة لا تنعكس والواقى تنعكس على ما سبق تفصيله في السوابب في العكس المستوي (وبالعكس) اي حكم السوابب هنا حكم الموجبات في المستوي فكما ان الموجبة في المستوي كلية كانت او جزئية تنعكس جزئية فكذلك السالبة هنا كلية كانت او جزئية تنعكس جزئية لجواز ان يكون نقيض المحمول فيها اعم من الموضوع ولا يجوز سلب نقيض الاخص عن عين الاعم مثلاً يصح لاشيء من الانسان بلا حيوان ولا يصح لاشيء من الحيوان بلا انسان لصدق بعض الحيوان لا انسان كالانزال وكذلك بحسب الجهة الدائمات والعامتان تنعكس حينية مطلقة والخاصتان حينية مطلقة لا دائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنات على قياس الموجبات في المستوي وبالجملة فحكم عكس النقيض على راي المتقدمين عكس حكم المستوى فما يعطى للموجبات في المستوى يعطى للسوابب في عكس

اثبات الشيء بإبطال نقيضه (ولا عكس للبواقي) من القضايا السوالب
وهي تسع الوقتية المطلقة والمتشعبة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة
العامة هؤلاء من البسائط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة
وهؤلاء من المركبات وعدم انعكاس هذه القضايا حاصل (١) سبب
(النقض) الوارد على الانعكاس بدليل التخلف في مادة بمعنى انه
يصدق الاصل في مادة بدون العكس فيعلم من ذلك ان العكس غير
لازم لهذا الاصل ومتى حصل التخلف في جزئي من الجزئيات
تخزم القاعدة وقد تقرر ان قواعد المنطق كلية لا تخزم ولا في
جزئي من الجزئيات فبطل انعكاس هذه القضايا لوجود التخلف
ولو في بعض الحالات ثم شرع في بيان عكس التقيض الموافق والمخالف
فقال (فصل) في عكس التقيض (عكس التقيض) يطلق ايضاً على
المعنى المصدري وعلى القضية الحاصلة منه كما تقدم وهو (تبديل
نقيض الطرفين) اي تبديل كل واحد من طرفي القضية بنقيض
الآخر (مع بقاء الصدق) اي ان كان الاصل صادقاً كان العكس صادقاً
(والكيف) اي ان كان الاصل موجباً كان العكس موجباً وان كان
سالِباً كان سالِباً مثلاً قولنا كل انسان حيوان نقيضهما كل لا انسان
لا حيوان عكسهما كل لايحيوان لا انسان وهذا العكس يسمى عكس
التقيض الموافق لتوافق طرفيه في الایجاب والسلب او لموافقته
لاصله في الكيفية وهو ما جرى عليه قدماء المائطقة وذكروه واعتبروه
واما عكس التقيض المخالف وهو ما جرى عليه متأخروا المائطقة
فقد اشار اليه بقوله (او) عكس التقيض هو (جعل نقيض) الجزء
(الثاني اولاً) وعين الاول ثانياً اي تبديل الطرف الاول من
القضية بنقيض الثاني والثاني بعين الاول (مع مخالفة الكيف) اي ان
كان الاصل موجباً كان العكس سالِباً وبالعكس وبقاء الصدق معتبر

متصف بالحارية بالامكان فهو مركوب زيد بالامكان وتنكس الى قولنا بعض ما هو مركوب زيد بالامكان حمار بالامكان وهو المطلوب هذا من الموجبات (و) اما من (السوالب) فـ (تنكس الدائمات) اي الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة (مطلقة دائمة) مثلاً اذا صدق قولنا لاشيء من الانسان يجبر بالضرورة او بالدوام صدق لاشيء من الحجر بانسان دائماً والا فيصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان بالفعل وهو يجر الى المحال (و) تنكس (العامتات) اي المشروطة العامة والعرفية العامة (عرفية عامة) مثلاً اذا صدق قولنا بالضرورة او بالدوام لاشيء من الكاتب ساكن الاصابع ما دام كاتباً لصدق قولنا بالدوام لاشيء من ساكن الاصابع بكاتب ما دام ساكن الاصابع والا لصدق نقيضه وهو قولنا بعض ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع بالفعل وهو محال (و) تنكس (الخاصات) اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة (عرفية لادائمة في البعض) لفظ في البعض من تمة الجهة فهي مركبة من عرفية عامة كلية هي الجزء الاول ومطلقة عامة جزئية هي مفهوم اللادوام في البعض مثلاً اذا صدق لاشيء من الكاتب ساكن الاصابع ما دام كاتباً لادائماً صدق لاشيء من الساكن بكاتب ما دام ساكناً لادائماً في البعض اي بعض الساكن كاتب بالفعل اما الجزء الاول فقد مر بيانه من انه لازم للعامتين وهما لازمتان للخاصتين ولازم اللازم لازم واما الجزء الثاني فلو لم يصدق العكس لصدق نقيضه وهو لاشيء من الساكن بكاتب دائماً وهو يجر الى المحال (والبيان في الكل) اي وهذا البيان في كل ما مضى من انعكاس جميع القضايا في الموجبة والسالبة (ان نقيض العكس مع الاصل يتبع المحال) ويسمى هذا البيان بالخلف بالضم بمعنى الباطل لانه يتبع باطلاً وبالفتح بمعنى وراء لان ما يتبعه يتخذ خلف اي وراء وهو

الجزء الثاني من الاصل وقلنا كل متحرك الاصابع كاتب دائماً ولاشئ من
الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ينتج لاشئ من متحرك الاصابع بمتحرك
الاصابع بالفعل وهذا ينافي النتيجة السابقة التي هي كل متحرك الاصابع
متحرك الاصابع دائماً وهو محال لان لادائماً بانضمامه الى جزء القضية ينتج
المنافي واجتماع المتنافين محال فتم المطلوب (و) تنعكس (الوقتيتان) اي
الوقتية والمنتشرة (والوجوديتان) اي الوجودية اللا ضرورية
والوجودية الالادائمة (والمطلقة العامة) فهذه القضايا الخمس تنعكس
كل واحدة منها (مطلقة عامة) فيقال لو صدق كل كاتب متحرك
الاصابع باحدي الجهات الخمس يصدق بعض متحرك الاصابع كاتب
بالفعل والا فيصدق نقيضه وهو لاشئ من متحرك الاصابع بكاتب
دائماً فاذا ضم الى الاصل فقليل كل كاتب متحرك الاصابع دائماً ولاشئ
من متحرك الاصابع بكاتب دائماً لانتج لاشئ من متحرك الاصابع
بمتحرك الاصابع دائماً وهو محال (ولا عكس للممكنتين) العامة والخاصة
على مذهب من يشترط في وصف الموضوع ان يكون ثابتاً للموضوع
بالفعل اي في الواقع ونفس الامر لا بمجرد الفرض مثلاً اذا فرضنا
صدق قولنا كل حمار مركوب زيد بالامكان يكون مفهوم هذه القضية
ان كل ما هو متصف بالحمارية بالفعل مركوب زيد بالامكان وبين
ان من الجائز ان يكون المركوب بالامكان لا يخرج من القوة الى
الفعل اصلاً فحينئذ لا يصدق في عكسه بعض ما هو مركوب زيد
بالفعل حمار بالامكان وهن ذلك ذهب الشيخ الى عدم انعكاسهما واما
ما ذهب اليه انفارابي من جواز انعكاسهما فهو مبني على مذهبه من
عدم اشتراط ثبوت وصف الموضوع للموضوع بالفعل بل اكتفى
بالامكان فيكون مفهوم قولنا مثلاً كل حمار مركوب زيد بالامكان
والفرض ان زيدا لم يركب طول عمره الا القرس ان كل ما هو

لاشيء من الانسان بانسان بالضرورة او دائماً وذا سلب الشيء عن
 نفسه وهو محال واما العامتان فلانه كلما صدق قولنا بالضرورة او
 بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً صدق بعض متحرك
 الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو متحرك الاصابع والا فيصدق
 نقيضه وهو بالضرورة او دائماً لاشيء من متحرك الاصابع بكاتب
 ما دام متحرك الاصابع. واذنا ضم الى الاصل فقبل لاشيء من متحرك
 الاصابع بكاتب ما دام متحرك الاصابع بالضرورة او بالدوام وكل
 كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً بالضرورة او بالدوام لانتيج قولنا
 بالضرورة او بالدوام لاشيء من الكاتب بكاتب وهو محال (و) تنعكس
 (الحاصتان) اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة (حينية مطلقة لادائماً)
 اي مقيدة بالدوام اما انعكاسهما الى حينية مطلقة فلانه كلما صدقت
 الحاصتان صدقت العامتان وقد مر ان كلما صدقت العامتان صدقت
 في عكسهما الحينية المطلقة واما اللادوام الذي هو بمعنى المطلقة العامة
 فهو صادق لانه لو لم يصدق لصدق نقيضه ونضم هذا النقيض الى
 الجزء الاول من الاصل فينتج نتيجة وتضم الى الجزء الثاني من الاصل
 فينتج ما ينافي تلك النتيجة فيلزم اجتماع المتنافيين مثلاً كلما صدق
 بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لادائماً
 صدق في العكس بعض متحرك الاصابع كاتب بالاطلاق العام حين هو
 متحرك الاصابع لادائماً اما صدق الاول فهو ظاهر مما سبق واما
 صدق الجزء الثاني الذي هو اللادوام ومعناه ليس بعض متحرك
 الاصابع كاتباً بالفعل فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا
 كل متحرك الاصابع كاتب فاذا ضمنناه الى الجزء الاول من الاصل
 فقلنا كل متحرك الاصابع كاتب دائماً وكل كاتب متحرك الاصابع ما دام
 كاتباً ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائماً ثم اذا ضمنناه الى

اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ليس البتة كلما اذا كان الليل
 موجوداً كانت الشمس طالعة (والا) تنعكس كلية (لزم سلب الشئ
 عن نفسه) وبيان ذلك ان يقال كلما صدق قولنا لاشئ من الانسان
 بحجر صدق لاشئ من الحجر بانسان والا لصدق نقيضه وهو
 بعض الحجر انسان فيضم الى الاصل فيقال بعض الحجر انسان ولا
 شئ من الانسان بحجر ينتج بعض الحجر ليس بحجر فقد حصل
 سلب الشئ عن نفسه وهو محال (و) السالبة (الجزئية لا تنعكس اصلاً)
 لا الى كلية ولا الى جزئية (لجواز عموم الموضوع) من المحمول في
 الحتمية (و) عموم (المقدم) من التالي في الشرطية في بعض المواد مثل
 بعض الحيوان ليس بانسان وقد لا يكون اذا كان الشئ حيواناً كان
 انساناً فالموضوع والمقدم هنا اعم من المحمول والتالي فلا عكس
 لهما اصلاً اذ لا يصح ان يقال بعض الانسان ليس بحيوان وبالطريق
 الاولى كل انسان ليس بحيوان ولا قد لا يكون اذا كان الشئ انساناً
 كان حيواناً وبلاولى ليس البتة اذا كان الشئ انساناً كان حيواناً
 هذا بيان انعكاس القضايا بحسب الكم والكيف (واما) بيان انعكاسها
 (بحسب الجهة) فتقسم الى قسمين موجبات وسوالب وكل منهما بعضه
 ينعكس وبعضه لا ينعكس (فن الموجبات تنعكس الدائمات) اي
 الضرورية والدائمة المطلقة (والعامتان) اي المشروطة العامة والعرفية
 العامة (حينية مطلقة) فكل من هذه الاربع تنعكس الى الحينية
 المطلقة اما الدائمات فلانه كلما صدق قولنا بالضرورة او دائماً كل انسان
 حيوان صدق بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان والا
 فيصدق نقيضه وهو بالضرورة او دائماً لاشئ من الحيوان بانسان
 ما دام حيواناً واذا ضم الى الاصل فقبل بالضرورة او دائماً لاشئ
 من الحيوان بانسان وبالضرورة او دائماً كل انسان حيوان لاننتج

يجعل الموضوع والمقهم محمولا وتالياً والمحمول والتالي موضوعا
 ومقدماً هذا على ان العكس بمعنى المصدر واما على انه بمعنى القضية
 فيعرف بانه قضية تركبت بتبديل كل من طرفي القضية بالآخر (مع
 بقاء الصدق) يعنى بان يكون الاصل بحيث لو فرض صدقه لزم
 صدق العكس وليس المراد صدقهما في الواقع والا لخرجت القضايا
 الكاذبة مع انها تنعكس (و) مع بقاء (الكيف) اي الايجاب والسلب
 بمعنى ان الاصل اذا كان موجبا كان العكس موجبا واذا كان سالبا
 كان سالبا كقولنا في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان
 وفي عكس لاشيء من الانسان بحجر لاشيء من الحجر بانسان هذا
 تعريفه واما مسائله فقد ذكرها بقوله (والموجبة) سواء كانت كلية
 او جزئية (انما تنعكس جزئية) اي لا تنعكس الاجزئية اما عكس
 الجزئية كنفسها فظاهر واما عكس الكلية الى الجزئية وعدم صحة
 عكسها كنفسها ف (لجواز عموم المحمول) من الموضوع في الحلية
 (او) لجواز عموم (التالي) من المقدم في الشرطية في بعض المواد مثل
 كل انسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة فالمحمول
 والتالي هنا اعم من الموضوع والمقدم فلا يصح عكسهما كليتين بان
 يقال كل حيوان انسان وكلما كانت الارض مضيئة كانت الشمس طالعة
 بل يقال في عكسهما بعض الحيوان انسان وقو يكون اذ كانت الارض
 مضيئة كانت الشمس طالعة اذ لو صح عكسهما كليتين للزم حمل الاخص
 على كل افراد الاعم في الحلية واستلزام الاعم الاخص في الشرطية
 وكلاهما محال اذ لا يكون حينئذ الخاص خاصاً ولا العام عاماً وقد
 فرضا عاماً وخاصاً وللزم ان يوجد الاخص كلما وجد الاعم وذلك
 بين البطلان (والسالبة الكلية تنعكس) سالبة (كلية) فعكس لاشيء
 من الانسان بحجر لاشيء من الحجر بانسان وعكس ليس البتة كلما

ينافي الاطلاق بحسبها كذلك الدوام بحسب الوصف ينافي الاطلاق بحسبه نحو كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً نقيضها ليس بعض الكتابات بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام حين هو كاتب هذه نقائص البسائط وبقي منها الوقفية والمنتشرة المطلقتين لم يتعرض المصنف رحمه الله تعالى لنقيضيهما قال بعضهم اذ لا يتعلق بذلك غرض فيما سبأني من مباحث العكوس والاقيسة بخلاف باقي البسائط فتأمل (و) النقيض (للمركب) هو (المفهوم المردد بين نقيضى الجزئين) يعنى ان تعمد الى كل من الجزئين وتأني بنقيضيهما ثم تأني بالمفهوم وتردده بين هذين النقيضين بمنفصلة مانعة الحلو مثلاً قولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لادائماً فهذه مركبة من مشروطة عامة ومن مطلقة عامة ونقيض الاولى الحينية الممكنة وهى ليس بعض الكتابات بمتحرك الاصابع بالامكان الحينى كما تقدم ونقيض الثانية الدائمة المطلقة وهى بعض الكتابات متحرك الاصابع دائماً ثم يعمد الى هذين النقيضين ويركب منهما قولنا اما ليس بعض الكتابات بمتحرك الاصابع بالامكان الحينى واما بعض الكتابات متحرك الاصابع دائماً وهذه هى المنفصلة المانعة الحلو المركبة من نقيضى الجزأين فهى النقيض للمركب وبعد تميم الكلام على التناقض اخذ فى بيان العكس فقال (فصل) فى العكس المستوى اعلم اولاً ان العكس لغة التبديل والقلب بان يجعل السابق لاحقاً واللاحق سابقاً واصطلاحاً يطلق على القضية الحاصلة من التبديل وعلى المصدر وكل منهما ثلاثة اقسام عكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف وعكس مستوى وهو الذى بدأ به حيث قال (العكس المستوي) ويقال له المستقيم لاستواء طرفيه واستقامتهما لسلامة كل منهما من التبديل بالنقيض (تبديل طرفى القضية) اى الموضوع والمحمول فى الحماية والمقدم والتالي فى الشرطية وذلك بان

هو في الامور الثلاثة الكم والكيف والجهة والاتحاد فيما عداها من
الوحدات المذكورة ثم لما كانت القضايا الموجهة لا يعسم حالها بمجرد
الاختلاف في الكيف والنكم والجهة لان الجهات كثيرة فلا يعرف ان
هذه الجهة مثلا مناقضة لاي جهة اراد ان يبين حالها فقال (والتقيض
للضرورة) المطلقة هو (الممكنة العامة) لان الامكان العام هو سلب
الضرورة عن الجانب المخالف فاثبات الضرورة في الجانب المخالف
وسلبها في ذلك الجانب مما يتناقضان مثلاً كل انسان حيوان بالضرورة
يناقضه بعض الانسان ليس بحيوان بالامكان العام فان معناه سلب
الضرورة عن الجانب المخالف والجانب المخالف هنا هو الايجاب فيكون
المعنى انه لا ضرورة لثبوت الحيوانية لبعض الانسان وهذا يناقض
قولنا بالضرورة كل انسان حيوان (و) التقيض (للدائمة) المطلقة هو
(المطلقة العامة) لان الايجاب في بعض الاوقات ينافية السلب في بعضها
وبالعكس مثلاً كل انسان كاتب دائماً ينافية ليس بعض الانسان بكاتب
بالاطلاق العام لان مفهوم الاولى الايجاب في كل الاوقات ومفهوم
الثانية السلب في بعض الاوقات وهما متنافيان (و) التقيض (للمشروطة
العامة) هو (الحينية الممكنة) وهي ما حكم فيها بسلب الضرورة بحسب
الوصف عن الجانب المخالف فنسبتها الى المشروطة العامة كنسبة
الممكنة العامة الى الضرورية المطلقة فكما ان الضرورة بحسب الذات
تناقض سلبها بحسبها كذلك الضرورة بحسب الوصف تناقض سلبها بحسبه
نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً تقيضها لاشيء
من الكتابات يتحرك الاصابع بالامكان العام حين هو كاتب (و) التقيض
(للعرفية العامة) هو (الحينية المطلقة) وهي ما حكم فيها بالثبوت او
السلب بالفعل في بعض اوقات وصف الموضوع فنسبتها الى العرفية
العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة فكما ان الدوام بحسب الذات

والعكس بالعكس وإذا كانت ضرورية مثلاً فلا بد أن تكون الأخرى
 ممكنة ليتحقق التناقض (و) لا بد أيضاً في تحقق التناقض من (الاتحاد
 فيما عداها) أي الأمور الثلاثة يعني كما أنه يشترط اختلافهما في
 الكيف والكم والجهة فكذلك يشترط اتحادهما فيما عدا ذلك من
 الأمور الثمانية المعبر عنها بالوحدات الثمان وهي وحدة الموضوع فلا
 تناقض بين زيد قائم عمرو ليس بقائم والمحمول فلا تناقض بين زيد
 كاتب زيد ليس بـ كل والزمان فلا تناقض بين بكر قائم ليلاً بـ
 ليس بنائم نهاراً والمكان فلا تناقض بين حي جالس في المسجد حي
 ليس بجالس في السوق والإضافة فلا تناقض بين زيد أب لبكر زيد
 ليس باب لعمرو والشرط فلا تناقض بين الجسم مفرق للبصر إذا
 كان أبيض الجسم ليس بمفرق للبصر إذا كان أسود والقوة والفعل
 فلا تناقض بين الحمر مسكر بالقوة في الدن الحمر ليس بمسكر بالفعل
 في الدن والجزء والكل فلا تناقض بين الزنجي أسود بـمضه الزنجي
 ليس بأسود كله ورد المتأخرون هذه الوحدات إلى وحدة الموضوع
 والمحمول لاستلزامهما البقية فوحدة الموضوع مندرج فيها وحدة الشرط
 والجزء والكل ووحدة المحمول مندرج فيها الباقي وأدنى بعض المحققين
 كالامام الفارابي بوحدة النسبة الحكمية بين المحكوم عليه والمحكوم به
 لأنها جامعة لجميع الشروط لأنه لو اختلف فيهما الموضوع والمحمول
 أو الزمان أو المكان أو غيرها لم تتحد النسبة التي هي مورد السلب
 والإنجاب وما لم تتحد لم يتحقق التناقض بينهما لصدقهما على هذا التقدير
 وأجر جميع ما ذكر في الحماية في الشرطية لكن يقال بدل وحدة
 الموضوع ووحدة المحمول وحدة المقدم ووحدة التالي مثال التناقض
 فيها كلما كان هذا انساناً كان حيواناً ليس كلما كان هذا انساناً كان
 حيواناً فقد علم أن التناقض لا يتحقق إلا من اختلاف واتحاد فلاختلاف

منهما مناقض للآخر (التناقض) هو (اختلاف قضيتين) اخرج به اختلاف
 مفردين واختلاف قضية ومفرد (بحيث يلزم لذاته) اي لذات
 الاختلاف (من صدق كل كذب الاخرى وبالعكس) اي ومن كذب
 كل صدق الاخرى اخرج بذلك الاختلاف الواقع بين القضيتين لاهذه
 الحينية نحو زيد ساكن زيد ليس يتحرك فانهما مختلفتان لكنهما
 صادقتان واخرج ايضاً الاختلاف بالحينية المذكورة لكن لا لذاته
 بل بواسطة او لخصوص المادة مثال الاول زيد انسان زيد ليس
 بناطق فالاختلاف بين هاتين القضيتين وان لزم منه ان تكون
 احدهما صادقة والاخرى كاذبة لكن لالذات الاختلاف بل بواسطة
 ان محمول احدهما مساو لمحمول الاخرى فزيد انسان بمعنى زيد
 ناطق وزيد ليس بناطق بمعنى زيد ليس بانسان ومثال الثاني الاختلاف
 الذي بين الموجبة والسالبة الكليتين او الجزئيتين نحو كل انسان حيوان
 ولاشئ من الانسان بحيسوان ونحو بعض الانسان حيوان وبعض
 الانسان ليس بحيوان فان الاختلاف فيما ذكر وان لزم منه كون
 احدهما صادقة والاخرى كاذبة لكن لالذات الاختلاف بل لخصوص
 المادة وهو كون المحمول اعم من الموضوع والالزم تحقق التناقض
 بين كل كليتين او جزئيتين وليس كذلك لان الكليتين قد تكذبان
 وذلك في مادة يكون المحمول اخص من الموضوع نحو كل حيوان
 انسان ولاشئ من الحيوان بانسان والجزئيتين قد تصدقان نحو بعض
 الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان (ولابد) في تحقق التناقض
 بين القضيتين (من اختلاف) اي اختلافهما (في الكيف) اي الايجاب
 والسلب (والكم) اي الكلية والجزئية (والجهمية) اي الضرورة والامكان
 والدوام والاطلاق مثلاً اذا كانت احدى القضيتين موجبة فلا بد ان
 تكون الاخرى سالبة واذا كانت كلية فلا بد ان تكون الاخرى جزئية

بعض اوضاع المقدم من غير تعيين وشخصية وهي ما كان الحكم فيها على وضع معين من الاوضاع ومهمة وهي ما لم يذكر فيها شيء من ذلك وروما للاختصار اقتصرنا لكل واحدة منها على مثال واحد فليك باستخراج ما تركناه من الامثلة ايها التبيه واراد الآن ان يبين ما تتركب منه الشرطية فقال (وطرفا الشرطية) المقدم والتالي (في الاصل) قبل التركيب بسبب الاداء (قضيتان) اما (حليتان) نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود (او) قضيتان (متصلتان) نحو اما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان لا يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجوداً (او) قضيتان (منفصلتان) نحو كلما كان دائماً اما ان يكون العدد زوجا او فرداً ف دائماً اما ان يكون منقسماً بمتساويين او غير منقسم (او) القضيتان (مختلفتان) بان يكون احدي الطرفين حلية والاخرى متصلة او احدها حلية والاخرى منفصلة او احدها متصلة والاخرى منفصلة والامثلة لا تخفى على المتأمل فلا نطيل بذكرها ثم طرفا الشرطية وان كانا قبل التركيب قضيتين تامتين يصح السكوت عليهما الا انهما (خرجتا) بسبب (زيادة اداة الاتصال) كلوا وان (و) اداة (الانفصال) كما (عن التام) اي عن ان يصح السكوت عليهما وتحتاملا الصدق والكذب مثلاً قولنا الشمس طالعة مركب تام خبري محتمل للصدق والكذب وهو القضية فاذا ادخلت عليه اداة الاتصال وقلت ان كانت الشمس طالعة لم يصح حينئذ ان تسكت عليه ولم يحتمل الصدق والكذب بل تحتاج ان تضم اليه قولك مثلاً فالنهار موجود وبمد الفراغ من تعريف القضايا واقسامها اخذ في بيان احكامها فقال (فصل) في التناقض واصل النقض الحل ثم نقل الى مطلق الابطال ولما كان كل من النقيضين يبطل حكم الآخر اطلق عليه مادة النقض بصيغة التفاعل لان كلا

متصلة او منفصلة اما ان يكون في زمان معين اولا الثاني اما ان
يبين كمية الزمان جميعه او بعضه وما به بيان الكمية سور اولا
(ان كان) الحكم بالزوم والعناد ثابتاً (على جميع التقادير) من
الازمان والاوزاع (للمقدم ف) اشترطية (كلية) اذ قد ذكر
فيها ما يدل على تعميم جميع الاوزاع وهو في الموجبة المتصلة كلما
ومهما ومتى والمنفصلة دائماً والسالبة منها ليس البتة نحو كلما كان
زيد انسانا كان حيوانا فالحكم بلزوم الحيوانية للانسان ثابت على
جميع التقادير من الازمان والاوزاع الممكنة الاجتماع مع المقدم (او)
كان الحكم بالزوم والعناد ثابتاً على (بعضها) من الازمان والاوزاع
فلا يخلو اما ان يكون على بعضها مطلقاً او معيناً فان كان على
بعضها (مطلقاً) من غير تعيين (ف) الشرطية (جزئية) اذ قد ذكر فيها
ما يدل على البعض من غير تعيين وهو في الموجبة متصلة او منفصلة
قد يكون والسالبة كذلك قد لا يكون نحو قد يكون اذا كان الضياء
موجوداً فالنهار موجود فالحكم بلزوم النهار للضياء ليس على
جميع الازمان والاوزاع بل على بعضها مطلقاً (او) كان الحكم
ثابتاً على بعضها لامطلقاً بل (معيناً ف) الشرطية (شخصية) وتسمى
مخصوصة ايضاً اذ قد حكم فيها على بعض معين نحو ان مربى
غزال الان اصطده فالحكم بلزوم الاصطياد ليس الاعلى الوضع
المعين من تلك الاوزاع وهو المرور الآن (والا) يكن الحكم
بالزوم والعناد ثابتاً على جميع التقادير او بعضها مطلقاً او معيناً
(ف) الشرطية (مهملة) اذ قد اهمل فيها التعيين وبيان الكمية نحو ان
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وحاصل ما تقدم ان الشرطية
متصلة او منفصلة تنقسم الى اربعة اقسام كلية وهى ما كان الحكم
فيها على جميع اوضاع القدم وجزئية وهى ما كان الحكم فيها على

من نقيضه نحو اما ان يكون هذا الشيء لاشجراً او لاجحراً فان قولنا هذا الشيء لاشجر او هذا الشيء لاججر لا يكذبان اذ لو كذبا لكان الشيء شجراً وحجراً معاً وهو محال ولكنها قد يصدقان معاً بان يكونا حيواناً وقد تركبت من اللاشجر واللاحجر الذي هو اعم من نقيضه فان نقيض اللاشجر شجر وهو اخص من اللاحجر فاللاحجر اعم منه وهذه امثلة الموجبة ولا تخفى عليك امثلة السالبة فان كان الحكم فيها بسلب التثافي في الصدق والكذب معاً فهي "سالبة الحقيقة" وان كان بسلبه في الصدق فقط فهي سالبة مانعة الجمع وان كان بسلبه في الكذب فقط فهي سالبة مانعة الحلو والمنفصلة موجبة او سالبة ثلاثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الحلو (وكل منها) اي من اقسام المنفصلة المتقدمة قسمان (عنادية ان كان التثافي المذكور لذات الجزئين) اي ان ذات احد الجزئين بتثافي ذات الاخر يعني ان مقتضى ذات هذه النسبة ان لاتجتمع نسبة الاخرى نحو اما ان يكون هذا الشيء موجوداً واما ان يكون معدوماً فمفهوم موجود منافي لمفهوم معدوم فالعنادية ما حكم فيها بالتثافي لذات الجزئين اي حكم بان مفهوم احدهما منافي لمفهوم الاخر (والا) اي وان لم يكن التثافي لذات الجزئين بل لمجرد الاتفاق (ف) القضية (اتفاقية) نحو اما ان يكون الزنجي اسود واما ان يكون الرومي ابيض فهنا وجد التثافي بين سواد الزنجي وبياض الرومي ولكن ليس لذات الزنجي والرومي ولكن اتفق في الواقع ان يكون بينهما منافاة وان لم يقتضى ان يكون مفهوم احدهما منافياً لمفهوم الآخر ثم اعلم انه كما انقسمت المحلية باعتبار افرادها الى شخصية وكلية وجزئية ومهملة فكذلك الشرطية تنقسم اليها باعتبار الاوضاع والازمان فهما بمنزلة الافراد في المحلية ولذا قال (ثم الحكم) باللزوم والعناد (في) القضية (الشرطية)

تمقل الآخر نحو ان كان زيد ابنا لعمرو فعمرو اب له (والا) يكن
الثبوت او التفي لعلاقة بينهما بل لمجرد اتفاق المقدم والتالي (فأفافية)
مثالها موجبة نحو ان كان الانسان ناطقاً فالخمار ناهق وكلما كان
الزنجى اسود كان الرومى ابيض فقد حكم فيهما بالثبوت المذكور لكن
لا لعلاقة اذ لعلاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الخمار ولا بين سواد
الزنجى وبياض الرومى بل لمجرد اتفاق الطرفين وصدقهما في الواقع
لانهما وجدا كذلك ومثالها سالبة نحو قولنا في الاسود الا كاتب
ليس البتة اذا كان هذا اسود فهو كاتب فقد حكم فيها بسلب الاتفاق
فالشروطية المتصلة قسمان لزومية وأفافية كما مر (و) اما شرطية (منفصلة)
ان حكم فيها بتأني نسبتيين اولاً تنافيهما وهى ثلاثة اقسام لانه اما
ان يكون الحكم فيها بالتأني او نفيه (صدقا وكذبا) اي في الصدق
والكذب معاً (وهى الحقيقية) وتركب من الشئ ونقيضه او المساوي
لنقيضه نحو اما ان يكون هذا العدد زوجا او فرداً فان قولنا هذا
العدد زوج او هذا العدد فرد لا يصدقان ولا يكذبان معاً فهى مركبة
من الزوج والفرد المساوي لنقيضه فان نقيض الزوج لازوج وهو مساو
لفرد (او) يكون الحكم فيها بتأني نسبتيين اولاً تنافيهما (صدقا فقط)
اي انهما لا يصدقان ولكنهما قد يكذبان (ف) هى (مانعة الجمع) وتركب
من الشئ والاخص من نقيضه نحو اما ان يكون هذا الشئ شجراً
او حجراً فان قولنا هذا الشئ شجر او هذا الشئ حجر لا يصدقان
ولكنهما قد يكذبان بان يكون هذا الشئ غزالا وهى مركبة من
الشجر والحجر الذي هو اخص من نقيضه فان نقيض الشجر لاشجر
وهو اعم من الحجر وغيره والحجر اخص منه (او) يكون الحكم
فيها بتأني نسبتيين اولاً تنافيهما (كذبا فقط) اي انهما لا يكذبان
ولكنهما قد يصدقان (ف) هى (مانعة الحلو) وتركب من الشئ والاعم

قيد بهما) أي للقضية المقيدة بهما فتكون القضايا المقيدة بهما مركبات
 لاشتغال معناها على إيجاب وسلب والحاصل أن الموجبات كما ذكرها
 المصنف خمسة عشر وهي قسمان بسائط وهي ما معناها إيجاب فقط
 أو سلب فقط ومركبات وهي ما معناها مركب منها فالبسائط ثمانية وهي
 الضرورية المطلقة والمشروطة العامة والوقية المطلقة والمنتشرة المطلقة
 والدائمة المطلقة والعرفية العامة والمطلقة العامة والممكنة العامة
 والمركبات سبعة وهي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقية
 والمنتشرة والوجودية اللازمة والوجودية الدائمة والممكنة الخاصة
 وتقدم بيان الجميع مع الأمثلة على وجه الاختصار فمن أراد الزيادة
 على ذلك فعليه بما كتب على هذا المختصر واصله من المطولات ثم
 قال بعد ما نجز الكلام على القضية الحتمية وأقسامها (فصل) في أقسام
 الشرطية وهي إما متصلة أو منفصلة وكل منهما ينقسم إلى أقسام
 كما قال (الشرطية) إما (متصلة أن حكم فيها يثبت نسبة على تقدير)
 نسبة (أخرى) في القضية الموجبة نحو أن كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود فقد حكم فيها يثبت نسبة هي وجود النهار على تقدير
 نسبة أخرى هي طلوع الشمس (أو) حكم فيها (بنفيها) أي بنفي
 نسبة على تقدير أخرى في السالبة نحو ليس أن كانت الشمس طالعة
 فالليل موجود فقد حكم فيها بنفي نسبة هي وجود الليل على تقدير
 نسبة أخرى هي طلوع الشمس ثم المتصلة موجبة كانت أو سالبة إما
 (لزومية أن كان ذلك) الثبوت أو النفي (لعلاقة) وارتباط بين المقدم
 والتالي توجب استلزامه للتالي كان يكون المقدم علة للتالي كالمثال
 المتقدم أو يكون المقدم معلولا له كما في عكسه أو يكونا معلولاً لعلة
 واحدة نحو أن كانت الشمس طالعة فالعالم مضى أو يكونا متضايفين
 وهو أن يكون الأمران بحيث يكون تعقل كل منهما بالقياس إلى

لاشئ من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فالموجبة مركبة من
 مطلقة عامة موجبة وهى الجزء الاول وممكنة عامة سالبة هى مفهوم
 اللاضرورة والسالبة من مطلقة عامة سالبة وهى الجزء الاول وممكنة
 عامة موجبة هى مفهوم اللاضرورة (او) لا تكون المطلقة العامة مقيدة
 باللاضرورة بل (باللادوام الذاتى) اى عدم دوام النسبة ما دام
 ذات الموضوع (وتسمى) حينئذ (الوجودية اللادائمة) لوجود نسبتها او
 سلبها بالفعل ولتقيدها باللادوام مثالها موجبة كل انسان يتنفس بالفعل
 لادائماً وسالبة لاشئ من الانسان يتنفس بالفعل لادائماً وهى سواء
 كانت موجبة او سالبة مركبة من مطلقتين عامتين احدهما موجبة
 والاخرى سالبة وهاتان القضيتان تامة اقسام القضية المطلقة (وقد تقيد
 الممكنة العامة) وهى التى كان الحكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب
 المخالف (بالضرورة الجانب الموافق) للنسبة (ايضاً) اى كما قيدت بسلب
 الضرورة عن الجانب المخالف فهى التى حكم فيها بسلب الضرورة عن
 جانبي الحكم ثبوته وانتقائه (وتسمى) حينئذ (الممكنة الخاصة) لاشتغالها
 على الامكان الخاص مثالها موجبة كل انسان كاتب بالامكان الخاص
 وسالبة لاشئ من الانسان بكات بالامكان الخاص ولا بعد فى ان
 يقال كل انسان كاتب بالامكان العام لا بالضرورة ولا لاشئ من الانسان
 بكاتب بالامكان العام لا بالضرورة ومعناها ان ثبوت الكتابة للانسان
 وانتقائها عنه ليسا ضروريين وهى موجبة وسالبة مركبة من ممكنتين
 عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة (وهذه) القضايا السبع المذكورة
 (مركبات) وذلك (لان اللادوام اشارة الى) قضية (مطلقة عامة
 واللاضرورة اشارة الى) قضية (ممكنة عامة) وكلا القضيتين المشار اليهما
 بما ذكر موصوفتان: (مخالفتى الكيفية) وهى الإيجاب والسلب للقضية
 المقيدة بهما وموصوفتان: (موافقتى الكمية) وهى الكمية والجزئية (لما

دوام ذات الموضوع وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتباً لادائماً فالوجبة مركبة من عرقية عامة موجبة وهى الجزء الاول ومطلقة عامة سالبة هى مفهوم اللادوام والسالبة من عرقية عامة سالبة وهى الجزء الاول ومطلقة عامة موجبة هى مفهوم اللادوام (و) تسمى الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام (الوقتية) لتقييد ضرورة نسبتها بالوقت ولكونها غير مطلقة عن التقييد باللادوام مثالها موجبة بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع وقت الكتابة لادائماً اى لامدة دوام ذات الموضوع وسالبة بالضرورة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع وقت الكتابة لادائماً فالوجبة مركبة من وقتية مطلقة موجبة وهى الجزء الاول وسالبة مطلقة عامة هى مفهوم اللادوام (و) تسمى المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام (المنتشرة) لانتشار وقت الحكم فيها وعدم تعيينه ولكونها غير مطلقة عن التقييد باللادوام مثالها موجبة بالضرورة كل انسان متنفس وقتاً ما لادائماً اى لامدة دوام ذات الموضوع وسالبة بالضرورة لاشئ من الانسان بمتنفس وقتاً ما لادائماً فالوجبة مركبة من منتشرة مطلقة موجبة وهى الجزء الاول ومطلقة عامة سالبة هى مفهوم اللادوام والسالبة من منتشرة مطلقة سالبة وهى الجزء الاول ومطلقة عامة موجبة هى مفهوم الدوام فالقضايا اثلاث المشروطة الخاصة والوقتية والمنتشرة للقضية الضرورية تمة اقسامها والعرفية الخاصة تمة الدوائم الثلاث فبقى من القضايا الموجبة ثلاث مركبات الممكنة الخاصة الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية فإشار اليها بقولة (وقد تقييد المطلقة العامة باللاضرورية الذاتية) اى عدم ضرورة نسبة المحمول للموضوع ما دام ذاته (فتسمى) حينئذ (الوجودية اللاضرورية) لوجود نسبتها او سلمها بالفعل ولتقيدها باللاضرورية مثالها موجبة كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة وسالبة

كان سليماً افهم سلب ضرورة ايجابه (فالممكنة العامة) لاشتغالها على معنى الامكان ولانها اعم من الممكنة الخاصة التي ستأتى فى المركبات مثالها موجبة كل نار محرقة بالامكان العام وسالبة لاشئ من الحار ببارد بالامكان العام فقد حكم فى الاول بسلب الضرورة عن عدم احراق النار وفى الثانى بسلب الضرورة عن برودة الحار (فهذه) القضايا الثمان التي تقدمت كلها (بسائط) لان معناها اما ايجاب فقط او سلب فقط واما المركبات السبع التي معناها مركب من الايجاب والسلب فقد اخذ في بيانها فقال (وقد تقيد العامتان) اي المشروطة العامة من الضرورية والعرفية العامة من الدائمة (و) كذا (الوقتيتان المطلقتان) اي الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة من الضرورية (باللادوام الذاتي) يعنى ان كل واحدة من هذه القضايا المذكورة قد تقيد باللادوام الذاتي وهو عدم دوام النسبة المذكورة فى القضية ما دام ذات الموضوع موجودة فنقيضها واقع البتة فى زمان من الازمنة الثلاثة ثم ان كل واحدة من هذه القضايا الاربع المقيدة بما تقدم تخص باسم (فتسمى) المشروطة العامة المقيدة باللادوام (المشروطة الخاصة) لاشتغالها على الشرط ولانها اخص من العامة مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً لادائماً اي لامدة دوام ذات الموضوع وسالبة لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً لادائماً فالموجبة مركبة من مشروطة عامة موجبة وهى الجزء الاول ومطلقة عامة سالبة هى مفهوم اللادوام والسالبة من مشروطة عامة سالبة وهى الجزء الاول ومطلقة عامة موجبة هى مفهوم اللادوام (و) تسمى العرفية العامة المقيدة باللادوام (العرفية الخاصة) لانفهام التقييد بدوام الوصف عرفاً ولو لم يصرح به ولانها اخص من العامة مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لادائماً اي لآمد

الثاني بدوام سلب الحجريه عنه كما علمت والفرق بين الدائمة والضرورية ان الضرورية تستلزم الدائمة ولا عكس وذلك لان ثبوت المحمول للموضوع اذا كان ضرورياً يكون دائماً لا محالة بخلاف العكس لانه قد يكون دائماً ومع ذلك يمكن الانفكاك لان مفهوم الضرورة استحالة انفكاك الشيء عن الموضوع واما مفهوم الدوام فعلم الانفكاك وان لم يكن مستحيلاً فالانفكاك في الدائمة ممكن بخلافه في الضرورية فانه مستحيل (او ما دام الوصف) موجوداً اي وان كان الحكم فيها بدوام النسبة ما دام وصف الموضوع موجوداً (فعرفة عامة) لان فهم اتقييد بدوام الوصف عرفاً ولو لم يصرح به ولانها اعم من الخاصة التي ستأتي في المركبات مثلاً موجبة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً وسالبة لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتباً والفرق بينها وبين المشروطة العامة كالفرق بين الدائمة والضرورية وهذان القسمان للقضية الدائمة وبقي لها قسم يأتي في المركبات (او) لم يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بدوامها بل (بفعليتها) اي بفعلية النسبة يعني كونها بالفعل (فال مطلقة العامة) لعدم تقييدها بضرورة او دوام او ضرورة او لا دوام لان القضية اذا اطلقت ولم تقيد بذلك يفهم منها فعلية النسبة ولما كان هذا المعنى مفهوم القضية سميت مطلقة وعامة لانها اعم من الوجودية والادائمة والوجودية اللازمة مثلاً موجبة كل انسان متنفس بالاطلاق العام وسالبة لاشيء من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام وهذا القسم للقضية المطلقة وبقي لها قسمان يأتيان في المركبات ايضاً (او) لم يكن الحكم بضرورة النسبة ولا بدوامها ولا بفعليتها بل (بعدم ضرورة خلافها) اي خلاف النسبة يعني ان الحكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم فان كان الحكم في القضية ايجابياً افهم الامكان سلب ضرورة سلب ذلك الحكم وان

ستعرفها في المركبات مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
 ما دام كاتباً وسالبة لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة
 ما دام كاتباً فقد حكم في الاول بضرورة ثبوت تحريك الاصابع
 للموضوع مدة دوام وصفه وهو الكتابة وفي الثاني بضرورة سلب
 سكون الاصابع عن الموضوع مدة دوام وصفه كما علمت (او في
 وقت معين) يعنى وان كان الحكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين
 (فوقية مطلقة) لتقييد ضرورة نسبتها بالوقت ولا طلاقها عن قيد
 اللادوام او بالضرورة مثالها موجبة بالضرورة كل كاتب متحرك
 الاصابع وقت الكتابة وسالبة بالضرورة لاشيء من الكاتب بساكن
 الاصابع وقت الكتابة فقد حكم في الاول بضرورة ثبوت تحريك
 الاصابع للموضوع في وقت معين وفي الثاني بضرورة سلب سكون
 الاصابع عن الموضوع في وقت معين (او غير معين) اي وان كان
 الحكم منها بضرورة النسبة في وقت غير معين (فمتشعبة مطلقة) لانتشار
 وقت الحكم فيها وعدم تمييزه ولا طلاقها عن قيد اللادوام مثالها
 موجبة بالضرورة كل انسان متمفس وقتاً وسالبة لاشيء من الانسان
 بمتففس وقتاً فقد حكم في الاول بضرورة ثبوت التنفس للانسان
 في وقت غير معين وفي الثاني بضرورة سلب التنفس عنه في وقت غير
 معين وهذه الاقسام الاربعة للقضية الضرورية وبقيت اقسامها الثلاثة
 تأتي في المركبات (او) لم يكن الحكم فيها بضرورة النسبة بل (بدوامها)
 اي بدوام النسبة (ما دام الذات) موجودة اي التي حكم فيها بدوام
 النسبة للموضوع ما دامت ذاته موجودة (فدائمة مطلقة) لاشتغالها على
 الدوام ولا طلاقها عن التقيد بوصف او وقت مثالها موجبة كل انسان
 حيوان دائماً وسالبة لاشيء من الانسان بحجر دائماً فقد حكم في
 الاول بدوام ثبوت الحيوانية للانسان ما دامت ذاته موجودة وفي

به ومحكوم عليه ونسبة بينهما وهى الوقوع واللاوقوع فاعلم ان لهذه النسبة كيفية تتكيف بها فى الواقع ونفس الامر وتسمى مادة واللفظ الدال عليها جهة فان ذكر فى القضية سميت موجبة والا فتخرج عن كونها موجبة وهى المهملة الى ذلك اشار بقوله (وقد يصرح) فى القضية (بكيفية النسبة) وهى اما الضرورة وهى استحالة انفكاك شئ عن شئ، واما الدوام وهو عدم انفكاك عنه وان لم يكن مستحيلا واما الامكان وهو سلب الضرورة واما الاطلاق اى الحصول بالفعل (ف) هى اذا (موجبة وما) اى الذى يحصل (به البيان) اى بيان الكيفية يعنى الدال عليها كالضرورة واللاضرورة مثلاً هو (جهة) للقضية ثم ان المتأخرين ومنهم المصنف عددوا القضايا باعتبار الكيفية المذكورة الى خمسة عشر ترجع الى اربعة اقسام. الاول الضروريات السبع الثانى الدوام الثلاث الثالث الممكنتان الرابع المطلقات الثلاث وبوجه آخر ترجع الى قسمين المركبات السبع وهى ما اشتملت على الامكان الخاص او على لادائماً او لا بالضرورة والبسائط الثمان وهى ما لم تشتمل على ذلك وقد بدأ بالبسائط و اشار الى تعدادها وتعريفها فقال (فان كان الحكم) فى القضية (بضرورة النسبة) ايجابية كانت او سلبية (مادام ذات الموضوع) موجودة (فضرورة مطلقة) لاشتمالها على الضرورة ولان الحكم فيها غير مقيد بوصف او وقت مثالها موجبة كل انسان حيوان بالضرورة وسالبة لاشئ من الانسان بحجر بالضرورة فقد حكم فى المثال الاول بضرورة ثبوت الحيوانية للانسان فى جميع اوقات وجود ذاته وفى الثانى بضرورة سلب الحجرية عنه فى جميعها (او ما دام وصفه) موجوداً يعنى وان كان الحكم فيها بضرورة النسبة ما دام وصف الموضوع موجوداً (فشروطة عامة) لاشتمالها على شرط الوصف ولانها اعم من المشروطة الخاصة التى

مغايرة ظاهرة فالسالة تشارك الموجبة في اقتضاء الوجود الاول دون الثاني وقد اراد تقسيم القضية الى معدولة ومحصلة فقال (وقد يجعل حرف السلب) كليس ولا وغيرها مما يشاركهما في معنى السلب (جزء من جزء) اي من جزء القضية (فيسمى) الجزء الذي جعل حرف السلب جزء منه (معدولاً) والقضية معدولة موجبة او سالبة فان جعل جزء من الموضوع فقط فهي معدولة الموضوع مثالها موجبة كل لحيوان جمد وسالبة لاشيء من لحيوان بانسان وان جعل جزء من المحمول فقط فهي معدولة المحمول مثالها موجبة كل انسان هو لاجبر وسالبة زيد ليس هو عالم وان جعل جزء منهما فهي معدولتهما مثالها موجبة كل لحيوان هو لانسان وسالبة لاشيء من لحيوان لاجماد ولا يلتبس عليك امر معدولة المحمول مع السالبة لان الفرق بينهما هو تقدم حرف السلب على الرابطة وتأخره عنها فان تقدم عليها فهي السالبة لان حرف السلب قد سلط أعلى النسبة فنفاها نحو كل انسان ليس هو بجماد وان تأخر عنها فهي المعدولة لان حرف السلب عدل به عن اصل مدلوله وهو قطع النسبة نحو كل حيوان هو لاجماد وهذا ظاهر اذا ذكرت الرابطة اما اذا لم تذكر فالمدار على التية والاعتبار فان اعتبر تقدم الرابطة على حرف السلب فمعدولة والا فمحصلة واذا لم يجعل حرف السلب جزء من جزء من القضية فهي المحصلة وهي ايضاً اما محصلة الموضوع فقط او محصلة المحمول فقط او محصلتهما فمحصلة الموضوع عين معدولة المحمول فقط ومحصلة المحمول عين معدولة الموضوع فقط ومحصلتهما ما لا يجعل حرف السلب جزء منهما مثالها موجبة كل انسان حيوان وسالبة لاشيء من الانسان بجبر هذا وقد قرع سمعك فيما علمت مما تقدم ان القضية لها محكوم

ليس مقصوراً على اتراده الموجودة في الخارج فقط بل عليها وعلى اتراده المقدرة الوجود ايضاً نحو كل انسان حيوان فين الحقيقية والخارجية عموم وخصوص من وجه لانها يجتمعان في كل انسان حيوان وتنفرد الخارجية في كل غراب اسود والحقيقية في كل عتقاء طائر (او) لم يلاحظ وجود الموضوع في الخارج لا تحقيقاً ولا تقديرأ بل لوحظ (ذهناً) فقط يعني اذا حكمت على الموضوع تحكم عليه بملاحظة وجوده في الذهن فقط لان الحكم فيها باعتبار وجود موضوعها في الذهن فقط (ف) هي القضية (الذهنية) نحو كل نوع فهو كلي فهذه القضية ذهنية لان موضوعها انما يلاحظ في الذهن فقط لان اتراده باعتبار كونها موصوفة بان تقال على الكثرة المتفقة الحقيقة امر علقى لا يتحقق لها في الخارج ولو تقديرأ فلا تدرك الا بالقل وكقولنا شريك الباري تمتنع فان هذه القضية ذهنية لان افراد موضوعها ليست موجودة في الخارج ولا مقدرة فيه لعدم امكان التقدير لكن موجودة في الذهن فقط هذا كله في الموجبة واما السالبة فانها تقتضى وجود الموضوع ايضاً لكن في الذهن لا في الخارج من حيث ان السلب حكم فلا بد من تصور المحكوم عليه لان السلب يصدق حيث لا وجود للموضوع لانه رفع للايجاب وكما ان الايجاب يرتفع بثبوت نقيض المحمول للموضوع كذلك يرتفع بعندم تحقق الموضوع فالسلب يقتضى الوجود الذهني الذي يقتضيه الحكم الذي هو انما يعتبر حال الحكم اي بمقدار ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع كالملاحظة مثلاً وذلك الوجود الذهني الذي يقتضيه الحكم مغاير للوجود الذي يقتضيه ثبوت المحمول للموضوع فان الوجود الثاني انما يعتبر بحسب ثبوت المحمول للموضوع ان دائماً فداًماً وان ساعة فساعة وان خارجاً فخارجاً وان ذهنأ فذهناً فين الوجودين

الثاني فاما ان يبين كمية افراد المحكوم عليه كلا او بعضاً اولاً يبين ذلك بل يهمل فالاول شخصية والثاني طبيعية والثالث محصورة والرابع مهملة ثم المحصورة ان بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية وان بين على بعض افراده جزئية وكلها اما موجبة او سالبة وقد علمت امثلة الجميع مما تقدم (وتلازم) المهملة (الجزئية) اي ان المهملة في قوة الجزئية دائماً يعني ان كلا منهما يستلزم الآخر اذ كلما صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة صدق على بعض افراده وبالعكس فيصح استعمال كل منهما محل الآخر (و) اعلم انه (لابد في) صدق (الموجبة) المحلية (من وجود الموضوع) لان الحكم في الموجبة بثبوت شيء لشيء وثبوت شيء لشيء فرع وجود المثبت له ضرورة ان مالا وجود له اصلاً لا يثبت له شيء اصلاً فلا بد في الموجبة من ملاحظة وجود موضوعها في الخارج او في الذهن ووجوده في الخارج اما ان يكون (محققاً) اي اذا حكمت على الموضوع تحكم عليه باعتبار تحقق وجوده في الخارج نحو كل غراب اسود بمعنى ان كل غراب موجود في الخارج هو اسود في الخارج (وهي) القضية (الخارجية) لان الحكم فيها باعتبار تحقق موضوعها خارجاً (او مقدراً) معطوف على محققاً اي او مقدراً وجود موضوعها للاحققاً يعني كأنك قدرت ثبوت الحكم على تقدير ثبوت الوجود في الخارج مثل كل عنقاء طائر فهنا لاحظت ثبوت الطيران للعنقاء بتقدير وجودها كأنك قلت كل مالو وجد وكان عنقاء فهو لو وجد لكان طائراً (وهي) القضية (الحقيقية) لان الملاحظة فيها الحقيقة اي تقدير الوجود فقط سواء كانت موجودة في الخارج او معدومة مقدرة فاذا كانت معدومة فالحكم مقصور على الافراد المقدرة الوجود كما في المثال المتقدم وان كانت موجودة في الخارج فالحكم

على الحقيقة والطبيعة نحو الحيوان جنس والانسان نوع فان الحكم بالجنسية واتوعية ليس على افراد الحيوان والانسان بل على حقيقتهم وطبيعتهم (والا) اى وان لم يكن الحكم فيها على الشخص ولا على نفس الحقيقة بل يكون الحكم فيها على الافراد فاما ان يبين فيها كمية افراد الموضوع كلا او بعضاً او لا (فان يبين) فيها (كمية افراده) اى افراد الموضوع (كلا او بعضاً) منصوبان على التمييز (فمحصورة) اى فالقضية تسمى محصورة لحصر افراد الموضوع وهى اما (كلية) ان كان المين فيها كلا موجبة او سالبة نحو كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بحجر (او جزئية) ان كان المين فيها بعضاً موجبة او سالبة ايضاً نحو بعض الحيوان انسان وليس بعض الحيوان بانسان فالحصورات اذا اربعة (وما) اى واللفظ الذى (به البيان) اى الدلالة على الكل او البعض (سور) اى يسمى سور الاحاطة بالافراد كما ان سور البلد يحصرها ويحيط بها ككل وجميع وعامة وقاطبة ولام الاستفراق ونحو ذلك مما يدل على الاحاطة بجميع الافراد فى الكلية الموجبة وكبعض وواحد واثنين ونحو ذلك مما يدل على الاحاطة ببعض الافراد فى الجزئية الموجبة وكلاشئ ولا واحد وسائر التكرات فى سياق التثنية ونحو ذلك مما يدل على الاحاطة بجميع الافراد فى السلب فى الكلية السالبة وليس كل وليس بعض وبعض ليس فى الجزئية السالبة فاقسام السور اربعة (والا) اى وان لم يكن فيها ما يدل على الافراد لا كلا ولا بعضاً (فالقضية) (مهملة) لاهمال البيان فيها موجبة او سالبة نحو الانسان كاتب والحيوان ليس بانسان ومحصل هذا التقسيم انه قسم المحلية باعتبار الموضوع الى شخصية وطبيعية وكلية وجزئية ومهملة وذلك لان الموضوع فيها اما جزئى حقيقى او كلوى وعلى الثانى فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقية هذا الكلوى وطبيعته من حيث هى او على افرادها وعلى

ويختصر في اثنين الخبر والفعل (و) يسمى (المحكوم به محمولا) لحمله على شيء والثالث النسبة الكلامية التي هي ثبوت المحمول للموضوع أي تعلقه وارتباطه به على وجه الثبوت في القضية الموجبة أو على وجه الانتفاء في السالبة والرابع النسبة الخارجية التي هي وقوع ذلك في الموجبة أو عدم وقوعه في السالبة وقد وضع المناطق لفظا يدل على النسبة الخارجية مطابقة وعلى النسبة الكلامية التزاما (و) يسمى عندهم ذلك اللفظ (الدال على النسبة) مطابقة وإتزاما (رابطة) لدلالته على النسبة الرابطة تسمية له باسم مدلوله وهو تارة يكون في قالب الاسم كهو في نحو قولك زيد هو قائم ويسمى حينئذ رابطة غير زمانية وتارة يكون في قالب الفعل ككان في نحو قولك زيد كان قائما وتسمى حينئذ رابطة زمانية واليه أشار بقوله (وقد استعير لها) أي للرابطة لفظة (هو) كما في المثال الأول (وكان) كما في المثال الثاني وكثيرا ما تحذف الرابطة استثناء عنها بحركات الاعراب أو بالقرينة فتكون القضية ثنائية حينئذ لاشتغالها على الموضوع والمحمول فقط وأما القضية الثلاثية فهي ما اشتملت عليهما وعلى الرابطة (والا) أي وإن لم يكن الحكم بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه (فشرطية) أي فالقضية حينئذ شرطية لوجود أداة الشرط فيها لفظا أو تقديرا (ويسمى الجزء الأول) من الشرطية (مقدما) لتقدمه في الذكر (و) يسمى الجزء (الثاني) منها (تاليا) لتلوه الجزء الأول وسيأتي الكلام عليها في الفصل بعد هذا ويريد الآن أن يبين أقسام المحلية فقال (والموضوع) في القضية المحلية (أن كان شخصا) أي أن كان المحكوم عليه فيها مشخصا (سميت القضية مخصوصة) وشخصية لأن الحكم فيها على شيء مشخص كقولنا زيد كاتب (وإن كان) الموضوع (نفس الحقيقة) بقطع النظر عن الأفراد (و) تسمى القضية (طبيعية) لأن الحكم فيها

والكذب في الثاني من جهة المخبر او البداهة ويخرج ما يحتملهما لا لذاته بل للالزامه كالانشآت من الامر والنهي وغيرها فان قولك اسقى مثلا وان احتمل الصدق والكذب لكن لا لذاته بل لما استلزمه من قولك انا طالب منك السقيا واعلم ان المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبرا ومن حيث افادته الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزء من الدليل مقدمة ومن حيث يطلب بالدليل مطلوب او من حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم ويسأل عنه مسألة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات ثم القضية اما حملية او شرطية و اشار الى الاولى بقوله (فان كان الحكم) فيها (بثبوت شيء لشيء) كقولنا زيد كاتب وزيد قام ابوه وزيد قائم قضية وزيد شاعر نقض زيد ليس بشاعر (او) كان الحكم (نفيه) اي نفي شيء (عنه) اي عن شيء كقولنا لا شيء من الانسان بحجر (حملية) اي فقضية حملية وقد اشتهر ان الحملية ما كان طرفاها مفردين او في قوتها والامثلة تقدمت وقد اعترض ذلك بدخول الشرطية فيه لانها مؤلفة من مفردين في القوة فانها اذا كانت متصلة في قوة هذا ملزوم لذلك واذا كانت منفصلة في قوة هذا معاند لذلك واجيب بما لا ينهض فالاولى والا سلم ما قاله المصنف رحمه الله تعالى ثم الحملية اما (موجبة) ان كان الحكم فيها بالثبوت (و) اما (سالبة) ان كان الحكم فيها بالنفي وللقضية اربعة اجزاء الاول في الرتبة وان ذكر آخرها المحكوم عليه لان الاصل فيه التقدم نحو زيد في قولك زيد قائم ويختصر في ثلاثة وهي المبتدأ والفاعل ونائبه (ويسمى المحكوم عليه موضوعا) لانه وضع ليحكم عليه بشيء والثاني في الرتبة وان ذكر اولا المحكوم به لان الاصل فيه التأخر نحو قائم في المثال السابق

نافصا بل جوزوا التعريف بالاخص ايضا كتعريف الحيوان بالضحك
 مثلا وانما لم يذكره المصنف اعتمادا على فهم المتعلم واختصارا بالعبارة
 لان قرب الاخص الى المعرف اكثر من قرب الاعم فاذا جوزوا
 التعريف بالاعم فتجوز الاخص بالاولى والحاصل ان التعريف بالاعم
 والاخص لم يحجز عند المتأخرين مطلقا في التام والناتقص وعند
 المتقدمين لم يحجز في التام ايضا واما في الناقص فحاز (كاللفظي) اى
 كما اجيز في التعريف اللفظي ان يكون اعم واخص (وهو) اى
 التعريف اللفظي (ما يقصده تفسير مدلول اللفظ) اى بان يكون
 اللفظ غير واضح الدلالة على المعنى فيفسر بلفظ دلالة على ذلك
 المعنى اوضح مرادف كقولنا الغضنفر الاسد والعقار الحمر او اعم
 كقولنا السعدان نبت او اخص كقول اهل اللغة اللهو اللعب وبعد
 فراغه من مباحث التصورات مبادئها ومقاصدها التى هى المقصد
 الاول من هذا الفن شرع فى التصديقات التى هى المقصد الثانى فقال
 (المقصد الثانى فى التصديقات) ولها مبادئ ومقاصد فبأدائها القضايا
 واحكامها ومقاصدها القياس والحجة وقدم الكلام على المبادئ لتوقف
 المقاصد عليها فقال (القضية) فعيلة بمعنى مفعولة اى مقضى فيه وسميت
 بذلك لتضمنها للقضاء بمعنى الحكم (قول) سواء كان ملفوظا او
 معقولا ليشمل الملفوظة والمعقولة وهو جنس يشمل القضية وغيرها
 من المركبات وقوله (يحتمل الصدق) وهو المطابقة للواقع (والكذب)
 وهو عدمها فصل مخرج لجميع المركبات ما عدا القضية واحتماله لهما
 بالنظر لذاته فيدخل المقطوع بصدقه كاخبار الله تعالى وَاخْبَار رَسَلِهِ
 والمعلوم بصدقه بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاثنين والسماء فوقنا
 وكذا المقطوع بكذبه كخبر مسيلمة فى دعواه النبوة والمعلوم ككذبه
 بضرورة العقل نحو الواحد ربع الاثنين لان القطع بالصدق فى الاول

البعيد فالمعرف اربعة اقسام الاول الحد التام وهو ما تركب من
 جنس الشيء وفصله القريدين كالحیوان الناطق بالنسبة الى الانسان
 الثاني الحد الناقص وهو ما تركب من جنس الشيء البعيد وفصله
 القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان او من فصله القريب فقط
 كالناطق بالنسبة له الثالث الرسم التام وهو ما تركب من جنس
 الشيء القريب وخاصته اللازمة له كالحیوان الضاحك بالنسبة الى الانسان
 الرابع الرسم الناقص وهو ما تركب من جنس الشيء البعيد وخاصته
 كالجسم الضاحك بالنسبة الى الانسان او من خاصته فقط كالضاحك
 بالنسبة له وانما قيدنا الخاصة باللازمة لان المفارقة غير معتبرة فلا يصح
 التعريف بها لانها تعرض للشيء في حال دون آخر فلو قلنا في
 تعريف الانسان انه كاتب او ضاحك بالفعل يصير المعنى ان الانسان
 اذا وقع منه الكتابة او الضحك بالفعل يكون انسانا وذا غير صحيح
 فلا بد حينئذ من التعريف بالخاصة اللازمة فيقال مثلا الانسان كاتب
 او ضاحك بالقوة (ولم يعتبروا) يعنى متأخري المنطقيين (التعريف
 بالعرض العام) اصلا لعدم افادته الامتياز عن جميع ما عدا المعروف
 ولا الاطلاع على شيء من الذاتيات والظواهر انهم لم يعتبروه بانفراده
 واما اذا كان بمجموع عرضيات للمعرف تختص جملتها به كتعريف
 الانسان بانه ماش على قدميه مستقيم القامة مثلا فهو معتبر عندهم
 لانه تعريف بخاصة مركبة كما صرح به بعضهم واما المتقدمون فانهم
 اعتبروه مطلقا لافادته تصورا لا يحصل بدونه وجعلوا التعريف
 المشتمل عليه رسما ناقصا (وقد اجيز في) التعريف (الناقص ان
 يكون اعم) من المعروف هذا اشارة الى ما اجازه المتقدمون حيث
 حققوا انه يجوز التعريف بالذاتي الاعم كتعريف الانسان بالحیوان
 فيكون حدا ناقصا او بالعرض الاعم كتعريفه بالماشي فيكون رسما

الشارح والتعريف (معرف الشيء ما يقال) اي يحمل (عليه) اي على ذلك الشيء، وهو المعروف بالفتح (لافادة تصوره) اي لافادة حصول صورته في العقل اما بالكنه اي بالذات والحقيقة كما في الحد التام واما بوجه يميزه عن جميع ما عداه كما في الحد الناقص والرسم (ف) لهذا (بشترط) في المعروف بالكسر (ان يكون مساويا) للمعرف بالفتح بان يتصادقا كلياً من الجانبين بحيث يصدق كل منهما على جميع افراد الآخر وان يكون (اجلي) وواضح منه وحيث اشترط في المعروف ان يكون مساويا اجلي (فلا يصح) التعريف (بالاعم) عموماً وجهياً او مطلقاً لكونه غير مانع من دخول افراد الغير فيه (و) لا : (الاخص) لكونه غير جامع لافراد المحدود فيوهم ان بعض افراده ليست منه والمباين بطريق الاول لانه في غاية البعد عنه (و) لا : (المساوي للمعرف بالفتح (معرفه) اي وجهالة بان يكون العلم باحدها مع العلم بالآخر والجهل كذلك لان المعروف يجب ان يكون اقدم من المعروف لانه علة له والعلة مقدمة على المعلول وما يساوي الشيء في المعرفة والجهالة لا يكون اقدم معرفة فلا يجوز تعريف الحركة بما ليس بسكون لتساويهما معرفة وجهالة لان من علم احدها علم الآخر ومن جهل احدها جهل الآخر (و) لا : (الاخفي) لانه اذا لم يصح بالمساوي لم يصح بالاخفي بالطريق الاولى (و) التعريف بالفصل القريب حد (لانه بالذاتي فقط (وبالخاصة) - اللازمة (رسم) لانه غير مشتمل على الذاتي فقط (فان كان الفصل القريب او الخاصة (مع الجنس القريب قتام) اي فحد تام ان كان بالجنس والفصل القريبين ورسم تام ان كان بالخاصة والجنس القريب (والا) اي وان لم يكن الفصل القريب مع الجنس القريب ولم تكن الخاصة معه (فناقص) اي فحد ناقص ان كان بالفصل القريب وحده او به وبالجنس البعيد ورسم ناقص ان كان بالخاصة وحدها او بها وبالجنس

يعنى في الخارج (والمجموع) المركب من هذا العارض والمعرض اى من الكلى المنطقي والطبيعى يسمى كلياً (عقلياً) لعدم تحققه الا في العقل يعنى ان الكلى الطبيعى حالة كونه موصوفاً بانه لا يتمتع فرض صدقه على كثيرين اى بالكلى المنطقي يقال له كلى عقلي اى انه لا يوجد الا في العقل لان ملاحظة الانسان بانه يصدق على كثيرين انما هى في العقل (وكذا الانواع الخمسة) اى وكذا انواعه الخمسة من الجنس والفصل والخاصة والعرض العام يجري في كل منها هذه الاعتبارات الثلاث مثلاً الجنس باعتبار مفهومه وهو المقول على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ما هو يقال له جنس منطقي وباعتبار معروضه اى صدق هذا المفهوم على الحيوان مثلاً يقال له جنس طبيعى لانه من الاوصاف التى توجد في الطبيعة والمجموع من كل منهما اى الجنس الطبيعى حالة كونه موصوفاً بانه يقال على الكثرة المختلفة الحقيقة في جواب ما هو اى بالكلى المنطقي يقال له الجنس العقلي وقس البواقي ولا يضر جعل ما ذكر انواعاً للكلى لانها انواع باعتبار جنس وفصل وخاصة وعرض عام باعتبار آخر مثلاً الحيوان باعتبار اندرجه تحت مفهوم الكلى نوع منه وباعتبار مقولته على الكثرة المختلفة الحقيقة جنس ويقال مثله في البقية (والحق وجود) الكلى (الطبيعى) اى انه قد يكون موجوداً في الخارج لا ان كل كلى طبيعى موجود فيه اذ من الكليات الطبيعية ما هو معدوم كالغفقاء ووجوده في الخارج (بمعنى وجود اشخاصه) وافراده لا بمعنى وجوده استقلالاً مثلاً اذا قيل الانسان موجود في الخارج فالمنى ان اشخاصه موجودة فيه واما الكلى المنطقي والكلى العقلي فلم يثبت وجودها في الخارج بل وجودها بملاحظة العقل فقط ولما تم الكلام على مبادئ التصورات اخذ في بيان مقاصدها فقال (فصل) في بيان المعرف واقسامه ويقال له القول

للاربعة او لا كمغايرة الانسان للفرس مثلاً فانه لا يلزم من تصور
الانسان تصور المغايرة المذكورة لكن اذا فهم الانسان وفهمت المغايرة
المذكورة جزم باللزوم بينهما يعنى ان احدهما لازم والاخر ملزوم
بدون دليل وهذا هو اللازم الين بالمعنى الاعم فاللازم الين بالمعنى
الاخص يدخل فيه كما لا يخفى (او غير بين) بالرفع عطف على قوله
بين اي اللازم اما بين وهو ما تقدم واما غير بين (وهو بخلافه)
اي بخلاف الين وهو ما لا يلزم من تصور الملزوم فقط او اللازم
ايضاً الجزم باللزوم بينهما بل يتوقف على الدليل كالحديث اللازم
للعالم فانه يحتاج الى دليل وهو تغيره فتحصل ان اللازم ينقسم الى
بين وغير بين والين ينقسم الى بين بالمعنى الاخص وبين بالمعنى الاعم
وقد علمت جميع ذلك كما تقدم في الكلام على الدلالات الثلاث مع
زيادة على ما هنا (والا) اى وان لم يتمتع انفكاكه عن الشيء (فمعرض
مفارق) اى جائز الانفكاك عنه سواء فارقه بالفعل او لا وهو قسمان
لانه اما (يدوم) لمعرضه حركة الكواكب فهى حركة دائمة من حين
ما انشأها الله تعالى ويمكن ان تقف (او يزول) عن معرضه وزواله
اما (بسرعة) كالضحك بالفعل وحمرة الخجل وصفرة الوجع فانه
عرض مفارق بسرعة (او ببطء) كالشباب فانه عرض مفارق ببطء
وبعد ان انهى الكلام على مباحث الكلّى ذكر اعتباراته فقال (خاتمة)
اى هذه خاتمة لمباحث الكلّى (مفهوم الكلّى) اى ما يطلق عليه لفظ
الكلّى يعنى المفهوم الذي لا يتمتع فرض صدقه على كثيرين (يسمى
كلياً منطقياً) فان المنطقى يقصد من الكلّى هذا المعنى (ومعرضه)
اى معرض هذا المفهوم الذى تعرض له هذه الكليّة ويوصف بها
كالانسان فانه كلّى صدق على الانسان وعرض له يعنى الافراد التى
صدق عليها معرضه تسمى كلياً (طبيعياً) لوجوده وتحقيقه في الطبائع

ان يبين اقسام كل من الخاصة والعرض العام فقال (وكل منهما) اى من الخاصة والعرض العام (ان امتنع انفكاكه) اى انفكاك كل واحد منهما (عن الشيء) اى لا يجوز ان يفارقه وان وجد في غيره (فلازم) اى فيقال للخاصة خاصة لازمة والعرض العام عرض لازم واللازم ينقسم الى قسمين لانه اما ان يكون لازماً (بالنظر الى الماهية) وهو الذى لا ينفك عنها ذهنياً ولا خارجاً بمعنى انه اذا نظر للماهية في ذاتها بقطع النظر عن وجودها وعدمه يحكم العقل بامتناع انفكاكه عنها كالزوجية للاربعة فالزوج عرض لازم للاربعة فحيث وجدت الاربعة ذهنياً او خارجاً كانت متصفة به (او) يكون لازماً بالنظر (الى الوجود) وهو الذى لا يمكن وجود الماهية الا معه وان امكن تصورها بدونه بمعنى ان العقل لا يحكم بامتناع انفكاكه الا مع ملاحظة الوجود للماهية كالتحيز للجسم فان الحيز لازم للجسم بالنظر الى الوجود اذ لا يحكم العقل بامتناع انفكاكه عن الجسم الا مع ملاحظة وجوده فاذا تصورنا الجسم ربما لا يخطر في بالنا الحيز نعم اذا وجد الجسم فلا بد ان يوجد الحيز ثم اللازم مطلقاً اما (بين) وهو الذى (يلزم تصويره من تصور الملزوم) فقط اى ما يلزم من تصور الملزوم تصور لازمه وهو اللازم البين بالمعنى الاخص المتبر في الدلالة الاتزامية عند المحققين سواء كان لازماً في الذهن والخارج معاً كالزوجية بالنسبة الى الاربعة المتصورة بمفهومها المخصوص وهو عدد دوزوجين وكالضوء للشمس فانك متى تصورت الشمس بانها كوكب نهاري تتصور الضياء لها او في الذهن فقط كالبصر بالنسبة للعمى فانه يلزم من تصور العمى تصور البصر فهو لازم في الذهن فقط وليس باللازم في الخارج بل منافي (او) يلزم (من تصورهما) اى تصور اللازم والملزوم (الجزم باللزوم) بينهما سواء لزم من تصور الملزوم تصور اللازم كالزوجية بالنسبة

النأى قسم للنأى فالناطق قسم للنأى ولا عكس فليس كل فصل
يقسم العالي يقسم السافل كالناطق مثلاً فانه مقسم للحيوان الذى هو
العالي وليس بمقسم للانسان الذى هو السافل نعم بعض ما يقسم
العالي يقسم السافل كالناطق ايضاً فانه مقسم للعالي الذى هو الجسم
فانه يقسم الى ناطق وغير ناطق بالنظر الى قياسه اليه وجوداً وعدمأً
ويقسم الحيوان ايضاً الذى هو السافل الى الانسان وغيره كذلك والقسم
(الرابع) من الكليات (الخاصة وهو) الكلى (الخارج عن الماهية) اى الذى
ليس عين الماهية ولا جزء منها بل عرض لها (انقول) اى المحمول
(على ما تحت حقيقة واحدة فقط) اى على افراد مشمولة لحقيقة
واحدة (قولاً عرضياً) ذكره لا للاحتراز عن شئ بل لبيان الواقع
توضيحاً وتبعاً للقوم اذ التعريف قد تم بما قبل لان قوله الخارج
يخرج الجنس والفصل والنوع لانها ليست خارجة بل داخلة وقوله
فقط يخرج العرض العام لانه مقول على افراد حقيقة واحدة وعلى
غيرها كما سيجى فلم يبق ما يحتز عنه بذلك واعلم ان الخاصة كما
تكون للنوع تكون للجنس كالمائى فانه خاصة للحيوان ولا يلزم من
كونها خاصة للجنس ان تكون خاصة للنوع بخلاف العكس فكل
خاصة للنوع خاصة للجنس بمعنى انها لا تتجاوز الى غيره ولا
عكس والقسم (الخامس) من الكليات (العرض العام وهو) الكلى
(الخارج) عن الماهية (المقول) اى المحمول (عليها) اى على الحقيقة
(وعلى غيرها) يعنى ان العرض العام هو ما خرج عن الماهية وصدق
عليها وعلى غيرها كالتحرك بالنسبة الى الانسان فانه خارج عن ماهيته
ويصدق عليها وعلى غيرها كان يقال الانسان متحرك القرس متحرك
وقوله الخارج يخرج غير الخاصة من الكليات وقوله وعلى غيرها
يخرج الخاصة لانها مقولة على افراد حقيقة واحدة كما تقدم ثم اراد

انه حصل قسمين له مثلاً التاطق اذا انضم الى الحيوان صار حيواناً
 ناطقاً وهو قسم من الحيوان لا ناطقاً وغير ناطق فان غير الناطق وان
 كان قسماً من الحيوان لكن قد حصل من انضمام عدم النطق اليه لا من
 انضمام النطق كما ان الناطق قسم منه حصل بانضمام النطق اليه فاذا
 قسمنا الحيوان الى هذين القسمين ناطق وغير ناطق كان هنالك امران
 مقسمان له كل واحد منهما حصل قسم واحد له فمن قال ان الناطق
 يقسم الحيوان الى قسمين نظر الى ان الحيوان اذا قيس الى الناطق
 وجوداً وعدمًا حصل له قسمان فالناطق مثلاً ان نسب الى ما يميزه
 كالانسان يكون مقوماً له وان نسب الى ما يميز عنه كالحَيوان يكون
 مقسماً له (و) الفصل (المقوم ل) لمجنس والنوع (العالي) اي الفوقاني
 ليشمل المتوسطات (مقوم للسافل) اي التحتاني منها يعني ان كل فصل
 مقوم للعالي مقوم للسافل لان مقوم العالي جزء للعالي والعالي جزء
 للسافل وجزء الجزء جزء فالفصل المقوم للجسم مقوم للجسم اتمامي
 والمقوم للجسم اتمامي مقوم للحيوان والمقوم للحيوان مقوم للانسان
 (ولا عكس) فليس كل مقوم للسافل مقوماً للعالي فان التاطق مثلاً
 فصل مقوم للسافل الذي هو الانسان وليس مقوماً للعالي الذي هو
 الحيوان نعم بعض ما يقوم السافل يقوم العالي كالنامي فانه مقوم
 للحيوان الذي هو السافل ويقوم العالي الذي هو الجسم لان الجسم
 داخل في حقيقة الحيوان (و) الفصل (المقسم بالعكس) اي بعكس
 الفصل المقوم فكل مقوم للسافل مقسم للعالي لان السافل قسم من
 العالي وكل فصل حصل للسافل قسماً فقد حصل للعالي قسماً لان قسم
 القسم قسم اذ الاعلى محقق في الاسفل فاذا تحقق الاسفل في اقسام فقد
 تحقق الاعلى في هذه الاقسام مثلاً التاطق قسم للحيوان والحيوان
 قسم للنامي فالناطق قسم لقسم النامي الذي هو الحيوان وكل قسم لقسم

بقولهم (هو) الكلى (المقول) اي المحمول (على الشئ في جواب) السؤال ! (اي شئ هو في ذاته) اي حال كونه مندرجا في ذاته كالناطق بالنسبة الى الانسان مثلا فاذا قيل الانسان اي شئ هو في ذاته يعنى اخبرني عن المميز للانسان عن مشاركاته في جنسه حال كون هذا المميز داخلا في ذاته فالجواب الناطق مثلا وهو الفصل فالمقول على الشئ جنس يشمل الكلليات وفي جواب اي شئ الخ فصل اخرج البواق لان التوع والجنس لا يقالان في جواب اي شئ هو بل في جواب ما هو كما سبق والمرض العام لا يقال في الجواب اصلا والخاصة وان كانت تقال في جواب اي شئ هو لكن لا في ذاته بل في عرضه ثم الفصل اما ان يميز التوع عن مشاركته في الجنس القريب او البعيد (فان ميز) هـ (عن المشارك) له (في الجنس اقريب) كالحيوان (ف) هو فصل (قريب) كالناطق بالنسبة للانسان فانه ميزه عن مشاركته في الحيوانية (او) ميزه عن المشارك في الجنس (البعيد) كالجسم النامي (ف) هو فصل (بعيد) كالحساس بالنسبة للانسان فانه ميزه عن مشاركته في الجسم النامي وللصقل تقسيم آخر باعتبار آخر وذلك ان له نسبة الى الماهية التي هو فصل مميز لها وهي التوع ونسبة الى الجنس الذي يميز الماهية عنه من بين افرادة فهو بالاعتبار الاول مقوم وبالاعتبار الثاني مقسم واليه اشار بقوله (واذا نسب) الفصل (الى ما) اي التوع الذي (يميزه) عن غيره من المشاركات (ف) هو فصل (مقوم) ويقال له محصل و متمم للماهية بمعنى انه داخل في قوامها و جزء لها كتقويم الناطق للانسان لانه قوم حقيقة الانسان وتممها لانه جزء لها (و) اذا نسب (الى ما) اي الجنس الذي (يميز) الفصل التوع (عنه ف) هو فصل (مقسم) لذلك الجنس يعنى انه محصل قسم له فانه اذا انضم الى الجنس صار المجموع قسما من الجنس ونوعا له بمعنى

جنس فوقه جنس وهكذا وانما قلنا قد تترتب اشارة الى ان الترتب في الاجناس غير واجب كما هو في الانواع ايضا فكما يكون نوع اضافي لا نوع فوقه ولا تحته فيكون مفردا غير واقع في سلسلة الترتيب كذلك يكون جنس لا جنس فوقه ولا تحته فيكون مفردا غير واقع في سلسلة الترتيب ايضا ويمثلون له بالمثل بناء على ان الجوهر ليس جنسا له وان العقول العشرة مختلفة الحقيقة او بناء على ان الجوهر جنس له وان العقول العشرة متفقة الحقيقة والمعتبر في ترتب الاجناس التصاعد (الى) الجنس (العالي ويسمى) ذلك الجنس العالي (جنس الاجناس) كالجوهر مثلا الحيوان جنس وفوقه جنس هو الجسم التامى وهو جنس وفوقه جنس هو الجسم المطلق وهو جنس وفوقه جنس هو الجوهر وهو جنس الاجناس اذ لا جنس فوقه (والانواع) الاضافية اذ الحقيقة يستحيل ترتبها والا لكان النوع الحقيقي جنساً وهو باطل (قد تترتب) كما تترتب الاجناس الا ان ترتبها بعكس ترتب الاجناس اذ ترتبها متصاعدة كما مر واما الانواع فتترتب (متنازلة) بان يكون نوع تحته نوع وهكذا فالمعتبر في ترتبها التنازل (الى) النوع (السافل ويسمى) ذلك النوع السافل (نوع الانواع) مثلا الجسم نوع اضافي وتحته نوع هو الجسم التامى وهو نوع وتحته نوع هو الحيوان وهو نوع وتحته نوع هو الانسان وهو نوع الانواع اذ لا نوع تحته ووجه اختلاف الانواع والاجناس تصاعداً وتنازلاً في الترتب ليس هذا المختصر محله (و) الاجناس والانواع الكائنة (ما بينهما) اي ما بين السافل والعالي من الاجناس والانواع (متوسطات) لانها ليست عالية ولا سافلة بل متوسطة بينهما كالجسم التامى والجسم المطلق في مراتب الاجناس والجسم التامى والحيوان في مراتب الانواع (الثالث) من الكليات (الفصل و) عرفوه

غيرها) من الماهيات كالشجر مثلا (الجنس) كالجسم التامى وهوانب
فاعل مقول (في جواب ماشو) فالحيوان بهذا المعنى نوع لان الجنس
وهو الجسم التامى قد قيل عليه وعلى غيره وهو الشجر فاذا قيل
ما الحيوان والشجر وقع الجواب عنهما بالجسم التامى وكذلك الجسم
التامى يقال له بهذا المعنى ايضا نوع لان الجسم يقال عليه وعلى غيره
(ويخص هذا النوع) اشارة اليه بهذا المعنى الاخير (باسم الاضافي)
لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه فمثل الحيوان والجسم التامى مثلا
نوع بالاضافة الى ما فوقهما من الجسم التامى والجسم وليس بنوع
حقيقى اذ لا يقالان على الكثرة المتفقة بل على الكثرة المختلفة (كالاول)
اى كما ان النوع الاول الذى هو مقول على الكثرة المتفقة يخص
(١) اسم (الحقيقى) لان نوعيته بالنظر الى حقيقة المتحدة في
افراده لا بالاضافة الى شىء آخر (وبينهما) اى والنسبة بين النوعين
(عموم) وخصوص (من وجه لتصادقهما على الانسان) فانه يصدق
عليه النوع الحقيقى لانه مقول على الكثرة المتفقة والاضافى لانه ماهية
كلية مقول عليها وعلى غيرها وهو الحيوان الجنس وهو الجسم
التامى فاذا قيل ما الانسان والحيوان كان الجسم التامى جوابا عنهما
فالانسان نوع حقيقى واضافى (وتفارقهما) اى ولتفارق النوعين
(في الحيوان والنقطة) فان الحيوان نوع اضافى لا حقيقى اذ لا يقال
على الكثرة المتفقة والنقطة نوع حقيقى لا اضافى اذ لا يصح ان يقال
عليها وعلى غيرها جنس لانها بسيطة فلو صح ذلك لاندرجت تحت
جنس وماله جنس له فصل والجنس والفصل اجزاء فتكون مربة
هذا خلف والنقطة في اصطلاح الحكماء هى عبارة عن طرف الخط
والخط مقدار ينقسم في جهة واحدة وهى جهة الطول والنقطة لا
تنقسم الى جهة ما (تم الاجناس) قد (ترتب متصاعدة) بان يكون

عن الماهية وعن بعض المشاركات هو عين الجواب عن الماهية وعن كل المشاركات او عن بعض آخر منها بل يكون الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض آخر (فبعيد) اى فهو جنس بعيد (كالجسم التامى) فان النباتات والحيوانات تشارك الانسان فيه وهو الجواب عنه وعن المشاركات النباتية فقط لا الحيوانية فاذا قيل مثلا ما الانسان والشجر كان الجواب الجسم التامى واما اذا قيل ما الانسان والفرس لا يكون الجواب به بل بالحيوان لانهما وان كانا متشاركين في الجسم التامى لكن الفرس ليس مشاركا له فيه فقط بل مشارك له في الحيوانية ايضا التى هى عبارة عن الجسم التامى الحساس المتحرك بالارادة ثم اعلم ان فائدة هذا التقسيم معرفة الحد التام والناقص لان التام ما اشتمل على القريب والناقص على البعيد كما سيأتى ايضا (والثاني) من الكليات (التوع وهو) الكل (المقول) اى المحمول (على الكثرة المتفقة الحقيقة) اى الكثيرين المتفقين بالحقيقة كزيد وبكر وخالد (في جواب) السؤال (ما هو) كالانسان فاذا قيل ما زيد وبكر وخالد كان الجواب الانسان ولا يضر اختلافهم في الصور لانه عرض غير معتبر في ماهية تلك الافراد فالمقول على الكثرة جنس يشمل الكليات الخمس والمتفقة الحقيقة الخ فصل اخرج به الجنس لانه المقول على الكثرة المختلفة والعرض العام لانه لا يقال في الجواب اصلا والفصل والخاصة لانهما يقلان في جواب اى ثم كما انقسم الجنس الى قسمين كذلك النوع ينقسم الى قسمين واليه اشار بقوله (وقد يقال) اى يطلق ويحمل واشار بقدر الى ان استعماله بالمعنى الاول اكثر يعنى ان النوع كما يكون بهذا المعنى المتقدم يكون ايضا بمعنى آخر وهو ما يطلق (على الماهية الكلية) كالحيوان مثلا (المقول عليها وعلى

ماهيتها فان كان تمام المشترك بين شئ منها وبين بعض آخر فهو الجنس والا فهو الفصل ويقال لهذه الثلاثة ذاتيات او خارجا عنها ويقال له العرضى وهو اما ان يختص بافراد حقيقة واحدة او لا يختص فالاول الخاصة والثاني العرض العام فانحصرت الكليات حينئذ في خمس (الاول) منها (الجنس وهو) الكلى (المقول) اى المحمول (على الكثرة المختلفة الحقيقية) الكثرة هى قبول الانقسام وضدها الوحدة وهى عدم قبوله لكن جرت عادة المناطقة بان يعبروا عن الكثير بالكثرة وعن الواحد بالوحدة فكانه قال على الكثيرين المختلفين بالحقيقة (في جواب) السؤال : (ما هو) كالحیوان واعلم ان السؤال عن الشئ اما ان يكون عن حقيقة او عن مميزه عما يشاركه والموضوع للاول ما وللثاني اى فالمقول على الكثرة جنس يشمل الكليات الجنس والمختلفة الحقيقة في جواب ما هو فصل اخرج به النوع لانه يقال على الكثرة المتفقة والعرض العام لانه لا يقال في الجواب اصلا والفصل والخاصة لانهما يقالان في جواب اى شئ فالحیوان جنس لانه يصح حمله على ما ذكر فاذا قيل الانسان والفزال والفرس ما هو صلح لان يحمل في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بان يقال حیوان اى المذكور حیوان ثم الجنس اما قريب او بعيد (فان كان الجواب) بهذا الكلى (عن الماهية وعن بعض المشاركات) لها فيه (هو الجواب عنها) اى الماهية (وعن الكل) اى كل ما يشاركها فيه (فقريب) اى فهو جنس قريب (كالحیوان) فانه جواب عن الانسان وعن بعض ما يشاركه في الحيوانية كالاسد مثلا وكذلك يكون جوابا عنه وعن جميع ما يشاركه فيها فاذا قيل مثلا ما الانسان والاسد كان الجواب الحيوان واذا قيل ما الانسان والفرس والفزال والشاة والحمل الى غير ذلك كان الجواب الحيوان ايضا (والا) يصح الجواب

من وجه فلذا قالوا ان بين تقيضى الاعم والاخص من وجه تبايناً جزئياً لا العموم من وجه فقط ولا التباين الكلى فقط (كالتباينين) اي كما ان بين تقيضى الاعم والاخص من وجه تبايناً جزئياً كذلك بين تقيضى المتباينين تباين جزئي لانهما ان تفارقا تفارقا كلياً كاللا موجود واللامدوم فالتباين الكلى لان اللا موجود في قوة الممدوم واللامدوم في قوة الموجود وهما متفارقان في جميع الصور والا فالعموم من وجه كاللانسان والاحجر فانهما يجتمعان في الشجر ويتفارقان في الحجر وزيد وانما اخر المصنف رحمه الله تعالى بيان النسبة بين تقيضى المتباينين ولم يذكرها هناك لامرير الاول قصد الاختصار بقياسه على تقيضى الاعم والاخص من وجه والثاني انه لما كان بينهما التباين الجزئي وهو موقوف تصويره على تصور فرديه العموم من وجه والتباين الكلى فقبل ذكر فرديه كليهما لايتأتى ذكره فلذا اخره (وقد يقال) اي يطلق (الجزئي) يعنى كما ان الجزئي يقل للجزئي الحقيقي المذكور آنفاً كذلك يقال (للاخص) من شئ آخر اي يطلق على كل مفهوم اخص من غيره مثل الانسان فانه اخص من الحيوان فيكون جزئياً بالنسبة الى غيره ويخص هذا بالجزئي الاضافي وذلك بالحقيقى وغرضه بذلك بيان ان الجزئي يطلق بالاشتراك على ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين وعلى كل اخص تحت اعم الا ان الاول يقيد بالحقيقى والثاني بالاضافى (وهو) بالمعنى الثانى (اعم) منه بالمعنى الاول اذ كل جزئي حقيقى فهو اضافى ولا عكس ثم اراد بعد تميم الكلام على مباحث الالفاظ ان يتكلم على الكليات الخمس التى هى مبادي احد طرفي هذا الفن فقال (والكليات) بحسب استقراء العقل (خمس) لان الكلى اذا نسب الى ما تحته من الافراد فاما ان يكون تمام ما هيئها وهو النوع او جزء

(فن وجهه) اي فهما اعم واخص من وجه وضابطه ان يجتمعا في مادة وينفرد كل منهما في مادة اخرى كالحیوان والابيض فكل منهما يصدق على افراد الاخر وينفرد عنه في شيء آخر فان الحيوان يصدق على الابيض في الحيوانات البيض وينفرد عنه في الحيوانات السود والابيض يصدق على الحيوان من جهة بياضه في الحيوانات البيض وينفرد عنه في الثلج فانه ابيض وليس بحيوان فقد اجتمعا في مادة وهي الحيوان الابيض وانفرد كل منهما في مادة اخرى فانفرد الابيض في الثلج من جهة بياضه لانه ليس بحيوان وانفرد الحيوان في الحيوان الاسود لانه لنس ببيض (وبين تقيضيهما) اي تقيضي الكلين اللذين بينهما العموم والخصوص الوجهي (تباين جزئي) وهو صدق كل من الكلين بدون الاخر في الجملة فان صدقا معاً ايضاً كان بينهما عموم من وجه وان لم يصدقا معاً اصلاً كان بينهما التباين الكلي فالتباين الجزئي يتحقق في ضمن العموم من وجه والتباين الكلي ايضاً فالامر ان اللذان بينهما عموم من وجه قد يكون بين تقيضيهما العموم من وجه كالحیوان والابيض فان النسبة بينهما العموم الوجهي وبين تقيضيهما وهما الاحیوان والابيض عموم من وجه ايضاً فانهما يصدقان معاً في الحجر الاسود مثلاً ويتحقق الاحیوان بدون الابيض في الحجر الابيض ويتحقق الابيض بدون الاحیوان في الحيوان الاسود كالغراب وقد يكون بين تقيضيهما تباين كلي كالحیوان والا انسان فان بينهما عمومًا من وجه اذ يصدق كل منهما في الفرس ويصدق الحيوان بدون الانسان في زيد ويصدق الانسان بدون الحيوان في الحجر وبين تقيضيهما وهما الاحیوان والانسان مباينة كلية لثفارقهما في جميع الصور فاذا قيل ان النسبة هناك هي المباينة الجزئية كان حاصله ان النسبة في بعض الصور مباينة كلية وفي بعض اخر عموم

بان لم يتفارقا اصلا او تفارقا جزئياً فلا يخلو اما ان يتصادقا في
 جميع الصور او يتصادقا في بعضها فان تصادقا في جميع الصور فاما
 ان يتصادقا كلياً من الجانبين او من جانب واحد (فان تصادقا)
 تصادقا (كلياً من الجانبين) بان يصدق كل واحد منهما على كل ما
 يصدق عليه الاخر (فتساويان) كالانسان والناطق فان كل واحد
 منهما يصدق على جميع ما يصدق عليه الاخر فيقال كل انسان ناطق
 وكل ناطق انسان (ونقيضها) اي ونقيضا الكليين المتساويين ونقيض
 كل شيء رفعه فنقيض انسان مثلاً لا انسان (كذلك) متساويان
 فيصدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه الاخر فكما ان انسان
 وناطق متساويان كذلك نقيضها متساويان فيقال كل لا انسان
 لا ناطق وكل لا ناطق لا انسان (او) تصادقا كلياً لا من الجانبين
 بل (من جانب) واحد بان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه
 الاخر من غير عكس (فاعم واخص مطلقاً) اي فبينهما العموم والخصوص
 المطلق كالحيوان والانسان فان الحيوان يصدق على جميع ما يصدق
 عليه الانسان من غير عكس والصادق على كل الافراد اعم مطلقاً
 والاخر اخص مطلقاً (ونقيضها) اي ونقيضا ما بينهما عموم وخصوص
 مطلق كاللاحيوان واللا انسان (بالعكس) اي بعكس المعنيين فنقيض اعم
 اخص من نقيض الاخص ونقيض الاخص اعم من نقيض الاعم مثلاً
 لا انسان ولا حيوان فلا انسان اعم مطلقاً من لا حيوان ولا حيوان
 اخص مطلقاً من لا انسان لان لا انسان يصدق على الحيوان وغيره
 من لاحيوان ولا حيوان لا يصدق الا على ما ليس بحيوان هذا
 ان تصادقا في جميع الصور واما ان تصادقا في بعضها فاشار اليه
 بقوله (والا) اي وان لم يتصادقا في جميع الصور يل في بعضها بان
 يصدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الاخر فقط

يتمتع ما ذكر بان امكن فرض صدقه على كثيرين (فكل) وهو بالنظر الى الوجود الخارجى ستة اقسام لانه ان (امتعت) اى استحالت (افراده) فى الخارج كالجمع بين الضدين واللاشئ فانه كلى متمتع الافراد وهذا القسم الاول (او امكنت) افراده فى الخارج (و) لكنها (لم توجد) فيه كالقول والمنقضاء ويخرج من زئبق فانه كلى يمكن وجود افراده فى الخارج لكن ما وجدت وهذا القسم الثانى (او وجد) من افراده فى الخارج الفرد (الواحد فقط مع امكان) وجود (الغير) اى غير هذا الفرد من بقية الافراد كالشمس فانه كلى وجد له فى الخارج فرد واحد فقط ويمكن وجود الافراد الاخر وهذا القسم الثالث (او) وجد من افراده فى الخارج فرد واحد فقط ولم يوجد الغير لا مع امكانه بل مع (امتاعه) كفهوم واجب الوجود فانه كلى ولم يوجد الا فرد واحد فقط وهذا القسم الرابع (او) وجد (الكثير) من افراده فى الخارج اما (مع التناهى) اى تنهى الافراد ووقوفها عند حد ووصولها الى عدد محصور كالنجوم والسيارات فانه كلى كثير الافراد فى الخارج لكنها منحصرة فى عدد وهذا القسم الخامس (او) وجد الكثير لامع التناهى بل مع (عدمه) كعلوم الله تعالى ومقدوره فانه كلى ووجد الكثير من افراده فى الخارج وليست متناهية وهذا القسم السادس ثم اراد ان يبين النسبة بين الكلين فقال (والكلين) لابد ان يكون بينهما احد النسب الاربع التباين والتساوي والعموم والخصوص المطلق والوجهي وذلك لانهما (ان تفارقا) تفارقا (كليا) بحيث لا يصدق شئ منهما على شئ مما يصدق عليه الآخر (فتباينان) كالانسان والفرس فان كل واحد منهما متفارق عن الآخر فى جميع الصور فلا يصدق شئ من الانسان على شئ مما يصدق عليه الفرس وبالعكس (والا) يتفارقا تفارقا كليا

والا كان من قبيل الاشتراك (و) اما (ان كثر) وتعدد معنى المفرد فاما ان يكون موضوعا لكل من المعاني الكثيرة اولا (فان وضع لكل) من المعاني الكثيرة (فمشارك) لفظي كالعين فانها تطلق على الباصرة وعلى الجارية وعلى الذهب وعلى ذات الشيء وعلى خيار الشيء وعلى الشمس وعلى غير ذلك كما يعلم من كتب اللغة (والا) يوضع لكل من المعاني بل وضع لمعنى ثم استعمل في معنى اخر مناسبة فلا يخلو اما ان يستعمل في الثاني ويشهر فيه دون الاول اولا (فان اشتهر في) المعنى (الثاني) وترك استعماله في الاول بدون القرينة لا انه لا يستعمل فيه أصلا (فنقول ينسب الى انما قل) فان كان الناقل هو العرف العام فعرفي كالدابة وان كان الشرع فشرعي كالصلاة والصوم وان كان العرف الخاص فاصطلاحى كاصطلاح التجارة واليانيين وغيرهم (والا) يشهر في الثاني ويترك استعماله في الاول (حقيقة) ان استعمل في المعنى المنقول عنه كالاسد للحيوان المعلوم (ومجاز) ان استعمل في المنقول اليه كالاسد للرجل الشجاع فانه وضع اولاً للحيوان المفترس ثم نقل الى الرجل الشجاع لعلاقة بينهما وبعد ان نجز الكلام على تقسيم المفرد بحسب اللفظ اخذ في تقسيمه بحسب المعنى فقال (فصل المفهوم) وهو الجاصل في العقل من اللفظ ويقال له معنى من حيث قصده باللفظ ومفهوم من حيث فهمه منه فهو اما جزئي او كلي لانه (ان امتنع) واستحال عند العقل حين حصوله فيه (فرض) اي تقدر وتجويز (صدقه) وحمله (على كثيرين فجزئي) حقيقي بدليل المقابلة بالكلى والا فالجزئي قد يكون اضافياً بالنسبة الى ما هو اعم كالحيوان فانه جزئي بالنسبة الى الجسم التامى وكل بالنسبة الى الانسان فالجزئي الحقيقي كذات زيد فانه اذا حصل عند العقل استحالة فرض صدقه على كثيرين (والا)

مقصودة كحيوان ناطق علماً (وهو) اى اللفظ المفرد (ان استقل) اى ان
صالح لان يخبر به وحده (فمع الدلالة بهيته) وهى الحركات والسكنات
احترازاً عن الدلالة بالمادة كأمس وغد (على احد الازمنة الثلاثة)
الماضى والحال والمستقبل (كلمة) وهى المسماة عند النحاة بالفعل
(وبدونها) اى وبدون الدلالة المذكورة فهو (اسم) هذا ان
استقل (والا) يستقل بان لا يصلح لان يخبر به وحده (فعادة)
وهو المسمى عند النحاة بالحرف (و) المفرد يتقسم (ايضاً) الى اقسام
لانه اما ان يتحد معناه او يتعدد (ان اتحد معناه) فاما ان يتحد
مع تشخص ذلك المعنى اولا (و) ان اتحد (مع تشخصه وضعا)
اى بحسب قصد الواضع فالواضع ان وضع هذا اللفظ لهذا المعنى
الشخص المعين في الذهن فهو (علم) كامين وسعيد وامثال ذلك
(و) ان اتحد (بدونه) اى بدون التشخص فهو اما (متواطىء) اى
متوافق (ان استوت افراده) فى صدق هذا المعنى عليها بان يكون
المعنى الواحد مستويا فى افراده من غير اختلاف . وتفاوت فيها
بالامور الداخلة فى المسمى لا الخارجة عنه . كالانسان فان معناه لا يختلف
فى افراده وان اختلفت من جهة اخرى كان يكون بعضها علماً وبعضها
جاهلاً فانه لا يضر اذ التفاوت فيها قد حصل بالامور الخارجة عن
المسمى ولا اعتبار لها فيه (و) اما (مشكك) ان تفاوتت الافراد فى
صدق هذا المعنى عليها بان يكون المعنى الواحد ليس مستويا فى
افراده بل مختلف ومتفاوت فيها وذلك التفاوت (اما باولية) كالوجود
بالنسبة الى الواجب والممكن فانه فى الواجب قبل حصوله فى الممكن
(او اولوية) كالوجود ايضا فانه فى الواجب اتم واولى منه فى الممكن
وكالنور فانه فى الشمس اقوى منه فى غيرها وسمى مشككا للتشكك
الحاصل للناظر فيه فانه ان نظر لاصل المعنى كان من قبيل التواطىء

ولا كلما تحققت تحقق الالتزام لجواز ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئاً خلافاً للامام حيث قال ان المطابقة تستلزم الالتزام لان لكل ماهية لازماً اقله كونه غير ما عداها فهو كما ترى مبني على مذهبه من الاكتفاء بالبين بالمعنى الاعم وبهذا يتضح لك ما سبق واما التضمن والالتزام فلا تلازم بينهما لجواز ان يكون للمعنى جزء ولا لازم ذهنياً فيوجد التضمن والالتزام ولجواز ان يكون المعنى بسيطاً وله لازم فيوجد الالتزام ولا تضمن ثم شرع في مباحث الالفاظ فقال (فصل و) اللفظ (الموضوع) للمعنى المطابق لا للتضمن ولا الالتزامى وقال بعضهم للمعنى مطلقاً وادلة كل مبسوطه في المطولات فاللفظ اما مركب واما مفرد لانه (ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى) المطابقى (مركب) وذلك بان يكون للفظ جزء وللمعنى جزء ويقصد دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى كرامى الحجارة وهو (اما تام) ان صح السكوت عليه كزيد قائم وهو اما (خبر) ان احتمل الصدق لذاته (او انشاء) ان لم يحتمله كذلك كاضرب (واما ناقص) مقابل لتام وهو ما لا يصح السكوت عليه بل يستدعى للفظ آخر كغلام زيد مثلاً فانه لا يصح السكوت عليه ما لم تقل جاء او قعد مثلاً وهو اما (تقييدى) ان اعتبر فيه تقييد الاول بالثاني كالمركبات الاضافية والتوصيفية كغلام زيد وبكر العالم (او غيره) ان لم يكن كذلك كالمركب من اسم واداة او كلمة واداة نحو في الدار وقد قام بدون ملاحظة فاعل والا فيصير تاماً (والا) اى وان لم يقصد بالجزء منه الدلالة على جزء المعنى المقصود (فمفرد) وذلك بان لم يكن له جزء اصلاً كباء الجر ولا مه اوله جزء لكن لا يدل كزيد اوله جزء يدل لكن على غير جزء المعنى المقصود كعبدالله علماً اوله جزء يدل على جزء المعنى المقصود الا ان الدلالة غير

تصورها كما مر ويرشدك الى حمل كلام المصنف على مذهب الجمهور قوله فيما بعد وتلزمهما المطابقة ولا عكس اذ لا يصح قوله ولا عكس على مذهب الامام لان الالتزام عنده يلزم المطابقة لاعتباره اليين بالمعنى الاعم كما علمت وقد اشار المصنف رحمه الله تعالى بذلك ايضاً الى ان اللزوم الذهني المذكور قسمان عقلي وعرفي لان اللازم اما ان يمتنع تصور المزوم بدونه بحسب العقل كالبحر بالنسبة للمعنى فهو اللزوم العقلي او يمتنع بحسب العادة والعرف لا العقل لتحقيق التخلف كالجود بالنسبة لحاتم فهو اللزوم العرفي اذ العقل يجوز ذلك ثم اخذ في بيان التلازم بين الدلالات الثلاث فقال (وتلزمهما) اي دلالة التضمن والالتزام دلالة (المطابقة) فهما يستلزمانها لكونهما تابعين لها والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع فتي تحققتا تحققت وقوله (ولو تقديراً) جواب عما عسى ان يرد على المقام من انا لانسلم ان التضمن والالتزام يستلزمان المطابقة لجواز ان يكون اللفظ مستعملاً في الجزء او اللازم مجازاً بحيث لا يستعمل الا فيهما ويترك معناه الموضوع له ولا يكون مقصوداً من اللفظ كما هو مبنى استعمالات البيانين في هذه الحالة وجدت دلالة التضمن او الالتزام بدون المطابقة فاين الاستلزام وحاصل الجواب منع ذلك بان المراد باستلزامهما المطابقة هو ان كل لفظ له دلالة تضمينية او التزامية فله دلالة مطابقة في الجملة اي وان لم توجد في بعض الحالات كتلك الحالة الا انها موجودة تقديراً بمعنى ان لهذا اللفظ معنى لو قصد من اللفظ لكانت دلالة عليه مطابقة (ولا عكس) اي ولا تلزمها دلالة التضمن والالتزام اذ ليس كلما تحققت المطابقة تحقق التضمن لجواز ان يكون اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط فدلالته عليه مطابقة ولا تضمن لان المعنى لاجزاء له كالجوهر الفرد والنقطة

والطريق الثاني انه ينقسم الى ين وهو ما يلزم من تصور المتلازمين
 تصور اللزوم بينهما بان لا يحتاج الى دليل كالشجاعة للاسد والبصر
 للعمى والى غير بين وهو ما لا يلزم فيه ذلك بل يحتاج في الجزم
 باللزوم بينهما الى دليل كالحديث للعالم فانه يحتاج الى دليل وهو
 تغيره ثم البين ينقسم الى ذهنى وهو ما يلزم من تصور اللزوم
 تصور لازمه والجزم باللزوم بينهما كالزوجية بالنسبة الى الاربعة والبصر
 للعمى فهو مرادف للبين بالمعنى الاخص عند اهل هذا الطريق واما
 على الطريق الاول فالذهنى اعم من ان يكون بينا بالمعنى الاخص او
 بالمعنى الاعم والى غير ذهنى وهو ما يلزم من تصور اللزوم واللازم
 الجزم باللزوم بينهما سواء لزم ايضاً من تصور اللزوم فقط تصور
 اللازم كالمثال المتقدم اولا كمغايرة الانسان للفرس فانه لا يلزم من
 تصور الانسان تصور المغايرة المذكورة لكن يلزم من تصور
 الانسان وتصور المغايرة المذكورة الجزم باللزوم بينهما فهو مرادف
 للبين بالمعنى الاعم عند اهل هذا الطريق ايضاً فاذا علمت ذلك
 فاعلم ان المصنف عند الجمهور في دلالة الالتزام اللزوم الذهنى البين
 بالمعنى الاخص وعند الامام وكثير من المتأخرين اللزوم الذهنى
 البين بالمعنى الاعم والمصنف جرى على مذهب الجمهور الراجح فقال
 (ولا بد) اى فى دلالة الالتزام (من اللزوم) بين المعنى المطابق
 والخارج عنه اما (عقلا) اى فى العقل بحيث يتمتع تصور اللزوم
 بدون اللازم عقلا كاللزوم بين العمى والبصر والاثنين والزوجية
 (او عرفا) اى بحسب العرف بحيث يتمتع تصور اللزوم بدون اللازم
 عرفا كاللزوم بين الجود وحاتم والقيث والتبت اذ البين بالمعنى الاعم
 الذي هو مذهب الامام لا يتمتع فيه تصور اللزوم بدون اللازم
 لا عقلا ولا عرفا كمغايرة الانسان للفرس فانه لا يلزم من تصور الانسان

فالأقسام اذا ستة فدلالة غير اللفظ الطبيعية كدلالة الحمرة على الحجل
والصفرة على الوجل والعقلية كدلالة الدخان على النار والاطر على
المؤثر والوضعية كدلالة الاشارة بالرأس الى اعلى على معنى لا والى
اسفل على معنى نعم ودلالة اللفظ الطبيعية كدلالة اح على الم في
الصدر والعقلية كدلالة اللفظ على وجود لافظه والوضعية كدلالة الانسان
على الحيوان الناطق والمعتبر عند المناطقة من هذه الدلالات الدلالة
اللفظية الوضعية لعدم احتياجهم الى ما عداها اذ مدار الافادة والاستفادة
عليها وهي تنقسم الى ثلاثة اقسام متطابقة وتضمن والتزام واليه
الاشارة بقوله (دلالة اللفظ) الوضعية ان كانت (على تمام ما) اى
المعنى الذى (وضع) اللفظ (له) و (مطابقة) لتطابق اللفظ والمعنى
كدلالة الانسان على الحيوان الناطق (و) ان كانت دلالة (على جزئه)
اى على معنى هو جزء المعنى الموضوع له ذلك اللفظ و (تضمن) لكون
الجزء فى ضمن الكل كدلالة الانسان على الحيوان فقط او الناطق فقط
مثلا اذا شككت فى شبح من بيد هل هو حيوان او لا فليل لك
هو انسان ففهمت انه حيوان ولم تلتفت الى كونه ناطقا لان مقصودك
ان تفهم اهو حيوان ام غير حيوان بقطع النظر عن كونه ناطقا
او صاهلا مثلا ومن الدلالة التضمنية دلالة العام على بعض افراده
كمبيدي كما هو التحقيق لان زيدا العبد مثلا جزء من جملة العبيد وان
كان جزئيا من جزئيات الانسان (و) ان كانت دلالة اللفظ الوضعية
(على الخارج) اى على معنى خارج عن المعنى الموضوع ذلك اللفظ له
(التزام) لكون الخارج لازما لذلك كدلالة المعنى على البصر ثم
اعلم ان لهم فى تقسيم اللازم طريقين الطريق الاول انه ينقسم الى
لازم فى الذهن والخارج معا كالشجاعة فلاسد والى لازم فى الذهن
فقط كالبصر للمعنى والى لازم فى الخارج فقط كالسواد للغراب

الدين ابي عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن والامام الشهير المحدث
الكامل الورع الزاهد سيدي محي الدين النووي ووافقهما على ذلك
كثير من العلماء ووجه تحريمهم له انه حيث كان مخلوطاً بضلالات
الفلاسفة يخشى على الشخص اذا اشتغل به ان يتمكن من قلبه بعض
العقائد الزائفة كما وقع ذلك للمعتزلة ومنهم من استجبه كالامام الشهير
حجة الاسلام ابي حامد الغزالي ومن تبعه قال الاخضرى في شرح
سلمه واستجبه الغزالي ومن تبعه قائلان لا يعرفه لا يوثق بعلمه
ومنهم من فصل فاجازه لكامل القريحة صحيح الذهن سليم الطبع
ممارس الكتاب والسنة ومنعه للمغبي ضعيف الذهن والطبع غير ممارس الكتاب
والسنة وهذا القول هو المختار والصحيح كما قاله الشيخ الاخضرى
(فصل) في تعريف الدلالات الثلاث واحكامها والفصل في اللغة
الحاجز بين الشيتين وفي الاصطلاح الالفاظ المخصوصة الدالة على
المعاني المخصوصة ثم لا يخفى عليك شدة مناسبة ذكر هذا الفصل
قبل الشروع في المقصود وذلك لان مدار هذا الفن على شيئين
تصورات وتصديقات ولكل منهما مباد ومقاصد ومبادئ التصورات
انكليات الخمس وهى معان لاتفاد ولا تستفاد الا من الالفاظ فنت
الحاجة الى ايراد مباحث الالفاظ بعد المقدمة لتعين على الافادة
والاستفادة ولكن لما كان البحث عن الالفاظ لامن حيث هى بل من
حيث انها دلائل المعاني ناسب تقديم الكلام على الدلالة وهى كون
الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني
المدلول ثم الدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية والا فغير لفظية وكل
منهما ان كان بسبب اقتضاء الطبع حدوث الدال عند عروض المدلول
فطبيعية وان كان بسبب اقتضاء العقل ذلك فعقلية وان كان بسبب
الوضع وهو تعيين شيء لشيء متى اطلق الاول فهم الثانى فوضعية

فلو لم يعلم الشارع في علم ما ان موضوع هذا العلم اى شىء هو لم
يتيز المطلوب عنده من غيره ولم يكن له في طابعه بصيرة واعلم ان
المصنف رحمه الله تعالى اشار بما ذكره الى ثلاثة مباد من المباد العشرة
المنظومة في قول بعضهم

ان مبادئ كل فن عشرة الحد والموضوع ثم الثمرة
وفضله ونسبة والواضع والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى ومن درى الجميع حاز الشرفا
فلنذكر الباقي منها لثم الفائدة وهو الفضل والنسبة والواضع
والاسم والاستمداد والحكم والمسائل ففضله فوقانه على غيره من
العلوم من حيث كونه عام النفع لانه يبحث عن كل علم تصورى او
تصديقى وهذا لا ينافي ان بعض باقى العلوم يفوقه من حيثية اخرى
ونسبته للعلوم التبان وواضعه ارسطو وهو ارسطا طاليس خلافا لمن
توهم انها شيخان قاله البيجورى واسمه المنطق ويسمى ايضا بالميزان
وبمعيار العلوم واستمداده من العقل ومسائله القضايا والاقيسة وما
يتعلق بهما وحكمه ان كان من القسم الخالي عن ضلالات الفلاسفة
المكفرة وغيرها كهذا المتن ومختصر السنوسى وسلم الإخضرى
وايساغوجى ومختصر ابن عرفة وتأليف الكتاتبي واخونجى وغيرهم من
المتأخرين فلا خلاف في جواز الاشتغال به بل هو فرض كفاية على
اهل كل اقليم لانه يتوقف عليه رد الشكوك في علم الكلام ورد
الشكوك فرض كفاية وما يتوقف عليه فرض الكفاية يكون فرض
كفاية ثم محل ذلك اذا لم يستغن عنه بجودة الدهن وصحة الطبع
والا فلا ولذلك لم يحتج اليه الصحابة والتابعون والائمة المجتهدون
وامحاهم وان كان مشوبا بتلك الضلالات كما ذكر كور يكتب المتقدمين
فقد اختلف فيه فمنهم من حرمه كالحافظ الفقيه الورع الزاهد تقي

بانه آلة قانونية تصمم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وانما كان المنطق قانوناً لان مسائله قوانين كلية منطبقة على جزئياتها (وموضوعه) اى موضوع المنطق (المعلوم التصورى) كالحیوان والناطق (والمعلوم التصديقى) كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث وهذان المعلومان ليسا موضوع المنطق من حيث ذاتهما بل (من حيث انه) اى المعلوم التصورى (يوصل الى مطلوب تصورى) كالانسان الموصل اليه الحيوان الناطق (فيسمى) الموصل الى ذلك (معرفاً) وقولا شارحا وتعرفاً (او) من حيث ان ذلك المعلوم التصديقى يوصل الى مطلوب (تصديقى) كقولنا العالم حادث الموصل اليه العالم متغير وكل متغير حادث (فيسمى) الموصل الى ذلك (حجة) ودليلا وانما سمي بذلك لان من تمسك به حجج خصمه وغلبه وانما كان المعلوم التصورى والتصديقى موضوع هذا الفن لان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وهذان المعلومان يبحث في المنطق عن اعراضهما الذاتية لان المنطق يبحث عنهما من حيث التوصيل المذكور آنفاً وتلك الحثية عارضة للمعلومين المذكورين فيكونان موضوعاً له واما وجه توقفنا الشروع في العلم على هذه الامور الثلاثة المذكورة في المقدمة اما على رسمه فليكون الشارع فيه على بصيرة في طلبه والا لكان طلباً للأمر المجهول واما على بيان الحاجة اليه فلانه لو لم يعلم الشارع غاية العلم وثمرته والغرض منه لكان طلبه عبثاً واما على بيان موضوعه فليمتاز عن غيره من بقية العلوم اذ تمايز العلوم بتمايز الموضوعات فان علم الفقه مثلاً انما يمتاز عن علم اصول الفقه بموضوعه لان موضوع علم الفقه افعال المكلفين لان الفقيه يبحث عنها من حيث الحل والحرمه والصحة والفساد وموضوع علم الاصول الادلة السمعية لان الاصولى يبحث عنها من حيث استنباط الاحكام الشرعية منها

على نظر وكسب كتصور الحرارة والبرودة وكالتصديق بان النفي
والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان (و) الى (الاكتساب بالنظر)
اي والى ما يحتاج في تصويره والتصديق به الى اكتساب بالنظر
كتصور العقل والانسان وكالتصديق بان العالم حادث (وهو) اي
النظر (ملاحظة المقول لتحصيل المجهول) اي توجه النفس نحو
الامر المعلوم لتحصيل امر غير معلوم كملاحظة الحيوان والناطق مثلاً
المعلومين لتحصيل الانسان المجهول وملاحظة المقدمتين المعلومتين
لتحصيل النتيجة المجهولة وانما كان انقسام التصور والتصديق الى
الضروري والكسبي ضروريا لكونهما لو لم يتقسما اليهما لكان الجميع
اما بديهياً وهو باطل لاستلزام عدم جهلنا بشيء وليس كذلك واما
نظرياً وهو باطل ايضاً للزوم الدور او التسلسل فتعين حينئذ
ان يكون البعض ضروريا والبعض الآخر نظرياً يستفاد منه وايضاً
اذا رجعنا الى وجدنا وجدنا من التصورات والتصديقات ما
هو حاصل لنا بلا نظر وكسب كتصور الحرارة والبرودة وكالتصديق
بان الشمس مشرقة والنار محرقة ومنها ما هو حاصل لنا بالنظر
والكسب كتصور حقيقة الملك والجن وكالتصديق بان العالم حادث
ثم بعد ان فرغ من تقسيم العلم شرع في بيان الحاجة الى هذا الفن
المشروع فيه الذي هو فرد من افراده وبيان رسمه وموضوعه فقال
(وقد يقع فيه) اي في ذلك النظر (الخطأ) وهو ضد الصواب
لان من المعلوم ان النظر ليس بصواب دائماً لما قضى العقلاء بعضهم
بعضاً في افكارهم بل الانسان الواحد يناقض نفسه في وقتين (فاحتج
الى قانون) اي امر كلي ينطبق على جزئياته (يعصم) اي تعصم
مراعاته الذهن (عنه) اي عن الخطأ فيه وقد استفيد من بيان المصنف
الحاجة الى المنطق ببيان رسمه حيث ادرجه في بيانه لانهم رسموه

امام الحرمين لا يحد لتمدده وقال الامام الرازي لا يحد لكونه ضروريا
 فالعلم (ان كان اذنانا) اي تسليما وقبولا (للنسبة) الحكمية التي
 هي وقوع ثبوت المحمول للموضوع لا الكلامية التي هي ثبوت
 المحمول للموضوع (فتصديق) اي فيقال لذلك تصديق والاذعان
 للنسبة هو ادراكها على وجه يطلق عليه اسم التسليم والقبول
 والادراك على الوجه المذكور يسمى حكماً فالتصديق عليه هو الحكم
 فقط وهو مذهب الحكماء وهو الراجح فيكون بسيطاً لكن يشترط
 في وجوده الادراكات الثلاثة قبله اعني ادراك الموضوع وادراك
 المحمول وادراك النسبة الكلامية فهي معتبرة فيه على وجه الشرطية
 وذهب الامام الرازي ومتأخر والمناطق الى ان التصديق اسم للحكم
 مع الادراكات الثلاثة فهي عندهم معتبرة فيه على وجه الشرطية
 فيكون مركباً اما من تصورات اربعة بناء على ان الحكم ادراك ايضاً
 واما من تصورات ثلاثة والحكم بناء على ان الحكم فعل (والا)
 اي وان لم يمكن ادراك النسبة على وجه الاذعان (فتصور) اي
 فيقال له تصور ويقال له ايضاً التصور الساذج سواء كان ادراكاً لامر
 واحد كتصور زيد او قائم مثلاً او لامور متعددة بدون النسبة
 كتصور زيد وعمرو وبكر مثلاً او مع نسبة غير تامة كتصور
 غلام زيد او تامة غير خبرية كاضرب او خبرية مدركة بادرار
 غير اذعاني بل على وجه التردد باستواء او مرجوحية فكل ذلك
 من التصورات الساذجة فالذي تحصل ان التصديق هو الاذعان للنسبة
 الحكمية والتصور هو ادراك ما عدا النسبة الحكمية الاذعانية ثم
 شرع في تقسيم كل منهما فقال (وينقسمان) اي التصور والتصديق
 (بالضرورة) اي بحسب الضرورة والبداهة (الى الضرورة) اي
 الى متصور بالضرورة ومصدق به بها وهو ما لا يتوقف حصوله

لا على غيره (التوكل) وهو الثقة بما عند الله واليأس مما في ايدي الناس والتمسك بالحق والانتقطاع عن الخلق (وبه) سبحانه وتعالى لاغيره (الاعتصام) اي التثبت والتحفظ في كل الاحوال اللهم حققنا بذلك بحرمة خير اهل ارضك وسمائك محمد صلى الله عليه وسلم ثم قال بعد ان فرغ من الخطبة مشيراً الى ما تضمنه قوله في تحرير المنطق والكلام من تقسيم كتابه الى قسمين قسم في المنطق وقسم في الكلام (القسم الاول) المعهود ضمناً مما تقدم (في) بحث (المنطق) اي مسائله وحيث جرت عادة المصنفين بان يذكروا قبل الشروع في المقصود جملة من الكلام ويسمونها مقدمة الشروع في العلم كتعريف العلم وبيان الحاجة اليه وموضوعه فقد صنع ضيعهم حيث صدر كتابه بها فقال (مقدمة) اي هذه مقدمة وهي بكسر الدال مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه من قدم بمعنى تقدم وقيل بفتح الدال اسم مفعول المتعدى لان هذه المباحث جعلت مقدمة على غيرها وهي هنا مقدمة علم لامقدمة كتاب لان مقدمة الكتاب تقال لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه ومقدمة العلم تقال لما يتوقف عليه الشروع في مسائله وهذه المقدمة مما يتوقف عليه الشروع في مسائل العلم وكل ما يتوقف عليه الشروع في مسائل العلم فهو مقدمة علم فهذه مقدمة علم لانها مشتملة على ثلاثة امور رسم المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه وسيوضح لك وجه توقف الشروع على كل من هذه الامور الثلاثة في موضعه انشاء الله تعالى ولما كان الشروع في بيان ذلك متوقفاً على تقسيم العلم اولاً بدأ به فقال (العلم) وهو حصول صورة الشيء في العقل وانما لم يتعرض المصنف رحمه الله تعالى لتعريفه أما الكفاية تصوره بوجه ما في مقام التيسير واما لما فيه من الخلاف حتى قال

واما على معنى اللام بناء على القول بان مدلوله مجموع الاقرار باللسان
 والتصديق بالجنان والعمل بالاركان او هو مجرد الاقرار باللسان (جعلته)
 اي وضعته واقفته (تبصرة) اي متبصرا (لمن حاول) يعني لكل من
 يتاقي منه ان يحاول (التبصر) اي التأمل والتعرف (لدى الافهام)
 بالكسر التفهيم اي تفهيم الغير اياه او تفهيمه للغير فهو من اضافة
 المصدر الفاعل او المفعول الذي هو متعلق المصدر المحذوف (وتذكرة)
 اي مذكرة (لمن اراد ان يتذكر من ذوي الافهام) بالفتح جمع
 فهم (سيما) السى بمعنى المثل يقال هما سيان اى مثلان ويستعمل
 بلا وبدونها وقال قوم لايجوز استعمالها بدونها لكن الذى ارتضاه
 الرضى الجواز حيث قال وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة
 لكثرة استعمالها فقليل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود
 لا وحذفها اه وقد عدها النحاة من كلمات الاستثنا لان ما بعدها
 مخرج عما قبلها من حيث الاولوية بالحكم فكأنه قال هنا وجعلى
 هذا المؤلف تبصرة لمن حاول الخ ما قال ليس مثل جعلى ذلك
 الى (الولد الاعز) بل هو اولى بذلك من غيره (الحفى) المبالغ في
 اكرامه والنعانية به (الحرى) الجدير والحقيق (بالاكرام) اى الاعزاز
 (نسمى) اي مسمى باسم (حيب الله) محمد خير الانام (عليه
 التحية والاكرام) من الملك العلام (لازال له) اي المذكور المتصف
 بتلك الاوصاف والجار والمجرور خبر مقدم للازال و (من
 اتوفيق) وهو جعل الله فعل عباده موافقاً لما يحبه ويرضاه كما تقدم
 متعلق بقوله (قوام) اي ما يقوم به امره وهو اسمها مؤخرأ (ومن
 التأييد) اي التقوية من الايد بمعنى القوة متعلق بقوله (عصام)
 اي ما يحفظ به امره من الزلل والجملة معطوفة على ما قبلها يعنى
 لا زال التوفيق قائماً بامرءه والتأييد حافظاً له من الزلل (وعلى الله)

هذا والاشارة الى المعاني المستحضرة في الذهن المدلول عليها بالالفاظ او الى الالفاظ الدالة عليها سواء تأخر التصنيف عن الديباجة او تقدم اذ لا وجود للالفاظ البرتبة ولا للمعاني في الخارج حتى يقال لا تصح الاشارة بها الى الالفاظ الا اذا تقدم التصنيف على الديباجة نعم ان كانت الاشارة الى النقوش الدالة على الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة ويراد بها الكتاب فسلم وحينئذ يكون استعمال اسم الاشارة حقيقة اذ هو موضوع لان يشار به الى موجود في الخارج ومشاهد اما على الاولين فيكون على سبيل المجاز بتزليل المعقول منزلة المحسوس وجعله كالمشاهد تنبيهاً على كمال ظهوره وهو اما اشارة لا تقان المشير بها لهذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كاملة الظهور ويقدر على الاشارة اليها بما يشار به الى المحسوس واما اشارة الى كمال فطانة الطالب الى ان بلغ مبلغاً صارت المعاني عنده كالمبصرات واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني وقوله (غاية تهذيب الكلام) خبر لاسم الاشارة اي هذا الكلام مهذب غاية التهذيب (في تحرير المنطق والكلام) اي تخليصه عما يخل بوجه الدلالة خالياً عن الحشو والزيادة والمنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر والكلام هو العلم الباحث عن احوال المبدأ والمعاد على نهج قانون الاسلام (وتقريب المرام) يحتمل ان يكون بالرفع عطفاً على غاية وبالجر عطفاً على التحرير او التهذيب وهذا اولي واليق بالمقام اذ في عطفه عليه من زيادة المدح ما ليس في عطفه على الغاية او التحرير والمرام المقصد اي وهذا غاية تقريب المقصد الى الافهام (من تقرير عقائد الاسلام) بيان للمرام والاضافة في عقائد الاسلام اما بيانية بناء على القول بان مدلول الاسلام عبارة عن نفس الاعتقاد

على سيدنا محمد وعلى آله الذين اذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيراً
 فسر باقاره صلى الله عليه وسلم واذا قيل مثلاً وعلى آله الفاترين بطاعتك
 ورضاك فسر بالاتقياء واذا قيل مثلاً وعلى آله سكان جنتك فسر
 بجميع امة الاجابة افاده بعض المحققين (واصحابه) جمع صاحب والمراد
 به هنا الصحابي وهو كل من اجتمع معه صلى الله عليه وسلم مؤمناً
 به فحفظه على الاكل بالمعنى الاخير من عطف الخاص على العام
 للاهتمام (الذين سعدوا) سعادة ابدية من السعادة ضد الشقاوة (في
 مناهج) جمع منهج وهو الطريق الواضح (الصدق) وهو مطابقة
 الحكم للواقع (بالتصديق) متعلق يسعدوا اي بسبب التصديق والايان
 بكل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم (وصعدوا) اي ارتقوا
 (في معارج) جمع معراج وهو السلم وهو حقيقة فيما يتوصل به من
 الحسيات الى اعلى وحجاز بالاستمراره فيما يتوصل به من المعنويات الى
 اعظم وهو هنا بمعنى مراتب (الحق) وهو مطابقة الواقع للحكم ضد
 الباطل وقوله (بالتحقيق) متعلق بخبر مبتدئ محذوف والتقدير وهذا
 الحكم اي ارتقاؤهم وبلوغهم اقصى مراتب الحق متلبس بالتحقيق وهو
 اثبات الشيء على الوجه الحق من حق بمعنى ثبت (وبعد) يؤتي بها
 للانتقال من اسلوب الى آخر والواو نائبة عن اما النائية عن مهما
 واصل التركيب مهما يكن من شيء بعد فكذا وهو ظرف له اربع
 حالات لانه اما ان يذكر معه المضاف اليه او لا والثاني اما ان ينوي
 لفظه او معناه او لا فعلى الاولين منصوب على الظرفية ويجر بمن
 وعلى الثالث مبنى على الضم وعلى الرابع ينصب مع التوئين ويجر
 بمن معه ويستعمل للزمان كثيراً كقولك جاء زيد بعد عمرو وكما
 هنا وللمكان قليلاً كقولك دار بكر بعد دار عمرو ويصح ارادته هنا
 باعتبار مكان الرقم لكن الاول اولى اذ هو المتبادر (فهذا) اي فاقول

وانت باب الله اي امرى اتاه من غيرك لا يدخل

اللهم حققنا بمتابعته العلية وخلقنا باخلاقه الرضية ورقنا به مراقى الاخلاص لنصعد الى معارج عبادك الصكمل الخواص بمجاهه عندك صلى الله عليه وسلم وانما قدرنا معمول يليق وهو بنا عاماً حيث قلنا جميع الخلق ولم نقدره خاصاً بامة النبي صلى الله عليه وسلم لان حذف المعمول يدل على العموم كما هو معلوم فلا وجبة للتخصيص فليتأمل فان قيل ان اتباع الامم الماضية برسلها عليهم الصلاة والسلام محقق وصحيح بالاجتماع فالخصر المذكور حينئذ ممنوع قلنا اقتداء الامم الماضية برسلها عليهم الصلاة والسلام ليس مفايراً للاقتداء به صلى الله عليه وسلم حتى يرد المنع المذكور بل هو عينه اذ هم كما قال بعض المحققين نواب عنه والى ذلك يشير صاحب البردة حيث يقول

وكل آى اتى الرسل الكرام بها فانما اتصلت من نوره
فانه شمس فضلهم كواكبها يظهرن انوارها للناس في الظلم
فالرسل عليهم الصلاة والسلام مقتدون به والامم الماضية مقتدية بهم
والمقتدى بمقتدى بشىء مقتدى بذلك الشىء فلا يكون اقتداؤهم بهم مفايراً
للاقتداء به واما اقتدؤنا بالائمة رضى الله تعالى عنهم فلا يتوهم فيه ذلك
اذ هم حملة شرعه الشريف فهم المبلغون امته شريعته المطهرة قال عليه
الصلاة والسلام ليلغ الشاهد منكم الغائب فلا يستشكل في ان اتباعنا لهم اتباع
له صلى الله عليه وسلم اذ لا يخفى على احد ذلك (وعلى آله) اسم
جمع لا واحد له من لفظه واختلف في المراد به فقيل اقاربه صلى الله
عليه وسلم من بنى هاشم وقيل والمطلب وقيل اتقياء امته وقيل امة
الاجابة الاتقياء وغيرهم وهو الانسب بالمقام لان مقام الدعاء يطلب
فيه التعميم اذ عصاة الامم احوج من غيرهم له واعلم ان هذا الخلاف
حيث لا قرينة واذا وجدت فسر بما يناسبها فاذا قيل مثلاً اللهم صلى

وعرفه السيد الشريف بما لا اشكال فيه حيث قال هو جعل الله فعل عباده موافقاً لما يحبه ويرضاه (خير) اي افضل واحسن (رفيق) اي مرافق لنا ففيل بمعنى فاعل (والصلاة) وهي العطف وتختلف باختلاف المسند اليه فهي من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الخلق الدعاء فتكون من المشترك المعنوي على ما هو التحقيق كما قاله ابن هشام في مقبیه (والسلام) عطف على الصلاة ولا مهمما اما للجنس او للاستعراق او للعهد وهو الانسب والمعهود الصلاة والسلام الاكلان (على من ارسله) الحق جل وعلا رحمة للمالين وهو محمد صلى الله عليه وسلم وانما لم يصرح المصنف رحمه الله تعالى باسمه الكريم عليه الصلاة والسلام تعظيماً واجلالاً وتبشيراً على ان الذهن لا يتبادر من هذا الوصف الا الى ذاته الشريفة صلى الله عليه وسلم فهو كما قيل

لسنا نسميك اجلالاً وتكريمة وقدرك المعتلى عن ذلك يقيناً اذا انفردت وما شورك في صفة فحسبنا الوصف ايضاحاً وتبييناً (هدى) اي هادياً فالمصدر بمعنى اسم الفاعل فهو عليه الصلاة والسلام هادينا ومرشدنا الى الخير اذ هو الواسطة العظمى في ايصاله الينا (هو) عليه الصلاة والسلام (بالاهتداء) به (حقيق) اي جدير بان يهتدى به صلى الله عليه وسلم قال تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم (ونوراً) معطوف على هدى (به) لا بغيره (الاقتداء) اي الاتباع (يليق) بنا جميع الخلق لانه كمال لنا ودليل لنا على الخيرات وهادينا الى الصراط المستقيم فلا يحق لنا الا اتباعه والاتصاف باخلاقه الشريفة وواصفه المنيفة فهو باب الله العظيم فمن اتاه منه آل للنعم ومن اتاه من غيره آل للجهيم والى ذلك الاشارة بقول بعض الكامل

تعالى لأن المقام مقام استعانة به سبحانه وتعالى ولا فادته القصر (الحمد)
 لغة الوصف بالجليل تعظيماً على الجليل الاختياري مطلقاً وعرفاً فعل
 ينبىء عن تعظيم المنعم قصداً لانعامه مطلقاً فنورد الحمد في اللغة
 اخص ومتعلقه اعم والعرفى بالعكس فيبينهما العموم والخصوص الوجهى
 (لله) اى مختص او مستحق لله تعالى (الذي) نعت لاسم الذات
 الواجب الوجود (هدانا) اى دلنا على ما يوصلنا الى الخير اذ الهداية
 عندنا معاشر اهل السنة والجماعة الدلالة على ما يوصل الى المطلوب
 سواء حصل ام لم يحصل لا كما قالت المعتزلة من انها الموصلة بالفعل
 وقد نقض بقوله تعالى واما نمود فهديناهم الآية فانهم لم يصلوا
 بالفعل ومع ذلك سميت دلالتهم على الطريق الموصلة هداية واورد
 بعضهم على الاول قوله تعالى انك لاتهدى من اجبت فانه لا يصح ان
 يراد منه ذلك لانه صلى الله عليه وسلم وجدت منه الدلالة على ما يوصل
 لكن لم يصل المدلول بالفعل وهو مدفوع من اصله لان المراد ان
 لهذه الدلالة فردين الموصلة بالفعل وغيرها والمنفى في هذه الآية
 الفرد الاول وقد استظهر بعض المحققين اطلاقها على المعنيين حيث
 قال وفتح باب التأويل لاحد الفريقين دون الآخر خلاف الانصاف
 فالذى يظهر اطلاقها على المعنيين (سواء الطريق) اى الطريق
 المستقيم فالسواء بمعنى المستقيم والاضافة من اضافة الصفة الى موصفها
 (وجعل) اى صير (لنا) امة النبي صلى الله عليه وسلم (التوفيق) وهو
 خلق قدرة الطاعة في العبد بناء على ان القدرة عرض تقارن الفعل
 كما هو مذهب الاشعرى فلا يرد الكافر اذ ليس فيه على هذا قدرة
 الطاعة بل فيه استطاعتها فقط اما على ما ذهب اليه غير الاشعرى
 ووجهه كثير كما قاله الصبان من ان القدرة تسبق المقدور فيرد الكافر
 فيحتاج حينئذ الى زيادة وتسهيل سبيل الخير اليه كما زاده بعضهم

فائقاً ونسقوا في سلكه من بحار المسائل درأ رائقاً وكان أكثر شروحه
صعب المثال على امثالي القاصرين عن بلوغ فهم عبارة اولئك الاعلام
والراغبين بالفوز من كلام السعد بسعد الكلام حملتني الرغبة مع امثال
امر من تجب على طاعته على شرح له محل الفاظه ويبين مراده بصارة
سهلة المثال قريبة المأخذ كثيرة التوال غير طويل ممل ولا قصير مغل
وسميته التذريب لما في التهذيب هذا وان لم يكن اهلاً لاقتحام تلك
المهام العظام ولا اعد رضيعاً بالنسبة لأولئك الاعلام جسرتني على ذلك
يقيني بعدم حصر جود المنان وتمثلي بقول بعض ذوى العرفان
فتشبهوا ان لم تكونوا مثلهم ان التشبه بالاكرام فلاح
راجياً ممن يقف عليه من ذوى الفضل والانصاف والمتخلي عن
رذيلة الاعتساف ان يسبل ذيل الستر على ما يراه من التقصير اذ البضاعة
مزجاة والامر خطير سيما وهو اول ما جمعه الفكر القاتر في الحادي
والعشرين من العمر مع انشغاله بالخواطر

فلبني احدي وعشرين سنة معذرة مقبولة مستحسنة

والله اسأل ان ينفع به كما نفع باصله وان يحمله خالصاً لوجهه انه ولي التوفيق
وبيده ازمة التحقيق قال المؤلف رحمه الله تعالى ونفعنا به (بسم الله
الرحمن الرحيم) افتتح بالبسملة تأسيماً بالكتاب المجيد وعملاً بقول النبي
الوحيد صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبداء فيه بسم الله
الرحمن الرحيم فهو ابر او اقطع او اجزم روايات ثلاث والمراد ناقص
وقليل البركة ولا يعارضه حديث كل كلام لا يبداء فيه بالحمد لله فهو
اجزم محل الاول على الحقيقي والثاني على الاضافي والاولى كون
المتعلق المحذوف فعلاً لاصالته في العمل وخاصاً ليكون المتعلق من
جنس ما جعلت التسمية مبدأ له كما في حديث باسمك ربي وضعت
جنبي ومضارعاً لافادته التجدد الاستمراري ومؤخرراً للاهتمام باسمه

(RECAP)

2276

28

802 (p. 18)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تهذيب كل كلام وتذهيب كل منطق فصيح البيان حمد الله المنعم
على اجناس المخلوقات بانواع الفضل والاحسان الذي افاض على رياض
عقولنا من سماء المعرفة ما ازال به عنا سحاب الجهل بالايان وشرح
صدورنا بالتصديق الجازم بما جاء به نتيجة ولد عدنان فله الحمد على
ما اولانا من النعم التي لا يتصور حصرها انسان وله الشكر على ما
انالنا من المقاصد التي هي مواقف مطالع العرفان والصلاة والسلام على
من نقص قضايا الشرك بحد شريعته قوية الحجة والبرهان والتزم بتضمن
شفاعته للمتصل بالحق منه الجنان سيدنا محمد الجوهر الفرد انسان العين
وعين الانسان والواسطة العظمى للمتوسلين به الى الملك الديان وعلى آله
الجامعين لكليات الفضائل المحفوظين عن جزئيات النقصان واصحابه
قياس كل شكل من كمالات الانسان ما توجهت الهمم لحل مشكلات
ضروريات المسائل باوضح تبين او ما نظمت دررها الفائقة فلائد
العقيان (اما بعد) فيقول راجي فيض مولاه الوفي محمد شفيق ابن
عبد القادر الملك الطربلسي الحنفي ستر الله في الدارين عيوبه وملا
من سجل عفو ذنوبه لما كان مختصر العلامة الثاني التحرير التفاضلي
مع قلة مبناه وكثرة مضاه جامعا لتحقيق علم المنطق حاوياً لفرائد
نوائده قام بخدمة شرحه غير واحد من الافاضل وشرحه شرحاً

كتاب التدريب

١١

في التهذيب

al-Tadrib li al-Tahdih

تأليف

النقيب اليه سبحانه وتعالى الراجي من الله

المتان العفو والاحسان محمد

شفيق ابن عبد القادر

الملك الطرابلسي

عفي عنه

برخصة نظارة المعارف الجميلة

(حقوق الطبع محفوظة للمؤلف)

Princeton University Library



32101 076413697

AL-MALIK AL-TARABULUSI

AL-TADRIIB LI-MA FI AL-TAHDHIB